

## فهرس محتويات الكتاب

### [الجواهر الكلام]

٧٥	مقدمة التحقيق.....
٧٨	الأسلوب في تحقيق وتحليل العمل.....
٧٩	جواهر الكلام.....
٨٠	[١. فصل] المقدمات:
٨٠	[١. ١. العلم]:
٨٢	[١. ٢. النظر]:
٨٦	[٢.] الأمور العامة
٨٦	[٢. ١. أقسام المعلوم]:
٩٠	[٢. ٢. الأمور العامة في الماهية]:
٩٢	[٢. ٣. الوجوب والإمكان والامتناع]:
٩٤	[٢. ٤. الوحدة والكثرة]:
٩٥	[٢. ٥. العلة والمعلول]:
٩٨	[٣.] الأعراض:
٩٨	[٣. ١. تعريف العرض]:
١٠٠	[٣. ٢. الكم]:
١٠٣	[٣. ٣. كيف]:

١١٥	[٣. ٤. النِسْبُ]:
١١٩	[٣. ٥. الإضافة]:
١٢٠	[٤. ] الجواهر:
١٢٠	[٤. ١. الجسم]:
١٣٨	[٤. ٢. عوارض الأجسام]:
١٤٠	[٤. ٣. النفس المجردة]:
١٤١	[٤. ٤. العقل]:
١٤٣	[٥. ] الإلهيات:
١٤٣	[٥. ١. الذات]:
١٤٤	[٥. ٢. تنزيه الذات]:
١٤٥	[٥. ٣. توحيد الذات]:
١٤٥	[٥. ٤. الصفات الوجودية]:
١٤٩	[٥. ٥. فيما يجوز عليه تعالى]:
١٥٠	[٥. ٦. أفعال الله وأفعال العباد]:
١٥٤	[٥. ٧. أسماء الله]:
١٥٥	[٦. ] السمعيّات:
١٥٥	[٦. ١. النيّة]:
١٥٩	[٦. ٢. المعاد]:
١٦٣	[٦. ٢. ٧. التوبة]:
١٦٣	[٦. ٣. حقيقة الإيمان والكفر]:

١٦٥ .....	[٦ . ٤ . الإمامة]:
١٦٥ .....	[٦ . ٤ . ١ . وجوب نصب الإمام]:
١٧٠ .....	المصادر والمراجع
١٧٥ .....	الفهارس العامة
١٧٦ .....	فهرس الآيات القرآنية
١٨١ .....	فهرس الأحاديث النبوية
١٨٢ .....	فهرس الأعلام
١٨٥ .....	فهرس فرق والمذاهب والقبائل والألقاب والأماكن
١٨٨ .....	فهرس المصطلحات
ÖZGEÇMİŞ.....	194

## مقدمة التحقيق

واحدة من الفترات المهمة في علم الكلام، والتي اضطلعت بمهمة "التفسير والإثبات والدفاع" عن مبادئ الإيمان في دين الإسلام، كانت "فترة الجمع والتحقيق". وأحد كبار العلماء في ابتداء هذه الفترة، كان أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي (توفي ٦٨٠/٧٥٥)، الذي تم تدريسه في فروع الكلام والمنطق والأخلاق والبلاغة في المدارس ككتاب مدرسي لعدة قرون.

ولد عضد الدين الإيجي عام ٦٨٠ (١٢٨١) في إيران بالقرب من مقاطعة إيج من مدينة شيراز، وكان أحد الشخصيات الاستثنائية التي كرس حياته كلها للتعليم. قضى الإيجي طفولته في إيج، ثم تابع دراساته العلمية في السلطانية، والتي جعلها الإلخانيون عاصمتهم. اشتهر الإيجي شهرة استحقتها أعماله في علم الكلام والفلسفة والمنطق. ولأن الآراء والنتائج التي توصل إليها الإيجي تحظى بشعبية كبيرة عند أهل العلم والمعرفة، لذا حافظت أعماله على أهميته حتى يومنا هذا.

كان الإيجي شخصية عاش مع الناس في عصره وحاول تقديم حل لمشاكل عصره، وكان له شهرة في القصر وحاول أن يكون وسيطاً دولياً. تخرج بين يديه طلاب شهير من الشخصيات التي أثرت في المعرفة والفكر اللاحق، مثل سعد الدين التفتازاني، والسيد الشرف الجورجاني، وشمس الدين الكرمانى، الذين آثارا كثيرة في فروع العلوم.

نرى عند الإيجي التحقيق بدلاً من الابتكار أو التجديد. التحقيق يعني إحياء الماضي وحملته إلى المستقبل من خلال إعادة التفكير. يعتبر الإيجي الشريعة والعقلانية مقياساً للحقيقة عندما كان يتعامل مع القضايا الكلامية. ويرى علم الكلام، ومسائله كوجود الله وصفاته وإثبات النبوة من أهم العلوم والمسائل.

إن كتاب *جواهر الكلام*، والذي تم تحليله وتحقيقه بإيدينا، كان أحد كتب الثلاثة التي ألفها الإيجي في علم الكلام. وقد نُشر من قبل المؤلفين الآخرين للإيجي في علم الكلام "*المواقف في علم الكلام*" و "*العقائد العضدية*". ومع ذلك، إن *جواهر الكلام*، وتحليله الذي صار موضوعاً لهذه الأطروحة، لم ينشر بعد كمنشور علمي جدي.

يشار إلى كتاب "*جواهر الكلام*" عمومًا باسم "*مختصر المواقف*" في المراجع والمخطوطات. في الواقع، هذا الكتاب مهم جداً من حيث تقديم نظرة عامة مختصرة على القضايا التي يتم فحصها بالتفصيل في المواقف واستخراج مختلف القضايا الدينية التي نوقشت خلال حياة المؤلف.

حاول الإيجي أن يثبت مسألة الألوهية على أساس عقلائي ولذلك، ركز على قضايا الفلسفة في علم الكلام.

تهدف هذه الدراسة لتقديم كتاب "*جواهر الكلام*" الذي ليس له نسخة منشورة علمية جادة بعد، لفائدة الباحثين من خلال التحقيق والتحليل. غير أنه أصدر أبو العلاء عفيفي في "مجلة كلية الآداب" منشوراً بغير تحقيق، بناءً على نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. وبمناسبة هذا التحليل والتحقيق قد حاولنا أن نقدم الإيجي إلى عالم العلم.

لقد بدأنا تحليل وتحقيق كتاب *جواهر الكلام* بتحديد النسخة أولاً وفحصنا مكثبات المخطوطات في تركيا وحصلنا على إحدى عشرة نسخة منه. كأساس من هذه النسخ، تم قبول النسخة المسجلة برقم الجرد A-1801 في مكتبة مخطوطات متحف قصر توبكابي، والتي تحمل "قيد مقابلة" والتي تم كتابتها بعناية فائقة. لإجراء مقابلة مع هذه النسخة، تم قبول المخطوطتين القديمتين والقريبتين من نسخة المؤلف كأساس للمقارنة.

تتألف دراستنا من أربعة أقسام رئيسية، والاستنتاجات وأقسام المراجع. في الفصل الأول، يتم تقديم معلومات حول حياة وعضد الدين الإيجي وآثاره، ثم يتم شرح الطريقة التي أتبعناها في

الدراسة. في الجزء الثاني، يتم تقديم معلومات حول كتاب *جواهر الكلام* والتي هي موضوع التحقيق. في الفصل الثالث، يتم تلخيص آراء المؤلف حول مختلف القضايا الكلامية في إطار الكتاب. في الفصل الرابع من دراستنا، يوجد نص "*جواهر الكلام*" بالتحقيق.

يمكننا تلخيص النتائج التي تم الحصول عليها من كتاب *جواهر الكلام*، والذي يتم تحليله والتحقيق منه:

(أ) *جواهر الكلام* كان دراسة يبين فيها الإيجي آراءه وتحديداته الكلامية بخاصة،  
(ب) قام إبراهيم حلي الحنفي (١١٩٠/١٧٧٦) بشرح "*جواهر الكلام*" بعنوان "*سلك النظام*" والسيد الشريف الجرجاني قام بشرح آخر. تعليق إبراهيم حلي له بعنوان "*سلك النظام*" يحتوي على العديد من النسخ المخطوطات في مكتبتنا. هذا التعليق لحلي، والذي تم تدريسه ككتاب مدرسي، هو عمل مهم لأولئك الذين سوف يدرسون *جواهر الكلام*.

(ج) تم تسجيل "*جواهر الكلام*" بعنوان "*مختصر المواقف*" في العديد من النسخ المخطوطات. في "*المواقف*" عمل استمر تأثيره في فترته وفي فترات لاحقة. و "*جواهر الكلام*" عمل مهم كمقتطف "*المواقف*". عندما تُقارن لهجات المؤلف في هذا العمل ونتائجه في "*المواقف*"، هناك إشارة إلى أن "*جواهر الكلام*" هو خلاصة جيدة حقًا.

أولا وقبل كل شيء، اشكر لأستاذي العزيز الدكتور متين يورداكور (Prof. Dr. Metin YURDAGÜR)، والذي لم يدخر أي مساعدة مني في كل مرحلة من مراحل بحثي ووضع اللمسات الأخيرة على الأطروحة وخلال دراستي وأشرف على أطروحتي بصبر جميل ودقيق.

سليمان أرميخان

اسطنبول\_٢٠١٩

## الأسلوب في تحقيق وتحليل العمل

تم قبول ثلاثة من ١١ مخطوطة جواهر الكلام، والتي هي موضوع دراستنا، كأساس لدراستنا من حيث المعايير التي يتعين بمقارنتها مع تاريخ الكتابة ونسخة المؤلف. في الكشف عن الكلمات غير المقروءة في النسخ المدروسة، تم الاستفادة من عمل إبراهيم الحلبي (المتوفى ب ١١٩٠/١٧٧٦) المسمى بـ "سلك النظام"، والذي كان من شروح جواهر الكلام.

أثناء تحليل آراء الإيجي حول الموضوعات في العمل المسمى بـ "جواهر الكلام"، والذي كان موضوع دراستنا، تم أخذ آراء المؤلف أولاً في جواهر الكلام، ثم آراءه في "المواقف". وهكذا، فقد حاولنا الكشف عن وحدة الموضوع في "جواهر الكلام" و "المواقف". وتم الاعتماد على "مبادئ التحقيق لـ ISAM" في تحقيق العمل. في شرح المصطلحات المغلقة في نص التحقيق، نظرًا لأن المؤلف لا يذكر أي مصادر أثناء التعامل مع الموضوعات، تم المراجعة إلى أقدم المصادر قدر الإمكان؛ وعند الحاجة إلى مقالة ذات صلة من موسوعة الإسلام لمؤسسة الدينية في تركيا.

تم استخدام رموز للمخطوطات التي قبلناها كأساس للتحقيق في العمل، فـ "ص" لنسخة قصر توبكابي و "ع" لنسخة عاطف أفندي و "أ" لنسخة آيا صوفيا. يتم تضمين المعلومات المتعلقة بعملنا على نطاق واسع في كتاب كاتب جلبي المسمى بـ "كشف الظنون"، وفي العمل الذي يحمل عنوان هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالباحثين المذكورين في الكتاب، تم المراجعة إلى هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، تاريخ الكبير للتفسير لعمر نصوحي بيلمن، شجرة الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة. بالمناسبة، كما ذكر أعلاه، من أجل إعلام القارئ عند الضرورة وتوجيههم إلى مزيد من القراءة، وقد تم استغلال المادة ذات الصلة من موسوعة مؤسسة الدينية في تركيا أيضاً إلى حد كبير.

## جواهر الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم. ربّ أنعمتَ فزِد. ٢٦٠ الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم ٢٦١ يعلم. وصلى الله على نبيّه محمّد وآله وسلّم. هذه جواهر الكلام، نظّمها في سلك الاختصار؛ ليسهل ٢٦٢ الحفظ والاستظهار والضبط والاستحضار. فمن أراد أن يكون ذا حظّ وافر من الصناعة كأنّه، ومن رام الارتقاء الى ذروتها العليا أعانه. وخدمت بها حضرة من أحاط من ٢٦٣ الكمال بشطريّه، وحاز المجد من طرفيه، فهو ٢٦٤ الطود ٢٦٥ الأشم ٢٦٦ الذي ينطاح قِمّة الجوزاء، والشجرة الطيّبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء، ٢٦٧ سلطان الوزراء ٢٦٨ العالم، ٢٦٩ مُستخدم أرباب السيف والقلم، غياث الدنيا والدين وابنِ رشيدهما، محمد ٢٧٠ المحمود سرّه وعلنه في الملأين وابن حميدهما. لا زالت الأفلاك متابعة لهواه، ٢٧١ والأقدار متحرّية ٢٧٢ لرضاه. / [٢و] والله أسأل أن ينفع ٢٧٣ به. إنّه وليّ التوفيق.

٢٦٠ ع أ - ربّ أنعمتَ فزِد؛ أ: وبه العون.

٢٦١ أ + يكن.

٢٦٢ ع: لتسهيل.

٢٦٣ ع - من.

٢٦٤ ص: قُلْد.

٢٦٥ الطود: الجبل العظيم. لسان العرب لابن المنصور، ((الطود)).

٢٦٦ الأشم: وهو كناية عن الرفعة والعلو وشرف الأنفس. لسان العرب لابن المنصور، ((شم)).

٢٦٧ لعلّه يشير إلى قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا...﴾ [الإبراهيم، ٢٤/١٤].

٢٦٨ وفي هامش ص: في صه.

٢٦٩ ص - في، صح هامش.

٢٧٠ وهو غياث الدين محمّد وزير في بلد سلطانيّة التي هي عاصمة الدولة الإلخانية، انظر:

Tahsin Görgün, "Adudüddin el-İci", *DİA*, XXI, 410-414.

٢٧١ ع: لأراه.

٢٧٢ ع: مُنْجَرِيَة.

٢٧٣ أ: ينتفع.



## [١. فصل] ٢٧٤ المقدمات:

الكلام: علم يُقْتَدَر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُّبُه. وموضوعه: المعلوم من حيث يتعلّق به ذلك.

### [١. ١. العلم]:

والعلم: صفة تَوْجِب تميّزاً<sup>٢٧٥</sup> بين المعاني لا يحتمل النقيض. وقيل: اعتقاد جازم مطابق لموجب. والحكماء: حصول صورة الشيء في العقل. ومن قال ضروريّ؛ إذ كلّ يعلم وجوده ضرورة، وإذ به يُعرَف غيره، فلو عرف بغيره دار<sup>٢٧٦</sup> لم يفرق<sup>٢٧٧</sup> بين حصوله وتصوّره. وقول الامام<sup>٢٧٨</sup> والغزالي (ت. ٥٠٥ هـ / ١١١١ م): إنما يعرف بقسمة أو مثال بعيد.

### [١. ١. ١. أقسام العلم]

وهو، بلا حكم تصوّر، ومعه تصديق. وكلاهما: ضروريّ، غير مقدور للمخلوق؛ وكسبي يقابله وهو النظريّ: ما تضمّنه النظر الصحيح. وقيل: يساويه عادة. وقيل: الكلّ ضروريّ. فمن سلم توقّفه على النظر فمنازع في التسمية،/[٢ظ] وغيره إن أراد عدم وقوعه بالنظر أو بقدرتنا فرأينا، وإلا فمُكابر. وقيل: التصوّر؛ لأنّه معلوم أو مغفول عنه، ومنع؛ بل يعلم من وجه، والآخر ليس مجهولاً مطلقاً. ولأنّ تعريفه؛ إما بجميع أجزائه وهو نفسه أو ببعض، فيعرّف نفسه والخارج أو بالخارج ويتوقّف على العلم باختصاصه، وفيه معرفته ومعرفة ماعداه مفصّلاً.

<sup>٢٧٤</sup> ع + فصل.

<sup>٢٧٥</sup> ع ف: تميّزاً.

<sup>٢٧٦</sup> أ: لدار.

<sup>٢٧٧</sup> أ - لم يفرق.

<sup>٢٧٨</sup> الإمام أي إمام الحرمين. *سلك النظام*،/[٦٣ظ] | وهو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت. ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م).

ورّد بأنّ جميع الأجزاء، إذا استحضرت مرتّبة، فهي الماهيّة كما في الأعيان. ولا يلزم<sup>٢٧٩</sup> من تقدّم كل تقدّمه. <sup>٢٨٠</sup> والجزء قد يُعلم<sup>٢٨١</sup> بديهية أو بمعرّف<sup>٢٨٢</sup> آخر. والخارج يجب اختصاصه لا العلم به، وهو يتوقّف على تصوّره بوجه ما، وما عداه باعتبار شامل. وقيل: ما اعتقاده لازم لثلاث<sup>٢٨٣</sup> يلزم تكليف الغافل. والواجب، تعقّله لا اعتقاده، وإلا لزم الدور. وبعض الجهميّة: <sup>٢٨٤</sup> الكلّ نظريّ للخلوّ، ولا يوجب<sup>٢٨٥</sup> القدرة والنظر، ويلزمهم الدور أو التسلسل. <sup>٢٨٦</sup> ثم أنكر قوم الحسيّات؛/[٣و] إذ يُغلط كثيرا، وكفي<sup>٢٨٧</sup> بياض الثلج والنائم<sup>٢٨٨</sup> والمُبْرَسَم<sup>٢٨٩</sup> ولتشابه الأمثال. وقوم: البديهيّات للقدح في أجلاها: بتعذّر تصوّر المعدوم، وتميّزه وإلا فتأبّت، والحمل؛ إذ يوجب إتحاد الاثنين واللغو، وبإثبات الواسطة؛ ولأنّ العاديّات مثلها. وتحتلّ النقض<sup>٢٩٠</sup> للقادر المختار أو للشكل الغريب، ولتعارض القواطع ولو حيناً، ولظهور الخطأ بعد

<sup>٢٧٩</sup> ع - ولا يلزم.

<sup>٢٨٠</sup> ع: نقيضه.

<sup>٢٨١</sup> أ ع: يعرف.

<sup>٢٨٢</sup> ع: بعرف.

<sup>٢٨٣</sup> ع: لثلاث.

<sup>٢٨٤</sup> الجهميّة: وهي فرقة زعموا: أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يُحكى عن ((جهم بن صفوان)). وزعمت الجهمية: أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحد، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح. مقالات الإسلاميين للأشعري، ص ٢١٣؛ هؤلاء اتباع أبي محرز جهم بن صفوان الراسبي (ت ١٢٨ هـ / ٧٤٥ م)، وذلك لأنّ أبا محرز كان من موالي بني راسب. وكان جهم في البداية تلميذاً لجعد بن درهم الزنديقي. انظر: موسوعة الفرق الإسلامية لمحمد جواد مشكور، ص ١٩٨.

<sup>٢٨٥</sup> ع: ولا توجب.

<sup>٢٨٦</sup> أ: التس.

<sup>٢٨٧</sup> ع: كفي.

<sup>٢٨٨</sup> أ: والنائم.

<sup>٢٨٩</sup> مبرسم: البرسام علّة معروفة، وقد برّسم الرجل، فهو مُبرَسَم. لسان العرب لابن المنظور، ((برسم))؛ مبرسم: أخذه البرسام فهو مُبرَسَم. البرسام: التهاب يعرض للحجاب الذي بين الكبد والقلب مصاب «بالبرسام». انظر: معجم النفائس الوسيط لجماعة من المختصين ((البرسام)).

<sup>٢٩٠</sup> ع أ: النقيض.

القطع، ولتأثير الأمزجة والعادات في الاعتقادات. والسوفسطائية<sup>٢٩١</sup> كليهما، فيلتزمون الشكّ ولو في الشكّ. <sup>٢٩٢</sup> والجواب: إلزام<sup>٢٩٣</sup> فالتعذيب.

### [١. ٢. النظر:]

ثمّ النظر: ترتيب أمور معلومة او مظنونة للتأدّي الى آخر. وقيل: تجريد الذهن عن الغفلات، وقيل: تحديق العقل نحو المعقولات. وصحيحه: وهو ما صحّت مادّته وصورته، يفيد<sup>٢٩٤</sup> العلم<sup>٢٩٥</sup> ضرورة وقد يختلف فيه القليل والضروريّات قد تتفاوت لا لاحتمال النقيض،/[٣ظ] أو نظرًا ولا دور. ونفيه به تناقض، خلافا للسُّمَنِيَّة. <sup>٢٩٦</sup> وما يظهر خطاؤه غير المبحث. وتحصل المقدمتان كطريّ الشرطيّة. وينتفي<sup>٢٩٧</sup> المعارض بمجردّه، فلا تسلسل. وللمهندسين: في الإلهيّات. وإثّما<sup>٢٩٨</sup> تُتصوّر بوجه ما، والخلاف في هويّة الإنسان دليل العسر. وللمُلاحِدة<sup>٢٩٩</sup> بلا مُعلّم. والاختلاف؛ لفساد بعض الأنظار، والاحتياج في العلوم الضّعيفة بمعنى العسر.

---

<sup>٢٩١</sup> السوفسطا: و((سُوفسطا)) اسمٌ للحكمة الممّوّهة والعلم المزخرف: لأن ((سُوف)) معناه العلم والحكمة، و((أسطا)) معناه المزخرف والغلط، ومنه اشتقّت السُّفْسَطَةُ، كما اشتقّت الفلسفة من ((فيلاسوف)) أي مُحِبّ الحكمة. انظر: شرح العقائد النسفيّة للتفتازاني، ص ٢٧.

<sup>٢٩٢</sup> ع - ولو في الشكّ.

<sup>٢٩٣</sup> أ: التزام.

<sup>٢٩٤</sup> ع أ: تفيد.

<sup>٢٩٥</sup> ع + والسُّمَنِيَّة لا يفيد مطلقا.

<sup>٢٩٦</sup> السُمَنِيَّة: فهم أصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقدّم العالم، وقالوا أيضا بإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كلبٍ، وروح الكلب إلى أنسان. الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ٢٧٠؛ وهم جماعة من دهرية الهند كانوا يقولون بالتناسخ، وينكرون العلم عن طريق الأخبار. انظر: موسوعة الفرق الإسلامية لمحمّد جواد مشكور، ص ٢٨٧.

<sup>٢٩٧</sup> ع: وأنه ينتفي.

<sup>٢٩٨</sup> أ: فإنها.

<sup>٢٩٩</sup> الملاحدة: ولهم ألقاب كثيرة على لسان قوم: فبالعراق يسمون: الباطنية، والقرامطة، والمزدكية؛ وبحراسان: التعليمية، والملاحدة. وهم يقولون: نحن إسماعيلية. الملل والنحل لشهرستاني، ص ١٥٧؛ ذكر الإسماعيلية: وهؤلاء ساقوا الإمامة

والشيخ: ٣٠٠ عادةً، والحكماء: إعداداً، والمعتزلة: توليداً لا تذكره لعلّة فارقة، فالقياس وهم. وقيل: واجب غير متولّد، والأصول تنفيه.

وشرطه، عدم العلم والجهل المركّب. وفي الدليل الثاني يُطلب وجه الدلالة. ٣٠١

والنظر ٣٠٢ في معرفة الله ٣٠٣ واجبٌ إجماعاً. فعندنا: سمعاً لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسرى، ١٥/١٧]. والمعتزلة: عقلاً وإلاً أفحم الأنبياء، وهو مشترك، والوجوب لا يتوقّف على العلم به. ولا تلتفت ٣٠٤ إلى قول بعض الظاهريّة: ٣٠٥ إنّ بدعة. وقد نهي عليه السلام ٣٠٦ / [٤و] عن الجدل ٣٠٧ وقال عليه السلام: «عليكم بدين العجائز». ٣٠٨

---

إلى جعفر، وزعموا: أن الإمام بعده ابنه إسماعيل، وافترق هؤلاء فرقتين: (١) فرقة: منتظرة لإسماعيل بن جعفر، مع اتفاق أصحاب التواريخ موت إسماعيل في حيات أبيه. (٢) وفرقة قالت: كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر. انظر: الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ٦٢؛ جمع ملحد. وهو اسم آخر للإسماعليّة. ويعني: الرجوع عن الحق، والكفر واللا دينيّة. أطلق هذا اللقب عليهم من قبل مخالفين حسن صبايح. انظر: موسوعة الفرق الإسلامية لمحمد جواد مشكور، ص ٤٨٥.

٣٠٠ فقال الشيخ الأشعري وبعض أصحابه: يفيد. سلك النظام، [٦٩ظ].

٣٠١ ع أ: لدلالة.

٣٠٢ ع: والنظر.

٣٠٣ ع: تعالى.

٣٠٤ ع أ: ولا يلتفت.

٣٠٥ وفي هامش ع: رئيسهم داود الظاهري الأشعري من الناجية. | الظاهريّة=الداوديّة: أصحاب أبي سليمان دود عليّ بن خلف الإصفهانيّ الملقّب بالظاهري، أحد أئمّة الفقه والاجتهاد في الإسلام (٢٠١-٢٧٠ هـ). وتنسب الفرقة الظاهريّة أو الداوديّة إليه. انظر: موسوعة الفرق الإسلامية لمحمد جواد مشكور، ص ٢٤٣.

٣٠٦ ع: صلى الله عليه وسلّم؛ ا: عه.

٣٠٧ الجدل: هو عبارة عن دفع المرء خصمه عن فساد قوله بحجّة أو شبهة، وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره. الكليات للكفوي، ص ٣٥٣.

٣٠٨ ع: العجائز. | قال في المقاصد: لا أصل له بهذا اللفظ ولكن عند الديلمي عن بن عمر مرفوعاً ((إذا كان آخر الزمان واختلف الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء))، وفي سنده محمد بن البيهقي ضعيف جداً قال ابن حبان حدث عن أبيه بنسخة منها مائتا حديث موضوعة فلا يجوز الاحتجاج به. انظر: كشف الخفاء للعجلوني، ص ٧٠/٢.

والنزاع في أول واجب أهو المعرفة أو النظر أو القصد إليه؟ لفظي،<sup>٣٠٩</sup> لا الشك؛<sup>٣١٠</sup> لأن الوجوب مقيد به.

والفاسد لا يتضمّن الجهل؛ إذ لا وجه دلالة له. وأما نظر المحقّق في الشبهة فكأنظر المبطل في الحجة. ووجوب الاعتقاد مشترك. وقيل: يتضمّنه ضرورة. وقيل: إنّ فسد من المادّة. وأوجب ابن سينا (ت. ٣٧٠-٤٢٨ هـ / ٩٨٠-١٠٣٧ م) التفطن<sup>٣١١</sup> للاندرج، فإنّ غنى غير اجتماع المقدّمين، مُنع. ولا يلزمه التسلسل؛<sup>٣١٢</sup> إذ ليست مقدّمة. وفي تغاير العلم بالدليل<sup>٣١٣</sup> وبوجه الدلالة تردّد.

#### [١. ٢. ١. الطريق الذي يقع فيه النظر]:

ثمّ الطريق: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب؛ إمّا تصوّري، وهو المعرف أو تصديقي، وهو الدليل. وقد يُخصّص بالقطعي، والظنيّ أمانة وبما<sup>٣١٤</sup> من المعلول والعكس تعليل.

#### [١. ٢. ٢. أقسام الدليل]:

والدليل: عقليّ ونقليّ أي مركّب؛ إذ صدق المخبر إنّما يثبت بالعقل، فما أمكن يثبت بالنقل. وما توقّف عليه النقل فيالعقل وإلاّ فبهما.

<sup>٣٠٩</sup> وفي هامش ع: خبر.

<sup>٣١٠</sup> ع - لا الشك.

<sup>٣١١</sup> التفطن: التفهّم، ضد الغباوة. وفطّنه لهذا الأمر تفطيناً: فهّمه. لسان العرب لابن المنظور ((فطن)).

<sup>٣١٢</sup> التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية. التعريفات للجرجاني ص ٥٧.

<sup>٣١٣</sup> ع أ: بالمدلول؛ وفي هامش ص: بالمدلول ظ.

<sup>٣١٤</sup> ع: بما.

واللفظية<sup>٣١٥</sup> قد تفيد القطع<sup>٣١٦</sup>/ [٤ظ] وإن توقف على ظنّيات<sup>٣١٧</sup> لقرينة<sup>٣١٨</sup>  
مشاهدة أو متواترة. وفي العقليّات نظر؛ إذ لو وُجد معارض عقليّ، قُدّم؛ إذ إبطال الأصل  
بالفرع إبطال لهما.



---

<sup>٣١٥</sup> ع: والنقلية.

<sup>٣١٦</sup> ع أ + في الشرعيّات.

<sup>٣١٧</sup> ع أ: الظنّيات.

<sup>٣١٨</sup> ع: كقرينة.

## [٢.١] الأمور العامة

[ما لا يختص بقسم من أقسام الموجود]:

### [٢.١.١ أقسام المعلوم]:

المعلوم: إما موجود أي: له تحقق أو معدوم. وقيل: المتحقق تبعاً حال وهو صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة. وأكثر المعتزلة: المتحقق في نفسه ثابت، وغيره منفي، والكائن<sup>٣١٩</sup> في الأعيان موجود فهو أخص من الثابت، وغيره معدوم فهو أعم من المنفي. وبعضهم: <sup>٣٢٠</sup> الكائن تبعاً حال. الحكماء: <sup>٣٢١</sup> ما يصح أن يُعلم: معدوم لا تحقق له بوجه ما، أو موجود ذهني ينحاز<sup>٣٢٢</sup> لا بهوية، أو خارجي: واجب لا يقبل العدم لذاته، أو ممكن<sup>٣٢٣</sup> جوهر يوجد لا في موضوع أي محل مقوم أو عرض.

والمتكلمون: الموجود ما له تحقق في الخارج؛ قديم لا أول له أو حادث متحيز أي مُشار إليه بالذات هنا وهناك،/[٥٥] وهو الجوهر، أو حال فيه، أي مختص به تتحد<sup>٣٢٤</sup> الإشارة إليهما،

---

<sup>٣١٩</sup> ع: الكائن.

<sup>٣٢٠</sup> ع + وقال بعضهم.

<sup>٣٢١</sup> ع: والحكماء.

<sup>٣٢٢</sup> ع: متحاز؛ أ: منحاز.

<sup>٣٢٣</sup> ع - أو ممكن.

<sup>٣٢٤</sup> أ: يتحد.

وهو العَرَض، أو لا ولم يثبت. ونفيّه بأنّه<sup>٣٢٥</sup> لو وجد لشاركه<sup>٣٢٦</sup> الباري فيه. وما يَزِيه بغيره  
فترَكِب<sup>٣٢٧</sup> وبأنّه أخصّ صفاته ضعيف.

## [٢. ١. ١. الوجود والعدم]:

ثمّ الوجود بديهيّ، وتعريفه تنبيه على المراد من المتصورات. واستُدلّ بأنّه جزء وجوديّ وهو  
بديهيّ، أو وجودٌ دليله<sup>٣٢٨</sup> أو فيه موجبة حُكم فيها بوجود المحمول. ومُنْع بداهة حقيقته،  
والتصديق لا يستلزمها وهو فرع الاشتراك. والبديهيّ الدليل والحملُ بهو هو، وقد لا يوجَدان.  
وبأنّ الحدّ بالأجزاء؛ فهي أمثاله أو علّله ومعروضاته، والرسم قاصر ولا أعرف منه. وينتقض  
بالمركّبات.<sup>٣٢٩</sup> وفرع تماثل الوجودات وهو مجموعها. والرسم قد يفيد الكُنْه. ولا أعرف مصادرةً.  
وقيل: لا يُتصوّر؛ لأنّه بتميّزه وهو ليس غيره، وإنّه سلب تُعقل بعد الوجود. قلنا: / [هـ] لا  
بمعرفة تميّزه.

وقيل: إمّا الماهيّة أو عارضها فيُعقل<sup>٣٣٠</sup> تبعاً لها. ومُنعت الثانية، أو يتّبع تُعقل<sup>٣٣١</sup> ماهيّة ما لا  
منتشرة؛ إذ يعود الكلام فيها. وهو مشترك للجزم به مع التردّد في الخصوصيّات، وللقسمة  
عقلاً لا لاتّحاد مقابله؛ إذ لكلّ حقيقة نفي يقابلها. وليس في نفيه عموماً إثباته؛ فإنه لا  
يقتضي وجودَ الموضوع.

<sup>٣٢٥</sup> ع أ: لانه.

<sup>٣٢٦</sup> أ: يشاركه.

<sup>٣٢٧</sup> أ: فيركب.

<sup>٣٢٨</sup> ع أ: دليل.

<sup>٣٢٩</sup> ع - بالمركّبات.

<sup>٣٣٠</sup> ع أ - فيعقل.

<sup>٣٣١</sup> أ: يعقل.



## [٢. ١. ٢. ان الوجود نفس الماهية أو جزؤها أو زائد عليها]:

قال الشيخ وأبو الحسين: <sup>٣٣٢</sup> هو نفس الحقيقة وإلا قام بالمعدوم. ومُنْع كالأعراض تقوم <sup>٣٣٣</sup> بالحقيقة من حيث هي. وضرورة المسبوقية بالوجود في غيره؛ إذ الضرورة فارقة. وقد لا يزيد وجود الوجود فيتسلسل.

والحكماء: في الواجب وإلا غُلِّل بها؛ فيتقدم <sup>٣٣٤</sup> عليه بالوجود. ومُنْع كالقابل، والمقوم. والفرق ضروري. وقيل: زائد؛ أمّا في الممكنات؛ فلا تَمَّا تقبل العدم. ومع الوجود تأباه. وإذ نعقلها ونشكّ في وجودها ولو ذهنا، وإفادة الحمل، / [٦و] ولو دخل فيها فأعمّ الذاتيات فجنس، فيتسلسل فصوله؛ وأمّا في الواجب؛ فإذا <sup>٣٣٥</sup> تجرّده لمنفصل أو يُطرّد. <sup>٣٣٦</sup> ومبدئيته مع التجرد وهو عدم، أو يعمّ <sup>٣٣٧</sup> ولو بشرط. وكونه وجوده الخاص لا يشفي. والتشكيك وجواز التخالف كالماهية، والتشخص يدفعهما.

والعدمات تتمايز كعدم الشرط والضدّ وغيرهما. وقيل: لا؛ إذ لا إشارة إليه؛ فلا يُعقل. <sup>٣٣٨</sup> وقيل: تناقض. <sup>٣٣٩</sup> والحقّ أنّه فرع الوجود الذهني. ثمّ فرّق بين <sup>٣٤٠</sup> المعدوم وما صدق عليه. قال

---

<sup>٣٣٢</sup> أبو الحسين محمد بن علي [بن] الطيّب البصري (٤٣٦هـ، / ١٠٤٤م): المتكلّم على مذهب المعتزلة، إمام وقته، وله التصانيف الفائقة في أصول الفقه، منها ((المعتمد))، ((نصفح الأدلة)) و ((شرح أصول خمسة)). وسكن ببيداد وتوفي بها. وصلى عليه القاضي أبو عيد الله الصيمري. انظر: *وفيات الأعيان* لابن أبي بكر بن خلّكان، ٤/ ٢٧١؛ ومن تلامذته: محمد بن الملاحمي، البحاري أبو طاهر عبد الحميد بن محمد، السمان أبو سعيد. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ١١٩.

<sup>٣٣٣</sup> أ: يقوم.

<sup>٣٣٤</sup> ع أ: فتتقدم.

<sup>٣٣٥</sup> ع أ: فلا تَمَّا.

<sup>٣٣٦</sup> ع: أو لمجرده.

<sup>٣٣٧</sup> ع أ: أو تعمّ.

<sup>٣٣٨</sup> ع: فلا تعقل.

<sup>٣٣٩</sup> أ: يناقض.

<sup>٣٤٠</sup> ع أ + مفهوم.

غير أبي الحسين<sup>٣٤١</sup> والعلّاف<sup>٣٤٢</sup> من المعتزلة: المعدوم الممكن شيء، والثابت من كلّ نوع أفراد غير متناهية. وأنّه ينفي المقدورية، ويكون المعدوم أعمّ من المنفي؛ فغيره فثابت. فكذا المنفي لصدقه عليه؛ والتميز لا يُوجب كما وافقونا عليه، والإمكان عقليّ.

### [٢. ١. ٣. أن المعدوم شيء ثابت]:

قال غير ابن عيّاش<sup>٣٤٣</sup> لها صفات الأجناس. فالعائدة إلى الجملة، الحيوية وما يتّبعها. وإلى التفصيل: إما للجوهر / [٦ظ] فالحاصلة حالتي الوجود والعدم الجوهرية؛ وما بالفاعل الوجود؛ وما يتّبعه التحيز، والمشروط به<sup>٣٤٤</sup> الحصول في الحيز؛ وإما للأعراض فالثلاثة الأولى. وقيل: الجوهرية التحيز. فابن<sup>٣٤٥</sup> عيّاش: ينفيهما حال عدم، والشحّام<sup>٣٤٦</sup> يثبتهما مع الحصول في الحيز، والبصري<sup>٣٤٧</sup> دونه ويثبت عدم صفة.

---

<sup>٣٤١</sup> أبو الحسين البصري. *سلك النظام*، [٨٧ظ].

<sup>٣٤٢</sup> أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل بن عبد الله بن المكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف (٢٣٥هـ/٨٥٠م): المعروف بالعلّاف المتكلّم؛ كان شيخ البصريين في الاعتزال، وهو صاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات. ولأبي الهذيل كتاب يعرف ب ((ملاس)). وقال المسعودي في كتاب ((مروج الذهب)): إنه توفي سنة سبع وعشرين ومائتين، وكان كف بصره وخرف في آخر عمره. *وفيات الأعيان* لابن خلكان، ٢٦٥\٤؛ من أئمة المعتزلة. ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام. انظر: *الأعلام* لزركلي، ١٣١/٧.

<sup>٣٤٣</sup> إبراهيم بن عيّاش البصري (من الطبقة العشرة من المعتزلة): قال القاضي: وهو الذي درسنا عليه أولاً وهو الورع والزهد والعلم على حد عظيم، وكان رحل اليه من بغداد قوم فيجمعون مجلسه الى مجلس أبي عبد الله، وكان مع مواصلته لابي هاشم كثر أخذه عن أبي علي بن خلّاد ثم عن الشيخ أبي عبد الله ثم انفرد، وله كتاب في إمامة الحسن والحسين عليهما السلام وفضلهما. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ١٠٧.

<sup>٣٤٤</sup> ع أ - به.

<sup>٣٤٥</sup> ع أ: وابن.

<sup>٣٤٦</sup> أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن إسحق الشحّام من أصحاب أبو الهذيل (٢٧٠هـ/٨٨٣م)، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته، وله كتب في الردّ على المخالفين وفي تفسير القرآن، وكان من احذق الناس في الجدل، وعنه اخذ أبو علي. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ٧١.

<sup>٣٤٧</sup> أ: والنصري.

وقالوا بعد العلم: بأن<sup>٣٤٨</sup> للعالم صانعا عالما قادرا حيّا، نحتاج<sup>٣٤٩</sup> إلى إثباته بالدليل، والحال بطلانه ضروري.

وإن غُيّر التفسير فلفظي. وأثبتته الإمام أولاً، والقاضي<sup>٣٥٠</sup> وأبو هاشم<sup>٣٥١</sup> كالوجود؛ إذ لا تتّصف به أو نقيضه<sup>٣٥٢</sup> ومُنعا، وكاللوئيّة وإلاّ قام<sup>٣٥٣</sup> المعنى بالمعنى. والتّزم أو التميّز ذهني. ولا يمتنع صورتان بسيط باستعدادين أو شرطين.

وقسّموه إلى معلّل وغيره. قالوا: والنوات<sup>٣٥٤</sup> بها تمايز<sup>٣٥٥</sup> ويلزمهم الترجيح بلا مرجح لا التسلسل في الأحوال؛ فإن الحال سلب ويمنع<sup>٣٥٦</sup> اتّصافه بالتمائل والاختلاف،/[٧و] ولالتزام<sup>٣٥٧</sup> التسلسل وجه.

## [٢. ٢. الأمور العامّة في الماهية]:

ثمّ لكلّ شيء حقيقة هو بها هو، مغايرة لما عداها لزم أو فارق. فليست من حيث هي أحد النقيضين. لا أنّها من حيث هي ليست. وإنسانيّة زيد ليست التي في عمرو ولا غيرها. فهي<sup>٣٥٨</sup>

<sup>٣٤٨</sup> ع: أن.

<sup>٣٤٩</sup> ع أ: يحتاج.

<sup>٣٥٠</sup> والقاضي منا. *سلك النظام*،/[٨٣ظ]. | لقاضي الباقلاني(٤٠٣/هـ ١٠١٣م).

<sup>٣٥١</sup> أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبّائي رحمه الله، قال القاضي: ذكر أبو الحسن انه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام. وله كتاب في الرد على المنجمين. قال القاضي: وكان أبو هاشم من أحسن الناس اخلاقاً وأطلقهم وجهاً، وقد استنكر بعض الناس خلافه على أبيه وليس مخالفة التابع للمتبوع في دقيق الفروع بمستنكر. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ٩٤.

<sup>٣٥٢</sup> ع أ: وينقيضه.

<sup>٣٥٣</sup> أ: والامام.

<sup>٣٥٤</sup> ع أ: النوات.

<sup>٣٥٥</sup> ع أ: تمايز.

<sup>٣٥٦</sup> ع: ويمتنع؛ أ: ومنع.

<sup>٣٥٧</sup> ع: لالتزام.

<sup>٣٥٨</sup> ع أ: وهي.

مع الغير مخلوطة وبشرط وتوجد.<sup>٣٥٩</sup> وبقيد التجريد بشرط لا، ولا توجد إلا في الذهن؛ إذ لا حجر في التصوّر. والمطلق لا بشرط ويعتُهما فيوجد،<sup>٣٦٠</sup> فبطل المثل.

## [٢. ٢. ١ أقسام الماهية]:

وماهية بسيط<sup>٣٦١</sup> أو مركبة متناه؛ إذ في العدد ولو غير متناه الواحد. والأجزاء إمّا متداخلة بعضها أعمّ مطلقاً ومقوّم أو لا، أو من وجهٍ وإما متباينة كالشيء مع علّة من الأربع، أو معلول أو غيرهما. وهي متشابهة أو متخالفة عقلية أو خارجيّة؛ وأيضا وجوديّة حقيقيّة أو إضافيّة أو مختلطة أو لا. وقيل: الماهيات غير مجعولة لامتناع السلب ومُنْع فالكاذب العدول. وقيل: / [٧ظ] البسائط؛<sup>٣٦٢</sup> إذ الإمكان إضافة بين شيئين.<sup>٣٦٣</sup> ولا يتعيّن الجزء فلعله باعتبار الوجود<sup>٣٦٤</sup> وينفي المجعوليّة رأساً.

## [٢. ٢. ٢ المركب]:

والمركب: إما ذات، فيقوم جزء منه بآخر، أو صفة، فهما بثالث أو أحدهما والآخر به. ويثبت الاشتراك في ذاتيّ. والاختلاف بآخر لا عارض أو سلب. ولا بدّ من حاجة بلا دور كصورة المعجون والعسكر. قيل: فأحدهما علّة وليس الجنس لعدم الاستلزام، فهو الفصل. فلا يتعاكس، ولا يتعدّد القريب منه ولا يُقوّم جنسين أو نوعين. ورُدّ بأنّ المحتاج إليه، الناقصة ولا تستلزم.

<sup>٣٥٩</sup> أ: ويوجد.

<sup>٣٦٠</sup> ع: فتوجد.

<sup>٣٦١</sup> ع أ: بسيطة.

<sup>٣٦٢</sup> ع: البسائط.

<sup>٣٦٣</sup> ع أ: الشئين.

<sup>٣٦٤</sup> ع - فلعله باعتبار الوجود.

والعالم مع زيادة محصلة نوع ودونها جزء ومطلقاً محمول. والحمل ملاحظة الجهتين. والتعيين غير الماهية لاشتراكها دونه. وهو موجود لأنه جزء المعين، لا للزوم<sup>٣٦٥</sup> كونه عدم مثله؛ إذ العدمي ما ليس ثبوته لموصوفه بوجوده. والمتكلم؛ إذ ظنه متميزاً عنها في الخارج، منعه<sup>٣٦٦</sup> للزوم الدور والتسلسل،<sup>٣٦٧</sup> وإذ قيل / [و٨] إن غلّ بالماهية، انحصر نوعها في الشخص،<sup>٣٦٨</sup> وإلا تعدد بالقوابل وما يكتنفها<sup>٣٦٩</sup> فيلزم التسلسل في القوابل أو انحصارها في الشخص.

## [٢. ٣. الوجوب والإمكان والامتناع]:

ثمّ الوجوب والإمكان والامتناع ضرورية، وتعريفاتها دورية، وأعرفها أقربها من الوجود وهو الوجوب. وقد تكون جهات والمبحث غيرها، وإلا فلوازم الماهيات واجبة لذاتها. وهي والقدم والحدوث اعتبارية وإلا تسلسل.<sup>٣٧٠</sup> وكذا كل ما تكرر نوعه وما سبق الوجود.

وقيل: وجودية؛ إذ نقيضها عدم لصدقه على المعدوم، ولتحققها وجد فرض أم لا، ولأنّ هو لا، كلاً هو. ونقضت بالامتناع.

الوجوب الذاتي ينافي الغيري والتركيب وإلا احتاج إلى جزئه وهو غيره، والزيادة لو ثبت وإلا وجب بوجوب علته، والشركة وإلا تمايزا<sup>٣٧١</sup> بتعين فتركباً، لا وجوب صفاته به. / [٨ظ] ولا يلزم احتياج.

---

<sup>٣٦٥</sup> ع: لا لزوم.

<sup>٣٦٦</sup> ع أ: منع.

<sup>٣٦٧</sup> أ: والتس.

<sup>٣٦٨</sup> ع: في شخصها.

<sup>٣٦٩</sup> ع: تكتنفها.

<sup>٣٧٠</sup> أ: تس.

<sup>٣٧١</sup> ع أ: فتمايزا.

والإمكان محجج إلى السبب ضرورة، والعدم إن قيل الترجيح فلعدم العلة. ولا يلزم الوجود للضرورة. والإيجاد للموجود كالحادث ولو حال البقاء أي دوامه لدوامه،<sup>٣٧٢</sup> فليس تحصيل حاصل<sup>٣٧٣</sup> أو متجدد. وليس المحجج الحادث ولا شرطه ولا شرطه لتأخره بمراتب. ولا طرف أولى به وإلا احتاج إلى انتفاء سبب<sup>٣٧٤</sup> الآخر. وفيه بحث. وقيل: العدم أولى بالموجودات السَّيَّالَة. فيعرضه وجوب سابق ولاحق بشرط المحمول ولا ينافيانه.<sup>٣٧٥</sup> وهو لازم للماهية وإلا ارتفع الأمان.

والقدم يمنع تأثير المختار لسبق القصد إلى إيجاده لا الموجب اتفاقا فيهما. وللمناقشة مجال. ويثبت لذات الله ولصفاته. والمعتزلة قالوا به معني، لا لغيرهما. وكفرت النصارى؛ لأنهم وإن لم يُسموا الأقانيم<sup>٣٧٦</sup> / [٩ و ٣٧] ذوات، قالوا: انتقلت. وأثبت الحرنائيون<sup>٣٧٧</sup> الباري والنفس والهيولي<sup>٣٧٨</sup> والدهر والفضاء.

<sup>٣٧٢</sup> أ - لدوامه، صح هامش.

<sup>٣٧٣</sup> ع: الحاصل.

<sup>٣٧٤</sup> ع: بسبب.

<sup>٣٧٥</sup> أ: ولا ينافيان.

<sup>٣٧٦</sup> الأَقْنُوم: جمعه أَقَانِيم. والأَقَانِيم عند النصارى ثلاث صفات من صفات الله وهي العلم والوجود والحياة، وعبروا عن الوجود بالأب وعن الحياة بروح القدس وعن العلم بالكلمة. **موسوعات كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانوي، ٢٤٨٨١.

<sup>٣٧٧</sup> الحَرْنَائِيُّونَ: وهي فرقة من الراوندية، انشقت عن الكيسانية. قالوا في البداية بإمامة محمد بن الحنفية، ثم أصبحوا من أصحاب أبي مسلم عبد الله بن محمد صاحب دولة بني العباس الملقب بحريان. ويعتقد بعض الحرنائيون إن الإمامة انتقلت بعد أبي هاشم إلى أخيه الحسن بن محمد بن الحنفية. ثم صارت بعد الحسن إلى ولده علي، ومات علي، ولم يعقب. انظر: **موسوعة الفرق الإسلامية** لمحمد جواد مشكور، ص ٢٠٩.

<sup>٣٧٨</sup> الهَيُولِي: لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح هي جوهر في الجسم قابل لما يُعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محلّ للصورتين الجسميّة والنوعيّة. انظر: **التعريفات للجرجاني**، ص ٢٥٧.

والحدوث: المسبوقة بالعدم. وقيل: بالغير. قالت الحكماء: يستدعي<sup>٣٧٩</sup> مادة هي<sup>٣٨٠</sup> محل إمكانه أي الاستعدادي، ويغايير الذاتي، إذ يتفاوت قُرباً وبعداً ومُدّة بها تقدّم عدمه وتعاقب استعداداته.

## [٢. ٤. الوحدة والكثرة]:

ثم الوحدة والكثرة تغايران الوجودَ والمهيّة؛ إذ يقبلانهما. واختلف في وجودهما وتقابلهما<sup>٣٨١</sup> لإضافة عُرِضت. وتقوم العدد بوحّداته لا أعداد فيه.

والواحد: إما شخصي وهو الوحدة والنقطة والمفارق إن لم يقبل القسمة، وبالاتّصال إن قبلها إلى مشابهة، وبالإجماع<sup>٣٨٢</sup> إلى متخالفة؛ وإما غيره وهو بالنوع أو بالجنس أو بالعرض موضوعاً أو محمولاً أو غيرهما. وهو مشكّك؛ فيختلف<sup>٣٨٣</sup> أحكامه. / [٩ظ] وأيضا تام طبعي أو صناعي أو وضعي أو لا. وأسماء أنواعه بحسب ما فيه: مماثلة ومجانسة ومساواة ومشابهة ومناسبة<sup>٣٨٤</sup> ومشاكلة وموازنة ومطابقة.

والاثنان غيران. وقال مشايخنا: موجودان جاز إنفكاكهما في حيّز أو عدم، لا كالجزء والصفة. ويرد الباري<sup>٣٨٥</sup> مع العالم. ولا يكفي من جانب لا المضافان. وقيل: في علم. ولا يتحد اثنان ضرورةً بقيا<sup>٣٨٦</sup> أو عدماً أو أحدهما.

---

<sup>٣٧٩</sup> أ: تستدعي.

<sup>٣٨٠</sup> ع - يستدعي مادة هي.

<sup>٣٨١</sup> ع: تقابلهما؛ أ: ويقابلهما.

<sup>٣٨٢</sup> ع: متشابهة بالإجماع.

<sup>٣٨٣</sup> ع أ: فتختلف.

<sup>٣٨٤</sup> أ - مناسبة.

<sup>٣٨٥</sup> ع + تعالى؛ أ + تع.

<sup>٣٨٦</sup> أ - بقيا.

وهما: إمّا مثلاًن يَشتركان في الصفات النفسِيّة. وقيل: في أخصّها، فليس لزائد<sup>٣٨٧</sup> خلافاً لمُثَبّي الأحوال. ولا يجتمعان خلافاً للمُعترلة إلّا شَرْذمة في حوكتين، وإلّا لم تمايزا وإذ في نظريين والا لزِم<sup>٣٨٨</sup> النظرُ في المعلوم. واشتداد السواد ليس به بل أضدادٌ تتوارد. وفي إطلاق الضدّين عليهما خلاف، وإما ضدّان يَسْتَحِيل لذاتيهما<sup>٣٨٩</sup> اجتماعهما / [١٠] في محلٍّ من جهةٍ. ولم يَشترط المُعترلة إتّحاد المحلّ كالعلم والجهل بجزئين من القلب؛ بل المحل كإرادة الله وكرهيته، فلا تضادّ في الأفعال والأحكام، وإما مختلفان<sup>٣٩٠</sup> أي: ما عداهما. وقيل: غير المثلين. والحكماء: المتقابلان ما لا يجتمعان في ذات في زمان من جهةٍ. وهما إمّا وجوديّان فإن عقلاً مقايِسَةً فمتضايقان وإلّا فضدّان. وقد يُشترط بينهما غاية الخلاف. ويلزم أحدهما معيّناً أو مبهماً المحل. أولاً، مع إمكان التعاقب أو لا. وهما نوعان لا أكثر لجنسٍ أخير.

وإمّا أحدهما عدم، فإن اعتبر مستعدّاً للوجود بشخصه أو نوعه أو جنسه فعدم وملكة حقيقيان،<sup>٣٩١</sup> أو حينئذ فمشهوران وإلّا فسلب وإيجاب: وتقابلهما بالذات ويقتسمان الكذب.

## [٢. ٥. العلة والمعلول]:

ثم العلة: إمّا جزء فصورة أو مادّة وعنصر وقابل وأُسْطُقُس<sup>٣٩٢</sup> باعتبارات. / [١٠] وظ [١٠] وهما علة للماهيّة؛ وأمّا خارج ففاعل أو غايةٌ وهى معلولةٌ خارجاً وتختصّ بالمختار<sup>٣٩٣</sup> وجميعها تامّة.

<sup>٣٨٧</sup> ع: لزائد.

<sup>٣٨٨</sup> ع أ: في حركتين<sup>(١)</sup> لم يتمايزا؛ إذ في نظريين<sup>(٢)</sup> يلزم | أ<sup>(١)</sup> + والا؛ أ<sup>(٢)</sup>: وإذ في نظريتين.

<sup>٣٨٩</sup> أ: لذاتهما.

<sup>٣٩٠</sup> ع أ: متخالفان.

<sup>٣٩١</sup> أ: حقيقتان.

<sup>٣٩٢</sup> الأُسْطُقُس: أعجميّة معناه الأصل، وتُسمّى العناصر الأُسْطُقُسَات، وهى الماء والهواء والنار والتراب. معجم النفائس

الوسيط لجماعة من المختصين ((الأُسْطُقُس)).

<sup>٣٩٣</sup> ع أ: بالقادر.



والشخص لا يُعلَّل بمسئلتين وإلا استغنى بكل عن كل. وجوّزه<sup>٣٩٤</sup> المعتزلة كالحركة بجذب أو دفع، لا المثلان كالمخالفة والحرارة.

ويُعلَّل أثران ببسيط كالتحيز وقبول الأعراض بالجسميّة ومنعه الحكماء إلا بتعدد آلة أو قابل لتغاير مصدريّتهما فيلزم التركيب أو التسلسل؛<sup>٣٩٥</sup> وإذ يستدلّ باختلاف الأثر على الاختلاف، وإذ<sup>٣٩٦</sup> صدور (آ) و (لا آ) تناقض. قيل: <sup>٣٩٧</sup>المصدرية اعتبارية، والاستدلال بالتخلف، والمناقض لا صدور (آ).

قالوا: فلا يكون قابلا وفاعلا ولتنافي كقيمتي النسبتين. ويدفعه اختلاف الجهتين. ولا تفيد<sup>٣٩٨</sup> قوة جسمانية أثرا غير متناه؛ إذ قوة النصف في الطبيعي والضعف في القسري<sup>٣٩٩</sup> أقل. فإذا فرضنا / [١١] من مبدأ فالناقضة متناهية، فكذا ضعفها أو لا، فتقع<sup>٤٠٠</sup> الزيادة عليها في جهة اللاتناهي. ومبناه إنّ جزء القوة قوة وحفظ النسبة. وينتقض بالفلكية. والدور ممتنع وإلا تقدّم الشيء على نفسه بمرتين. وتقدّم العلة<sup>٤٠١</sup> ضروري. ومن ثمّ<sup>٤٠٢</sup> صحّ كانت فكان بلا عكس.

<sup>٣٩٤</sup> ع + بعض.

<sup>٣٩٥</sup> أ: التس.

<sup>٣٩٦</sup> ع: إذ.

<sup>٣٩٧</sup> ع - قيل.

<sup>٣٩٨</sup> أ: ولا يفيد.

<sup>٣٩٩</sup> القسّر: القهر على الكره. لسان العرب لابن المنظور ((القسر)).

<sup>٤٠٠</sup> أ: فيقع.

<sup>٤٠١</sup> أ: العلم.

<sup>٤٠٢</sup> ع: ومن ثمة.

وكذا التسلسل، إذ لكل علة توجد جزءاً قطعاً؛ إذ تُطبّق جملتين من معلول وما قبله بمتناه فالناقصة كالزائدة،<sup>٤٠٣</sup> أو تنقطع فتتقطعان. وقد ضبطها وجود بخلاف مراتب الأعداد. وشرط الحكماء وجود الأجزاء معاً مرتبة. والدليل عام. وأيضاً ما بينه وبين كلِّ علة متناه؛ لأنّه بين حاضرين فكذا الكلّ. وأيضاً فيزيد<sup>٤٠٤</sup> المعلول على العلة بواحد مع تضافيها. وأيضاً فلاستناد<sup>٤٠٥</sup> إلى الواجب إذا أُثبت بغيره.

والشرط ما توقّف عليه تأثير المؤثّر والجزء ذاته. وعدم المانع كاشف عن وجود كالباب / [١١ ظ] للدخول والعمود لسقوط السقف. قال: مثبتوا الأحوال: العلة صفة توجب محلّها حكماً. وقيل: قد توجب لغيره كتوابع الحياة لا هي عند محققهم. وهي وجوديّة ضرورة لا للزوم العلم والجهل؛ إذ العدميّ غير ما يُنفي. والعقليّة مطّردة بلا شرط ومُنْعِسة.<sup>٤٠٦</sup> وهما أعمّ. وبعضهم:<sup>٤٠٧</sup>

قد لا تنعكس<sup>٤٠٨</sup> في الغائب. ويتلازمان وحدةً وتعدّداً. والشرط قد يكون لصفة، ومحلاً. ولا يطرّد، وخارجاً، وعدميّاً، ومتعاكساً إلا أن يشترط التقدّم.

---

<sup>٤٠٣</sup> أ: كالزائدة.

<sup>٤٠٤</sup> ع: يزيد؛ أ: وزيد.

<sup>٤٠٥</sup> ع: فلاستناد.

<sup>٤٠٦</sup> ع أ: منعسة.

<sup>٤٠٧</sup> ع: بعضهم | وهم المعتزلة.

<sup>٤٠٨</sup> أ: لا ينعكس.

### [٣]. الأعراض: ٤٠٩

الصفة الثبوتية، نفسية تدلّ على الذات دون معنى زائد، ومعنوية كالتحيّز والحدوث وقبول الأعراض. وعند المعتزلة: نفسية مقومة. وقيل: لازمة؛ ومعنوية معللة. وقيل: جائزة، وما بالفاعل الحدث، والتابعة له وجوباً أو إمكاناً بالقدرة<sup>٤٠٩</sup> ودونها.

#### [٣. ١. تعريف العرض]:

والعرض موجود قائم بالجوهر. وقد تختصّ: بالحيّ وهو الحياة / [١٢ و] وما يتبعها من الإدراكات وغيرهما،<sup>٤١٠</sup> أو لا. وهي الأكوان والمدركات، وأنواعها متناهية. وفي الإمكان خلاف، والحق، التوقف. والحكماء: المقولات تسع: فالقابل لذاته للقسمه كم، وللنسبة أين للحصول<sup>٤١١</sup> في المكان. ومتى في الزمان أو طرفه. والوضع، نسبة<sup>٤١٢</sup> للأجزاء وإلى الخارج. والملك، هيئة إحاطة ما ينتقل معه. والإضافة النسبة المتكررة. وأن يفعل التأثير، وأن يفعل التأثير. ولا يرد<sup>٤١٣</sup> الوحدة والنقطة، لكن لم يثبت كونها أجناساً وعاليةً والحصص. وليس العرض جنساً لها،<sup>٤١٤</sup> إذ يثبت لها ولا يرد الجوهر.

---

<sup>٤٠٩</sup> ع - الأعراض؛ صح هامش بشكل " العرض".

<sup>٤١٠</sup> ع: بالإرادة.

<sup>٤١١</sup> ا: وغيرها.

<sup>٤١٢</sup> ع ا: الحصول.

<sup>٤١٣</sup> ع: لنسبة.

<sup>٤١٤</sup> ع: ولا ترد.

<sup>٤١٥</sup> ع - لها.

ثم لم يُنكر وجوده إلا ابن كيسان<sup>٤١٦</sup> ولم يجوز<sup>٤١٧</sup> قيامه بنفسه إلا شاذمة، وهما بهت. ولا ينتقل لأنه تبع التحيز. والحكيم: لأنّ تشخيصه محلّه. والرائحة تحدّث في المجاور. ولا يقوم<sup>٤١٨</sup> بعرض؛ لأنّ القيام هو التحيز تبعاً، وللانتهاء إلى الجوهر. / [١٢ ظ] وقيل: بل الاختصاص الناعت، كالتحيز وصفاتِ الباري، وقد تترتب<sup>٤١٩</sup> وجوّزه الحكماء كالسرعة والبطوئة. ولا يُلزمنا. وعندهم تختلفان<sup>٤٢٠</sup> بالذات.

قال الشيخ: فلا يبقى<sup>٤٢١</sup> زمانين لأنّ البقاء عرضٌ. ومنع؛ ولأنّه لو بقي لم يزل بذاته ولا بضدّ؛ إذ حدوؤه مشروط بزواله، ولا فاعل؛ إذ العدم لا يصلح أثراً، ولا انتفاء شرط؛ إذ هو الجوهر المشروط به فيدور. فقليل: بذاته كفي الزمان الثاني، أو ضدّ مع، أو لا يفعل الفاعل، أو العدم الحادث أثراً، أو الشرط<sup>٤٢٢</sup> عرض لا يستمرّ. النظام: ولا الأجسام لذلك. والكرامية: <sup>٤٢٣</sup> ويبقى العالم فلا يُعدّم.

---

<sup>٤١٦</sup> أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت. ٨١٦/٢٠٠). وكان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم خلا أنه كان يخطئ علياً في كثير من أفعاله ويصوب معاوية في بعض أفعاله. وله تفسير عجيب، وكان جليل المقدار يكاّته السلطان، وهو أحد من له الرياسة في حياته فقط، ولإبي الهذيل معه مناظرات، وكان أبو علي لا يذكر أحداً في تفسيره إلا الأصم وإذا ذكره قال: لو اخذ في فقهه ولغته لكان خيراً له، واخذ عنه ابن عليّة. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ٥٦.

<sup>٤١٧</sup> ع: ولا يجوز.

<sup>٤١٨</sup> ا: ولا تقوم.

<sup>٤١٩</sup> ا: وقد نرتب.

<sup>٤٢٠</sup> ا: يختلفان.

<sup>٤٢١</sup> ع: ولا يبقى.

<sup>٤٢٢</sup> ا: اثرا والشرط.

<sup>٤٢٣</sup> الكرامية: الكرامية بخرسان ثلاثة أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية. وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفرها سائر الفرق؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة. وزعيمها المعروف محمد بن كرام كان مطروداً من سجستان

وأنه لا يقوم بمحلّين ضرورة كالجسم. وجوّزه القدماءُ في نحو الجوار.<sup>٢٤</sup> والإِتِّحاد نوعي. وأبو هاشم في التّأليف بجزئين؛ إذ عُسِرُ الانفكاك له. ومنع؛ بل للمختار لا بأكثر لوجوده دونه.

### [٣. ٢. الكم]:

ثمّ الكمّ: / [١٣و] يختصّ بقبول القسمة وهما لا فعلاً؛ إذ لا يبقى معها وإن أعدّ كالحركة للسكون؛ والعادّ فعلاً أو فرضاً؛ والمساواة ومقابلتها. ومنفصلة العدد، ومتّصلة: القارُّ المقدار خطٌّ أو سطح أو جسم؛ وغيره الزمان. ويقال: الطول للامتداد والأطول والمفروض أولاً؛ والعرض<sup>٢٥</sup> للأقصر<sup>٢٦</sup> والثاني والعُمق للثالث والثخن والنازل منه والصاعد سمكٌ، ولمعان آخر. وهي كمّيات أو مع إضافة أو أكثر. والكمّ بالعرض محلّه أو الحالّ في أحدهما أو متعلّقه. وقد يجتمع اثنان ويعرض منفصلة لمتّصلة.

وأنكر المتكلّمون الوحدة للزوم التسلسل والانقسام، فكذا<sup>٢٧</sup> العدد. وإذ يلزم قيام الواحد بالكثير أو التسلسل، والمقدار، إذ هو فرع نفي الجزء كتوارده<sup>٢٨</sup> والتخلخل والتكاثف، والزمان للزوم التسلسل وكون الجميع في زمانٍ / [١٣ظ] خارجٍ وإلزام الجزء أو اجتماع أجزائه. والتفاوت لا للمسافة والبطؤ وتقدّم الأب اعتباريّان لعروضهما للعدم.

---

إلى غرجستان. وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدّها ارتاعاً ولا أسباعاً، لكننا نزيد على آلاف آلاف. انظر: *الفرق بين الفرق* للبعدادي، ص ٢١٥؛ أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وإنما عددناه من الصفاتية؛ لأنه كان ممن يثبت الصفات، إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه. نص أبو عبد الله، على أن معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً. وأطلق عليه اسم الجوهر؛ فقال في كتابه المسمى ((عذاب القبر)): إنه أحديّ الذات، أحديّ الجوهر، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا. انظر: *الملل والنحل* لشهرستاني، ص ٨٦.

<sup>٢٤</sup> في الهامش ص: أي من المتكلّم | ١: الجواز.

<sup>٢٥</sup> ع ١ + للسطح.

<sup>٢٦</sup> ع ١: والأقصر.

<sup>٢٧</sup> ع: لهذا.

<sup>٢٨</sup> ١: لتوارده.

## [الزمان]:

وقيل:<sup>٤٢٩</sup> جوهر مجرد لا يقبل العدم إلا فبعده بالزمان ولا ينفي عدمه ابتداءً. وينتقض بتأخر أجزائه وإنه<sup>٤٣٠</sup> لا يعرض للعدم. وقيل: الفلك الأعظم لإحاطته بالكل. وقيل: حركته لأنه غير قارّ. وهما موجبان<sup>٤٣١</sup> في الشكل الثاني. وأرسطو (٣٨٤-٨٢٢ ق م): مقدارها، فإنه للتفاوت كمّ، ولا متنازع الجزء متصل، ولأنه غير قارّ للحركة، وإذا لا ينقطع للمستديرة، وإذا يقدر<sup>٤٣٢</sup> به<sup>٤٣٣</sup> الكلّ لأسرعها. وعندنا: متجدّد يقدر به متجدّد وقد يتعاكس.

## [المكان]:

والمكان موجود ضرورة للإشارة<sup>٤٣٤</sup> والتفاوت. والتشكيك سفسفة، خارج عن المتمكن؛<sup>٤٣٥</sup> إذ لا ينتقل معه. وقولهم: الهيولى، إذ تقبل تعاقب الأجسام أو الصورة؛ لأنها أول محدّد وحاوٍ ضعيف. قال أرسطو: / [١٤ و] السطح الباطن للحاوي وإلا فالبعد فلا يقبل الحركة؛ إذ<sup>٤٣٦</sup> يتسلسل، ومع بطلانه فلللكل<sup>٤٣٧</sup> مكان خارج. فكذا الجسم، وإذا يتداخل البعدان ويجتمع المثلان. وقد يكون سطحاً وأكثر. وقد يتحرك بعضها فقط<sup>٤٣٨</sup> والحاوي أو المحوي<sup>٤٣٩</sup> أو هما. وأفلاطون: (ت. ٤٢٧-٣٤٢ ق م). بُعد ينفذ فيه الجسم موجود للتقدير؛ وإذا لولاه فسطح<sup>٤٤٠</sup>

<sup>٤٢٩</sup> ا: فقييل.

<sup>٤٣٠</sup> ع - إنه.

<sup>٤٣١</sup> ع ا: موجبتان.

<sup>٤٣٢</sup> ا: بقدرته.

<sup>٤٣٣</sup> ا - به.

<sup>٤٣٤</sup> ع: وللإشارة.

<sup>٤٣٥</sup> ع: التمكن.

<sup>٤٣٦</sup> ا: أو.

<sup>٤٣٧</sup> ع: إذ للكل.

<sup>٤٣٨</sup> ع - فقط.

<sup>٤٣٩</sup> ع + فقط.

<sup>٤٤٠</sup> ا - فسطح.

فيتسلسل.<sup>٤٤١</sup> ووجوبه لكل جسمٍ ضروريٍّ. ويلزم حركة الساكن وعكسه وتفاوت مع وحدة  
المتمكن<sup>٤٤٢</sup> وزاد<sup>٤٤٣</sup> مع نقصانه. نعم، ويلزم طلب المعدوم والانتقال منه وإليه. ودلائكم فرع  
تماثل البُعدين.

والمتكلمون: مفروضٌ وهو الخلاء وإنه جائز كفي رفع صفحة ملساء عن مثلها دفع<sup>٤٤٤</sup>. وإنما  
يلزم الحكماء لو جَوَّزوا الحركة في آنٍ، وإذ لولاه لتصادمت<sup>٤٤٥</sup> الأجسام بحركة بقية<sup>٤٤٦</sup>،  
ويلزمهم<sup>٤٤٧</sup> لو بطل التخلخل والتكاثف. قالوا: فإذا تحرك جسمٌ في خلاء مسافة ما ساعة  
وفي مثلها ملاء<sup>٤٤٨</sup> / [٤١ ظ] في عشرٍ ففي آخر قوامه عشر الأول في ساعةٍ أيضاً، فذو المعايق  
كعدمه. ونعمًا<sup>٤٤٩</sup> هو لو لم تقتض الحركة زماناً لذاتها. والعلامات الحسيّة كالسُرقات  
والزَّراقات<sup>٤٥٠</sup> وارتفاع اللحم في المحجمة<sup>٤٥١</sup> والماء في الأنبوبة وانكسار القارورة<sup>٤٥٢</sup> المسدودة  
الرأس بجذب الأنبوبة منها إلى داخل وبإدخالها فيها إلى خارج، لا تفيد القطع.

<sup>٤٤١</sup> ع: فتنسلسل.

<sup>٤٤٢</sup> ع ١: المتمكن مع وحدته.

<sup>٤٤٣</sup> ع: زاد.

<sup>٤٤٤</sup> ع ١: دفعة.

<sup>٤٤٥</sup> ع: لصادمت.

<sup>٤٤٦</sup> البقي: البعوض، واحده بقعة. لسان العرب لابن المنصور، ((بقي)).

<sup>٤٤٧</sup> ع - ويلزمهم.

<sup>٤٤٨</sup> ع: في ملاء.

<sup>٤٤٩</sup> ع: فنعمًا.

<sup>٤٥٠</sup> الزَّراقات: الزَّرَاقَةُ: أنبوبة من الزجاج ونحوه، أحد طرفيها واسع والآخر ضيق في جوفها عودٌ يجذب السائل ثم يدفعه.  
انظر: المعجم الوسيط للهيئة ((الزراقَة)).

<sup>٤٥١</sup> محجمة: آلة كالكَأس توضع على جسم المريض فتجذب الدم، جمع: محاجم. الرائد للجبران، ((المحجم)).

<sup>٤٥٢</sup> القرورة: والقارورة: واحدة القوارير من الزجاج، والعرب تسمي المرأة القارورة وتكني عنها بها. والقارور: ما قر فيه  
الشراب وغيره، وقيل: لا يكون إلا من الزجاج خاصة. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((قرر)).

[٣. ٣. الكيف]:

ثمّ الكيف أربع بالاستقراء<sup>٤٥٣</sup> وأيّاً سلك في الحصر فالقسم<sup>٤٥٤</sup> الأخير مرسل.<sup>٤٥٥</sup>

[٣. ٣. ١. المحسوسة]:

فالراسخة، انفعاليّات وغيرها انفعالات. وهي خمس:

[٣. ٣. ١. ١. الملموسات]:

فالحرارة تفرّق المختلفات بتصعيد الألف، وتجمع المتماثلات إذا تنضمّ بالطبع إلا إذا اشتدّ الالتحام فتنفد دورانا أو تليينا أو تصعيدا أو لا بتفاوت<sup>٤٥٦</sup> اللطيف والكثيف. ويقال: الحارّ لما يحسّ بحرارته بعد تأثره عن البدن. والأشبهُ مخالفة الكوكبيّة والغريزيّة / [١٥ و] ٦٢ للناريّة. والحركة تحدثها بالتجربة، والفلك لا يقبلها. والعناصر لملاسة محدّبها، لا تتحرّك بحركتها. والبرودة ضدها وقيل: عدمها ويكذّبه الحس. والرطوبة: سهولة الالتصاق والانفصال. ولا يلزم<sup>٤٥٧</sup> كون العسل أرطب من الماء. وقيل: للتشكّل<sup>٤٥٨</sup> وتركه، فلا يفيد خلطه باليابس استمساك كالهواء وتغاير السيلان. وهو تدافع الأجزاء كفي الرمل. وفي تنوعها خلاف، واليُبوسة

---

<sup>٤٥٣</sup> ع: الاستقراء.

<sup>٤٥٤</sup> أ: والقسم.

<sup>٤٥٥</sup> ع + الأول.

<sup>٤٥٦</sup> أ: يتفاوت.

<sup>٤٥٧</sup> أ: والا يلزم.

<sup>٤٥٨</sup> ع: التشكل.



يُقابلها.<sup>٤٥٩</sup> وقيل: ما سهل تفرقه وصعب اتصاله لذاته يابس. وللحامات هَشٌ<sup>٤٦٠</sup> وعكسه لَنَجٌ.<sup>٤٦١</sup>

والاعتماد ما يوجب المدافعة ونفاه الأستاذ<sup>٤٦٢</sup> مكابرا وتوجد للساكن. وحصره في ست وهم. وتضادّ أنواعه<sup>٤٦٣</sup> فيه نزاعٌ لفظيٌّ. وجعلها القاضي واحداً. ولا تضادّ؛<sup>٤٦٤</sup> إذ قد يجتمعان في حجر يُرفع وحبلٌ يتجاذبه اثنان، فللصاعدة خفّة وللهابطة ثقل وهما زائدان خلافاً للأستاذ، / [١٥ ظ] لتفاوت رُقَيّ ماء وزبيق<sup>٤٦٥</sup> ولا خلاء بالنسبة. ويسمّيه<sup>٤٦٦</sup> الحكيم ميلا. ومنه طبعي ولا يتحرك عديمه وإلا ففي ساعة مثلاً.<sup>٤٦٧</sup> ولذي الميل في أكثر للعائق. وليكن عشرا. فلآخر ميله عشر، الأوّل في ساعته<sup>٤٦٨</sup> لانخفاض نسبة المئلين والزمانين. فيستوي ذو الميل وعديمه.

<sup>٤٥٩</sup> ا: تقابلها.

<sup>٤٦٠</sup> الهَشُّ: والهَشِيشُ من كل شيء: ما فيه رخاوة ولين، وشيءٌ هَشٌّ وهَشِيشٌ. لسان العرب لابن المنظور، ((هشش)).

<sup>٤٦١</sup> اللزج: اللزج مصدر الشيء اللزج ولزج الشيء أي تمطط. انظر: لسان العرب لابن المنظور، ((لزج)).

<sup>٤٦٢</sup> أبو إسحق للبعدادي. سلك النظام، / [١٢٤ و].

<sup>٤٦٣</sup> ا: أنواع.

<sup>٤٦٤</sup> ا: يضاد.

<sup>٤٦٥</sup> الزَّبِقُّ: معدن سائل ثقيل فضي اللون، يجمد في الدرجة ٣٩ المئوية تحت الصفر. يدخل في تركيب بعض الأدوية، ويستعمل في موازين الحرارة. انظر: الرائد للجبران، ((الزَّبِقُّ)).

<sup>٤٦٦</sup> ا: وتسمية.

<sup>٤٦٧</sup> ع ا: ميلا.

<sup>٤٦٨</sup> ا: في ساعة.

وبعدم<sup>٤٦٩</sup> في الحيز الطبيعي. ومنه قسري. وقد يجتمعان إلى جهة. ومبدؤهما إلى جهتين لا هما.<sup>٤٧٠</sup> ومنه نفساني إرادي. فكذا<sup>٤٧١</sup> الحركة. ويرد النبض.<sup>٤٧٢</sup>

المعتزلة: لازم ومجتلب. قال الجبائي: (ت. ٣٠٣ هـ / ٩١٧ م) وفيه تضادّ كالحركات. وهو تمثيل مع الفرق بعدم استلزامه كونين. وابنه: <sup>٤٧٣</sup> لا بينهما كفي الحجر يرفع. وتردّد في الحبل المتجاذب. ولا تبقى. وابنه: لا اللازمة للمشاهدة. وسبب الثقل الرطوبة، والخفة اليبوسة. فيظهر في الإذابة<sup>٤٧٤</sup> والتكليس.<sup>٤٧٥</sup> وابنه: هما حادثان ولا يؤثران، والطّفوّ للهواء المتثبّت ويلزمه انفصاله. وابنه: للخفة، ويلزمه الحديد المرققة، وحبّة حديد / [١٦ و] وألف من خشباً.  
٤٧٦

الحكماء: الأثقل من الماء يرُسب فيه<sup>٤٧٧</sup> تحت. والمثل إلى أن يتوازي سطحاهما، والأخفّ بقدر ما لو ملئ ماء وازنه. وللواء صاعد ويلزمه ألا تطفو الخشبة. وابنه: بل هو المجتلب. ويرد طُفُو الرق<sup>٤٧٨</sup> المنفوخ من قعر الماء مع ثقل يتعلّق به. والمولّد للحركة والسكون، الحركة بالمشاهدة في حركة اليد والحجر. وابنه: الاعتماد كعمود قائم أعتمد عليه ثم زالت دعامته. وإذ حركة اليد

<sup>٤٦٩</sup> ع: ولا يعدم.

<sup>٤٧٠</sup> ع - لا هما.

<sup>٤٧١</sup> ا: فكذا.

<sup>٤٧٢</sup> ا: البيض.

<sup>٤٧٣</sup> أبو هاشم. سلك النظام، / [١٢٦ و].

<sup>٤٧٤</sup> الإذابة: الذوّب: ضدّ الجمود. ذاب يذوب ذوباً وذوّباً: نقيض جمّد. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((ذوب)).

<sup>٤٧٥</sup> التكليس: عند الأطباء هو شيء يوضع على النار حتى يصبح مثل الكلس. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ٥٠٤/١.

<sup>٤٧٦</sup> ا: حسباء.

<sup>٤٧٧</sup> ع - يرسب فيه.

<sup>٤٧٨</sup> الرق: مصدر رَقَّ، الطائر الرَقَّ يَرْقُه رَقّاً وَرْقَرَه غَرَه، وَرْقَه: أطعمه بفيه، وَرْقَّ بسلحه يَرْقُ رَقّاً وَرْقَرَق: حذَف، وأكثر ذلك في الطائر. لسان العرب لابن المنصور، ((ذوب)).

بعد حركة الحجر وإلا تداخلا. وابن عيَّاش: كلاهما. ويفرَّع<sup>٤٧٩</sup> عليه هوى الحجر المرمي إلى فوق. وأيًا كان<sup>٤٨٠</sup> ففيه تحكُّم. وكذا وفوقه وسطا.

والصلابة ممانعة الغامز. وللَّين عدمها. وقيل: ضدها. والملاسة استواء وضع الأجزاء، والخشونة عدمه. وقيل: كيفيتان تتبعانها<sup>٤٨١</sup>.

### [٣. ٣. ١. ٢. ٣] المبصرات:

قيل: البياض يُخَيَّل<sup>٤٨٢</sup> من مخالطة الهواء للشفاف كالزجاج المدقوق والمنشَق. والسواد بالضدّ. ويُكذِّبه البيض المسلوق؛ إذ يثقل، ولبن العذراء؛ [٦١ ظ] إذ يجفّ. وقد يكون ذلك سببا لحدوثه. وقيل: هما الأصل. وقيل: هما، والحمرة والخضرة والصفرة وتحصل<sup>٤٨٣</sup> البواقي بالتركيب للتجربة، ولا تفيد<sup>٤٨٤</sup> الكلّية. وقال ابن سينا: الضوء شرط لوجوده. وقيل: لرؤيته. والظلمة إنّما تحجب ما تحيط به فعدم. وقيل: ضدّ.

والضوء ليس جسماً وإلا فأكثره أسّره. وفيه منع. وحركته وهم، وإلا فطبيعية، فإلى جهة، وغير اللون كالبلور.

ومراتبه: ضياء ثمّ نور ثمّ ظلّ ذو طبقات. وقيل: يتكيّف الهواء به للصبح. ولا يُرى كالجدار لِضَعْفِ لونه. والشُّعاعُ والبريق غيره.

---

<sup>٤٧٩</sup> ا: ويتفوع.

<sup>٤٨٠</sup> ا: ما كان.

<sup>٤٨١</sup> ا: يتبعانها.

<sup>٤٨٢</sup> ع ا: يتخيل.

<sup>٤٨٣</sup> ا: ويحصل.

<sup>٤٨٤</sup> ا: ولا يفيد.

### [٣. ٣. ١. ٣.] المسموعات:

[الصوت] الصوت وسببه تمّوج الهواء بقرع أو قلعٍ عنيفٍ ويحمله<sup>٤٨٥</sup> الهواء إلى الصماخ؛ إذ يميل بالريح، وتمنع<sup>٤٨٦</sup> الأنبوبة انتشاره، ويتأخّر عن سببه. ويُشترط<sup>٤٨٧</sup> بقاء كَيْفِيَّةِ النافذ في الجدار لا شكله. ويوجد في الخارج وإلا لم يعرف<sup>٤٨٨</sup> جهته. والراجع عن أَمَلَسِ صَدَاءٍ. ويُظنّ عمومُه لكن قد لا يحسّ لضعفه/[١٧] أو عدم تميّزه للقرب.

[الحرف] والحرف هيئة للصوت، بها يميّز<sup>٤٨٩</sup> عن مثله في الحدة والنقل<sup>٤٩٠</sup> تميّزا في المسموع. ومنها مصوّنة وصامتة آنيةً وزمانية<sup>٤٩١</sup> وشبيهة بها متماثلة ومتخالفة بالذات أو بالعرض. وفي إمكان الابتداء بالسّاكن واجتماع ساكنين صامتين بحث.

### [٣. ٣. ١. ٤.] المذوقات:

الطعوم فيفعل الحارُّ في الكثيف مرارةً، واللطيف حرافةً، والمعتدل ملوحةً، والبارد عفوصةً<sup>٤٩٢</sup> وحموضةً وقبضاً، والمعتدل حلاوةً ودسومةً، وتفاهةً. ويقال: التفه لِمَا لا يحسّ بطعمه إلا بتحليل. وقد يتركّب كالْبَشَاعَةِ من مرارةٍ وقبضٍ، والزعوقة<sup>٤٩٣</sup> من مرارةٍ وملوحة. وقد يتركّب بملموسةٍ

<sup>٤٨٥</sup> ع: يحمله.

<sup>٤٨٦</sup> ا: ويمنع.

<sup>٤٨٧</sup> ا: وبشرط.

<sup>٤٨٨</sup> ع: لم نعرف.

<sup>٤٨٩</sup> ا: يتميز.

<sup>٤٩٠</sup> ع: والثقل.

<sup>٤٩١</sup> ع: زمانية.

<sup>٤٩٢</sup> عُفُوصَةٌ: مصدر عُفَصَ، مرارةٍ وتقبض يصعب معهما الابتلاع. الرائد للجبران، ((العفوصة)).

<sup>٤٩٣</sup> الزعوقة: ماء زعاق مر غليظ لا يطاق شربه من أجوجته. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((زعق)).

### [٣. ٣. ١. ٥.] المسمومات:

لا اسم لها إلا من الملائمة والمنافرة وما يقارنها من محلٍ وطعم.<sup>٤٩٤</sup>

### [٣. ٣. ٢.] الكيفيات النفسية:

الثاني: النفسانية فالراسخة ملكة وغيرها حالة واختلافها بعارضٍ.

### [٣. ٣. ٢. ١.] الحياة:

فالحياة: قوة تتبع اعتدال النوع، وتفيض<sup>٤٩٥</sup> منها سائر القوى. قال ابن سينا: يغير قوة الحسّ / [١٧ ظ] والحركة؛ إذ يعدمهما<sup>٤٩٦</sup> الحيّ كالمفلوج والذابل.<sup>٤٩٧</sup> ومنع بالتخلف<sup>٤٩٨</sup> لمانع. وقوة التعذية؛ إذ توجد للنبات. ولعلّهما ماهيتان. وشرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية. ويلزمهم قيام الواحد بالكثير أو الترجيح بلا مرجح أو الدور لكنّه دور معيّة. والموت عدمها، وقيل: ضدها.

### [٣. ٣. ٢. ٢.] العلم:

والعلم:<sup>٤٩٩</sup> تعلّق العالم<sup>٥٠٠</sup> بالمعلوم. وقيل: صفة ذات تعلّق وهي<sup>٥٠١</sup> العالمية. وأثبت القاضي معهما تعلّقاً، فلا أحدهما أو لهما. وقال الحكماء: الوجود الذهنيّ لتحقيق الحقيقة والكلّي، ومنعه

---

<sup>٤٩٤</sup> أ: فطعم.

<sup>٤٩٥</sup> ع أ: ويفيض.

<sup>٤٩٦</sup> أ: بعدمها.

<sup>٤٩٧</sup> أ: والذابل.

<sup>٤٩٨</sup> ع: بالتخلف.

<sup>٤٩٩</sup> ع أ: والعلم؛ أ + قيل العلم.

<sup>٥٠٠</sup> ع: العالم.

<sup>٥٠١</sup> ع: وهو.

المتكلم وإلا فالذهن<sup>٥٠٢</sup> حارٌّ باردٌ. فقليل: الصورة مخالفةٌ باللوازم.<sup>٥٠٣</sup> وقيل: عدمي. وتعلقه بمعلومين فرغ تعريفه، فلا فرق بين ما ينفكان والضروري<sup>٥٠٤</sup> وغيرهما.

والإدراك تصوّر وتصديق. فالجازم: علم أو جهل مركّب وتقليد<sup>٥٠٥</sup>؛ وغيره: <sup>٥٠٦</sup> ظنّ أو شكّ أو وهم، فالجهل ضدّ له. وقالت المعتزلة: مثلاً للانقلاب والتمايز بخارج. / [١٨] ويقال لعدمه: جهل بسيط ويقرب منه السهو والغفلة والذهول. وهو بعد العلم نسيان. والإدراكات عند الشيخ: علم بمتعلقاتها. والفرق ضروري. والصورة الذهنية جزئية وكلّيتها<sup>٥٠٧</sup> باعتبار متعلّقاتها أو المطابقة لكثيرين. والعلم: تفصيلي أو إجماليّ، منعه البعض.<sup>٥٠٨</sup> وإن شرط فيه الجهل بالتفصيل لم يثبت لله. وبالفعل أو بالقوّة كما في يد زيد وهو اثنان فيعلم أنّه زوج بالقوّة. وقيل: قد يُعلم الشيء من وجه. القاضي: شيئان ولا يمنع<sup>٥٠٩</sup> التجوز. وهو فعليّ قبل الكثرة وانفعالي بعدها.

وللعقل مراتب: فالهولاني هو الاستعداد؛ وبالملكة الضروريات وقد لا يحصل كفقْد<sup>٥١٠</sup> شرط كحسن ووجدان. فالشيخ: هو مناط التكليف؛ لأنّه علم لامتناع الانفكاك. وضروري<sup>٥١١</sup>؛

---

<sup>٥٠٢</sup> أ: فالدينين.

<sup>٥٠٣</sup> ع: في اللوازم.

<sup>٥٠٤</sup> ع أ: الضروري وما ينفكان.

<sup>٥٠٥</sup> ع أ: أو تقليد.

<sup>٥٠٦</sup> ع: أو غيره.

<sup>٥٠٧</sup> أ: فكلّيتها.

<sup>٥٠٨</sup> أ: بعض.

<sup>٥٠٩</sup> ع: ولا يمنع.

<sup>٥١٠</sup> ع: لفقد.

<sup>٥١١</sup> ع: وضروري.

لإنّ النظريّ مشروط بالعقل، وليس كلّهُ. والحقّ أنّها<sup>٥١٢</sup> غريزة يتبعها ذلك عند عدم المانع؛ وبالفعل ملكة حصول النظريّات؛ والمستفاد<sup>٥١٣</sup> حضورها. / [١٨ ظ]

وعلمان بمعلومين مختلفان ومعلوم مثلاً إن اتّحد الوقت. وقيل: وإن اختلف كالجوهرين،<sup>٥١٤</sup> والفرق بين. وحيث اختلف المحلّ فثالثها<sup>٥١٥</sup> إن اقتضى كل الاختصاص بمحلّه والضروريّ: قال القاضي والمعتزلة: كثير<sup>٥١٦</sup> يقع نظريّاً للتّجائس. وإن سلم فقد نمنع<sup>٥١٧</sup> التّنوع أو التشخّص. وقيل: لا؛ لامتناع الخلوّ عنه. وقيل: لا ما هو شرط؛ لكمال العقل. وعكسه جائز. ولم يقع عند المعتزلة، بالله وصفاته للتكليف. واستناد الضروريّ إلى النظريّ أو الضروريّ فرع تفسيره. وإثبات أبي هاشم علماً لا معلوم له كالمستحيل؛ إذ ليس بشيء لفظيّ.

ومحلّه القلب للسمع. الحكماء: للكليّ الناطقة، والجزئيّ المشاعر.

### [٣. ٣. ٢. ٣. الإرادة]:

والإرادة<sup>٥١٨</sup> قيل: اعتقاد النفع أو ظنّه. وقيل: ميل يُتبعه. وعندنا: الصفة المخصّصة لأحد المقدورين بالوقوع. ولا توجب<sup>٥١٩</sup> الحادثة المراد. وجوّزه النظام (ت. ٢٣١ هـ/ ٨٤٥ م) والعلاف في فعله، إن كانت قصداً لا عزمًا. ولا تُشترط<sup>٥٢٠</sup> / [١٩ و] بهما كما في قدحِي العطشان وطريقِي الهارب من السبع. وقيل: تتعلّق بنفسها فتغايّر الشهوة وللانفكاك في الدواء الكريه. قال الشيخ: هي كراهة الضدّ وإلاّ فضدّها أو مثلها فلا تجامعها أو مخالفتها فتجامع ضدّها.

<sup>٥١٢</sup> ع أ: أنه.

<sup>٥١٣</sup> ع: المستفاد.

<sup>٥١٤</sup> ع: كالجوهر.

<sup>٥١٥</sup> ع: تخالفاً؛ أ: فبآلتها.

<sup>٥١٦</sup> ع أ: وكثير.

<sup>٥١٧</sup> ع: نمنع.

<sup>٥١٨</sup> أ: الإرادة.

<sup>٥١٩</sup> أ: ولا يوجب.

<sup>٥٢٠</sup> أ: ولا يشترط.

وهي إرادة الضدّ. ويطله شرط الشعور. ومعه هل تستلزم<sup>٥٢١</sup> الظاهر لا. وهي غير التمتّي؛ إذ يتعلّق بالمحال والماضي. والسهو ضدّها عندنا. ومنعه المعتزلة؛ لأنّه ضدّ العلم. وقد يُضادّ مختلفين. وقال القاضي والبصريّ: تفيد متعلّقها صفة: فللفعل كونه طاعةً ومعصية، وللقول كونه أمراً وتهديداً. فإن أراد<sup>٥٢٢</sup> صفة ثبوتيةً مُنع. والكرهية ضدّها.

### [٣. ٣. ٢. ٤. القدرة]:

القدرة، صفة تُؤثّر وفق الإرادة. وقيل: مبدأ الأفعال المختلفة. وتفترقان<sup>٥٢٣</sup> في الفلكيّة لا الحيوانيّة.<sup>٥٢٤</sup> وتُردّ<sup>٥٢٥</sup> الحادثة عندنا؛ إذ لا تُؤثّر وإلاّ مانعت قدرة الله وَلَوْ أَعْمُ. ومن ثمة نفاها جهم (ت. ١٢٨هـ/٧٤٥م) وهو مكابر. فنجوز / [١٩ظ] كأبي الحسين مقدورا بين قادرين لا فاعلين وكاسبين؛ إذ لا يخرج عن محلّها.<sup>٥٢٦</sup> وقال ابن المعتز: سلامة البنية. وتُعرف بالوجدان. والحمداني:<sup>٥٢٨</sup> بتأتّى الفعل. والجباي: سلامة الشخص. ويطلهما الممنوع<sup>٥٢٩</sup> ولو قدّر الارتفاع، وردّ العاجز.

<sup>٥٢١</sup> أ: يستلزم.

<sup>٥٢٢</sup> ع: ارادا.

<sup>٥٢٣</sup> ع: فيفترقان.

<sup>٥٢٤</sup> ع أ: والنباتية لا الحيوانية.

<sup>٥٢٥</sup> ع أ: ويرد.

<sup>٥٢٦</sup> أ: محله.

<sup>٥٢٧</sup> أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي (ت. ٢١٠/٨٢٥). قال أبو القاسم: وهو من اهل البغداد، وقيل: بل من أهل الكوفة، ولعلّه كان كوفيا ثم انتقل الى بغداد، وهو رئيس معتزلة بغداد، وله قصيدة أربعون ألف بيت ردّها فيها على جميع المخالفين. قال القاضي: وكان زاهدا عابدا داعيا إلى الله تعالى. انظر: *طبقات المعتزلة* لابن المرتضى، ص ٥٢.

<sup>٥٢٨</sup> أبو الحسن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الحمداني (ت. ٤١٥هـ/١٠٢٥م).

<sup>٥٢٩</sup> ع + بال ضد؛ أ + والممنو بال ضد.



ولا تتعلّق بمقدورين فكيف ضدّين. والمعتزلة: تتعلّق بجميع مقدوراتها كالقديمة. وأبو<sup>٥٣٠</sup> هاشم: القائمة بالقلب لا الجوارح. وقيل: كلُّ<sup>٥٣١</sup> بمتعلّقها. وقيل: بمتعلّقيهما. وتعدّر<sup>٥٣٢</sup> الفعل لعدم الآلة. وأجمعوا في المماثلات.<sup>٥٣٣</sup> قال الشيخ: هي مع الفعل، إذ قبله لا يمكن فاليفرض<sup>٥٣٤</sup> فمعه. قيل: القدرة في الحال على الإيقاع في ثاني الحال. وأجيب: بأنّ الإيقاع إن كان نفس الفعل فمحال في الحال. وإلاّ فالكلام فيه. قالوا: معها يجب الفعل. قلنا: بها.<sup>٥٣٥</sup> والمقدور تبع للعلم أو الإرادة،<sup>٥٣٦</sup> للمعتزلة<sup>٥٣٧</sup> خلاف. وقد يصدر فعلٌ متقنٌ عن نايم. فالمعتزلة وبعضنا: بقدرته / [٢٠] بلا علم، والأستاذ: لا. وتوقّف القاضي. والرؤيا خيالٌ باطلٌ.<sup>٥٣٨</sup> فالمعتزلة: <sup>٥٣٩</sup> لفقد شرط الإدراك. وبعضنا: لمخالفة العادة. وأثبتته الأستاذ وإلاّ لزم السفسطة. والحكماء: هو في الحسّ المشترك. وقد يأخذ<sup>٥٤٠</sup> من صور في العقل الفعّال ويلبسه الخيال صورا قريبة أو بعيدة فيُعَبَّرُ أوّلا فيقع بعينه أو من الخيال ممّا ارتسم فيه من الخارج، وقد يحدثها مرض. وهما أضغاث أحلام.

والقادر على حمل مائة منّ هل هو قادر على الأخرى<sup>٥٤١</sup> الملتصقة بها، أو على إحديهما أو لا؟ والقادران عليها إذا اجتماعا، فكلّ حاملٍ للكلّ أو للبعض. قالوا: وقد تولّد في محالّ متفرّقة

<sup>٥٣٠</sup> ع + وقال.

<sup>٥٣١</sup> ع + تتعلّق.

<sup>٥٣٢</sup> ع: وتقدير.

<sup>٥٣٣</sup> ع: من المماثلات.

<sup>٥٣٤</sup> أ: فلنفرض.

<sup>٥٣٥</sup> ع - قالوا: معها يجب الفعل. قلنا: بها.

<sup>٥٣٦</sup> ع أ: للإرادة.

<sup>٥٣٧</sup> ع + فيه.

<sup>٥٣٨</sup> ع + عند المتكلمين.

<sup>٥٣٩</sup> أ: والمعتزلة.

<sup>٥٤٠</sup> وفي هامش ع: رؤيا.

<sup>٥٤١</sup> ع: عاجز عن الأخرى.

حركات إلى جهاتٍ، فتجتمع على عشرة أجزاء متلاصقة عُشرُ قُدرٍ. والجبائي: <sup>٥٤٢</sup> الاجتماع بمنع التحريك كالقيّد. والاعتماد المحرّك مُننّةً ويُسرّةً هل يمكنه التصعيد؟ منعه البهشميّة <sup>٥٤٣</sup> للفرق بين الدرجّة والرفع. وأوجبوا زيادةً حركة <sup>٥٤٤</sup> واحدة تحكما. / [٢٠ ظ]

وهي تغاير المزاج؛ لأنّه وأثره من المحسوسة، وقد يعاوق. والقوّة مبدأ التغير في آخرٍ من حيث هو آخرٌ كالمعالج لنفسه. وللإمكان المقابل للفعل <sup>٥٤٥</sup> مجاز. والخلق: ملكة يصدر عنها الأفعال بلا رويّة <sup>٥٤٦</sup> فتغاير القدرة سيّما إن جعل نسبتها إلى الطرفين سواءً. ومنعه الشيخ. فقل: أراد القوّة المستجمعة للشرائط. ولذلك جعلها مع الفعل. والممنوع غير قادر عنده. والعجز: صفة تتعلّق بالموجود. والمحبة قيل: <sup>٥٤٧</sup> الإرادة فمن الله <sup>٥٤٨</sup> لكرامتنا، ومنا لطاعته. والرضا: ترك الاعتراض. والعزم: جزم الإرادة بعد التردّد. والترك: عدم فعل المقدور. وقيل: قصدا. وقيل: من أفعال القلوب. وقيل: فعل الضدّ. واللذّة بديهيّة. وقيل: إدراك الملائم، ولم يثبت. وقيل: زوال الألم ويطله البغته. والألم سببه / [٢١ و] تفرّق الاتصال. وأنكره بعض للتخلف في القطع بسكينٍ حادّ. وزاد ابن سينا سوء المزاج المختلف دون المتفق؛ إذ شرط المنافرة تغاير الكيفيتين.

<sup>٥٤٢</sup> ع: والجبائي.

<sup>٥٤٣</sup> ع - والاعتماد المتحرّكة مُننّةً ويُسرّةً هل يمكنه التصعيد؟ منعه البهشميّة، صح همش. | البهشمية: هؤلاء أتباع أبي هاشم بن الجبائي، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، للدعوة ابن عباد وزير آل بويه إليه، ويقال لهم: الذمية؛ لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالتها، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها. انظر: الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ١٨٤.

<sup>٥٤٤</sup> ع: قدرة.

<sup>٥٤٥</sup> أ: ومقابل الفعل.

<sup>٥٤٦</sup> روية: وهو ما يروي الإنسان في نفسه من القول والفعل أي يزور ويفكر. لسان العرب لابن المنظور، ((الروية))؛ نظر وتأمل في الأمور. الرائد للجبران، ((الروية)).

<sup>٥٤٧</sup> أ: قبل.

<sup>٥٤٨</sup> أ + تع.

والصحة: حالة أو ملكة بما تصدر<sup>٥٤٩</sup> الأفعال عن الموضوع لها سليمة. والمرض بخلافها،<sup>٥٥٠</sup>  
فلا واسطة إلا أن يُهمل من شروط التقابل.

### [٣.٣.٣. الكيفيات المختصة بالكميات]:

<sup>٥٥١</sup>٣ المختصة بالكميات وحدها كالتثليث والزوجية، أو مع غير كالحلقة<sup>٥٥٢</sup> والزاوية. وليست  
كمًا؛ إذ تنعدم<sup>٥٥٣</sup> بالتضعيف وقبولها القسمة<sup>٥٥٤</sup> بالعرض. قال الحكماء: يُحدث إثبات طرفٍ  
للخطّ مع الإرادة الدائرة، وقُطِرَ نَصَفُها الكرة ولِضْلَعُ<sup>٥٥٥</sup> المربع الأسطوانة، وللمحيط<sup>٥٥٦</sup>  
بالقائمة من المثلث المخروط.<sup>٥٥٧</sup> ولا مناقشة في التوهم.

<sup>٥٤٩</sup> أ: يصدر.

<sup>٥٥٠</sup> ع: خلافها.

<sup>٥٥١</sup> ع: الثالث.

<sup>٥٥٢</sup> ع أ: كالحلقة.

<sup>٥٥٣</sup> أ: تنعدم.

<sup>٥٥٤</sup> ع - القسمة.

<sup>٥٥٥</sup> ع: وضلع | الضلع: بالكسر وسكون اللام وفتحها لغة صغير من عظام الجنب ويستعمل بمعنى الحاجب. وفي  
اصطلاح المهندسين والمحاسبين يُطلق على خط مستقيم من الخطوط والمحيط بالزوايا وبالسطوح ذوات الزوايا. انظر:  
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ١١٢٠\٢.

<sup>٥٥٦</sup> ع: والمحيط.

<sup>٥٥٧</sup> المخروط: هو عند المهندسين على معان: منها المخروط المستدير التام، وهو جسم تعليمي أحاط به سطح مستدير،  
ومنها المخروط المستدير الناقص وهو المخروط المستدير التام المقطوع عنه بعضه من طرف النقطة التي هي رأسها، منها  
المخروط المضلع: وهو جسم تعليمي أحاط به سطح مستو ذو أضلاع ثلاثة فصاعدا. كشاف اصطلاحات الفنون  
والعلوم للتهانوي، ١٤٩٣\٢.

### [٣. ٣. ٤. الكيفيات الاستعدادية]:

٥٥٨ الاستعدادات فللقبول<sup>٥٥٩</sup> ضعف، ولعدمه قوّة. وقوّة الفعل ليست منها.

### [٣. ٤. النسب]:

### [٣. ٤. ١. المباحث في الأكوان]:

ثمّ النسب أنكرها المتكلّمون وإلاّ تسلسلت، وله أثبت/[٢١ظ] ضرار أعراضاً غير متناهية ولقام الحادث بالباري. ويفيد سلب الكلّ لا السلب الكليّ. وأثبتوا الأئنيّ وسمّوه بالكون، وقومٌ بالكائنيّة، وعلّتها بالكون. فحصول الجوهر في حيّز بعد كونه فيه سكون، وفي آخر حركة فحال الحدوث يُعدمان. وقيل: سكون، فالحركة مجموع سكنات. والسكون في المكان إنّما ينافي الحركة منه لا إليه. وبحيث لا يتخلّل بينه وبين آخر ثالث اجتماع. وخلافه افتراق. ووجوده بأنواعه ضروريّ. والمميّزات اعتبارية.

### [٣. ٤. ٢. مباحث الأئنيّ والحركة]:

ولهم في حركة الجزء الوسطاني وساكن<sup>٥٦٠</sup> السفينة وما يجتاز عليه متحرك إلى خلاف<sup>٥٦١</sup> جهته أو متحركان<sup>٥٦٢</sup> إلى جهتين نزاع. والجوهر المحفوف بستة قد ينكر للزوم التجزي وهو مكابرة. فقال الشيخ والمعتزلة: الكون غير المجاورة لحصوله حال الانفراد وهما غير المماسّة والتأليف؛ إذ يتبعانهما. فالشيخ:/[٢٢و] المجاورة واحدة والتأليف ستة. والمعتزلة: <sup>٥٦٣</sup> المجاورة بين الرطب

<sup>٥٥٨</sup> ع: الرابع؛ أ: ٤.

<sup>٥٥٩</sup> ع: فلقبولة.

<sup>٥٦٠</sup> ع: وجالس؛ أ: فساكن.

<sup>٥٦١</sup> ع - خلاف.

<sup>٥٦٢</sup> ع: ومتحركان؛ أ: فتحركان.

<sup>٥٦٣</sup> ع: المعتزلة.

واليباس تولد تأليفا وليست بشرط له عند أكثرهم لبقائه دونها، فههنا تأليف. وقيل: ستة؛ إذ ينعدم بمباينه<sup>٥٦٤</sup> لا سبعة لئلا ينفرد كل بتأليف. والأستاذ: هما المجاورة فيتعددان قطعا.

القاضي: الكون قبل الانضمام وبعده واحد، وتعددت الأسماء، ويضادها ست مباينات غير معينة. وقيل: معينة بعد التماس، والمتوسط هل بعده من واحد قربه من الآخر؟ الحق لا؛ إذ يفترقان. والأكون متضادة اقتضت حيزا أو أحيازا إلا ان جعلت المماسمة منها.

واختلفت المعتزلة في بقاء<sup>٥٦٥</sup> الحركة. وإلا فسكون. والتزمه أبو هاشم والسكون يبغي. والجبائي: إلا إذا هوى ثقيل، فخلق فيه<sup>٥٦٦</sup> وإلا لم يأثم إذا أمر بالحركة. قال: وهما ملموسان مبصران<sup>٥٦٧</sup> ضرورة. وأنكره ابنه. وكذا التأليف. وخالفه في تماثله ووقوعه/[٢٢ظ] مباشرة.

قال الحكماء: الحركة كمال أول لِمَا<sup>٥٦٨</sup> بالقوة من حيث هو بالقوة. وقدماءهم: الخروج من القوة إلى الفعل بالتدريج. والموجود منها أبدا التوسط، فتناهي الاستقرار. وهو كيفية مستمرة من المبدأ إلى المنتهى. وأما الممتد فتوهم لا رسام النسبة إلى الحيزين في الخيال. وتقع في الكم بالتخلخل وهو ازدياد جسم بلا ضم<sup>٥٦٩</sup> كفي الجمود والذوبان والقارورة ثمص<sup>٥٧٠</sup> فتكبت<sup>٥٧١</sup> على الماء فيدخلها وما هو إلا لتخلل<sup>٥٧٢</sup> الهواء بالمص وتكاثفه ببرد الماء، وهو<sup>٥٧٣</sup> غير

---

<sup>٥٦٤</sup> ع - بمباينه؛ أ: ثمانية.

<sup>٥٦٥</sup> ع: من بقاء.

<sup>٥٦٦</sup> ع: السكون وإلا لم يزل وللحي؛ أ: وإلا لم يزل وللحي.

<sup>٥٦٧</sup> ع: ومبصران.

<sup>٥٦٨</sup> ع أ + هو.

<sup>٥٦٩</sup> ع + والتكاثف عكسه.

<sup>٥٧٠</sup> أ: بمص.

<sup>٥٧١</sup> أ: فنكب.

<sup>٥٧٢</sup> ع أ: بتخلخل.

<sup>٥٧٣</sup> ع أ: وهما.

الانفشاش والاندماج من مقولة الوضع. وبالنمو<sup>٥٧٤</sup> ازدياده بما ينضم إليه ويدخله<sup>٥٧٥</sup> في الأقطار بنسبة طبيعيّة. والذبول عكسه.

وفي الكيف، استحالة وليس كمونا<sup>٥٧٦</sup> وبروزا وإلا أحسّ الحرّ في باطن الماء وكجبل من كبريت يصير نارا. وفي الوضع ككلّ الفلك. وفي الأئين نقلة، وتقتضي<sup>٥٧٧</sup> ما به. وليس الجسميّة وإلا لدامت وعمّت، وإلّا لمّا لمطلوب<sup>٥٧٨</sup> فتنقطع<sup>٥٧٩</sup> عنده أو لا. / [٢٣و] فيألى كلّ الجهات أو بعضها<sup>٥٨٠</sup> بلا مرجّح، ولا الطبيعة لثباتها، بل حالة غير ملائمة تُترك<sup>٥٨١</sup>، ولا النفس للإراديّة، ولا التصور الكلّي لاستواء نسبته إلى الجزئيات. وما له وما فيه وما منه<sup>٥٨٢</sup> وما إليه والمقدار. ووحدها الشخصيّة بوحدة ما له؛ إذ لا يقوم بمحلّين وما فيه فما<sup>٥٨٣</sup> منه وإليه؛ إذ قد يستحيل. وينمو لا هما فقط لاختلاف الطرق. والزمان؛ إذ المعلوم لإيعاد لا ما به؛ إذ قد يُحرّكه آخر قبل الانقطاع. والنوعيّة بما منه وإليه وفيه، لا ما به وله. والزمان إنّ قُدّر تنوّعه، والجنسيّة بما فيه.

<sup>٥٧٤</sup> ع + وهو.

<sup>٥٧٥</sup> أ: وتدخله.

<sup>٥٧٦</sup> أ: تكونا.

<sup>٥٧٧</sup> أ: وتقتضي.

<sup>٥٧٨</sup> أ: بمطلوب.

<sup>٥٧٩</sup> أ: فينقطع.

<sup>٥٨٠</sup> ع: لبعضها.

<sup>٥٨١</sup> أ: يترك.

<sup>٥٨٢</sup> أ: به.

<sup>٥٨٣</sup> ع: فيما.

وتتضاد<sup>٥٨٤</sup> المتجانسة منها، لا لتضاد<sup>٥٨٥</sup> ما<sup>٥٨٦</sup> فيها، كالصاعدة والهابطة أو الزمان لعروضه أو الحصول في الأطراف لعدمها، بل للتوجه باعتبار ما منه<sup>٥٨٧</sup> وإليه من حيث مما كذلك مع الاختلاف بالذات أو بالعرض أو دونه. والعرضان يضايغانها ولا يتضايغان للانفكاك تعقلاً. وانقسامها بالزمان والمسافة/[٢٣ظ] والمتحرك. وهي طبيعية وقسرية وإرادية. وسببها قوة كذلك. وبطؤها ليس لتخلل السكنات وإلا لم يُحسَّ بحركة للفرس؛<sup>٥٨٨</sup> إذ زيادة سكناته عليها كزيادة حركة المحدد. وقد يمنع؛ إذ السكون لا يُحسَّ، ولتلازم<sup>٥٨٩</sup> حركة الظل والشمس وإلا جاز أن تُتمَّ<sup>٥٩٠</sup> الدورة وهو بحاله.<sup>٥٩١</sup> ولا يلزمنا بل لمانع<sup>٥٩٢</sup> المخروق أو الطبيعة أو كليهما. وقيل: بين كلِّ مستقيمتين سكون. فالحكماء: لامتناع تنالي آني المثلين الموصل والصادف. والجبائي: لتكافؤ الاعتمادين. ومنع؛ إذ يستلزم رجوع الجبل بمصادمة الحردلة. والمعتزلة: إذ لا يوجب الاعتماد لا اللازم ولا المحتلب.

<sup>٥٨٤</sup> أ: ويتضاد.

<sup>٥٨٥</sup> ع: وما.

<sup>٥٨٦</sup> ع: فيه.

<sup>٥٨٧</sup> أ: فيه.

<sup>٥٨٨</sup> ع أ: الفرس.

<sup>٥٨٩</sup> أ: وليلازم.

<sup>٥٩٠</sup> أ: يتم.

<sup>٥٩١</sup> أ: بحالة.

<sup>٥٩٢</sup> ع أ: لمانعة.

### [٣. ٥. الإضافة]:

ثمّ الإضافة هي المضاف الحقيقي ومعرضها أو معها المشهوري. ويجب التكافؤ نسبةً ووجوداً عينا وذهناً، وفي التحصّل<sup>٥٩٣</sup> لا لموضوعه<sup>٥٩٤</sup>. وقد تتوافق<sup>٥٩٥</sup> أو تتخالف<sup>٥٩٦</sup> محدوداً أو غيره ولصفةٍ فيهما أو أحدهما أو لا. وتعرّض<sup>٥٩٧</sup> للمعقولات. ومنه / [٢٤و] التقدّم وهو بالعلّية والذات والزمان والشرف والرتبة الحسيّة أو العقليّة. وزاد المتكلّمون بالوضع كالماضي على المستقبل<sup>٥٩٨</sup> وعكسه باعتبار العارض وتشارك في ثبوت الزائد للمتقدّم.

---

<sup>٥٩٣</sup> ع: في التحصيل.

<sup>٥٩٤</sup> أ: لا لموضوعه.

<sup>٥٩٥</sup> أ: يتوافق.

<sup>٥٩٦</sup> أ: أو يتخالف.

<sup>٥٩٧</sup> ع: ولتعرّض؛ أ: ويعرض.

<sup>٥٩٨</sup> ع: والمستقبل.



#### [٤.١] الجواهر: ٥٩٩

قال الحكماء: إن كان حالاً فصورة أو محلاً لها فهولي أو مركباً منهما فجسم أو مدبراً له  
فنفسٌ وإلا فعقل. وهو عندنا المتحيز. فإن قبل القسمة فجسم. فالقاضي وبعض المحققين:  
كلّ؛ لئلا يقوم الواحد بالكثير وإلا فجوهر فرد ولا شكل له؛ لئله هيئة إحاطة حدّ أو حدود.  
ولغير القاضي خلاف فيما يشبهه.

#### [٤.١.١] الجسم:

#### [٤.١.١.١] حقيقة الجسم وأجزائه:

والجسم عندهم: جوهر قابل لأبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة. ويقال لكَمّ: كذلك تعليمي.  
قيل: الجوهر لم تثبت جنسيته، والقابل سلبٌ وإلا فعرضٌ وتسلسلٌ. والمعتزلة: ٦٠٠ طویل عريض  
عميق. قال الجبائي: وأقله ثمانية أجزاء. والعلاف: ستة. ٦٠١ وليس / [٢٤ظ] مجموع أعراض  
خلافًا للنظام والنجار ٦٠٢ [من المعتزلة]. والتلازم لا يفيد.

والبسيط: مركب من أجزاء لا تتجزى؛ إذ القابل للقسمة ليس واحداً وإلا انقسمت الوحدة.  
وكان التفريق حتى من البعوض للبحر بإبرته إعداماً، ولتمايز المقاطع بخواص كالثلث والربع  
وهي متناهية، وإلا امتنع قطع في زمان متناهٍ. وإذ التأليف يفيد حجماً، فيحصل من المتناهي  
في الجهات جسم، ثم نسبة حجمه إلى الحجم مع تناهيهما ٦٠٣ كنسبة أجزائه مع تناهيهما إلى  
الأجزاء مع عدم تناهيهما. وأيضاً فلا ينقسم النقطة وهي أو محلها الجزء. وكذا الحركة الحاضرة

٥٩٩ ع: فصل في الجوهر.

٦٠٠ ع - المعتزلة.

٦٠١ ع أ: من ستة.

٦٠٢ أبو حامد أحمد بن محمد بن إسحاق النجار.

٦٠٣ أ: منتهيهما.

ولا صغر الزوايا، وكرة تماسّ سطحاً، وخط يمرّ به. وإذا يلزم مساواة الخردلة السماء، وأن ينفصل إلى ما تعمّر<sup>٦٠٤</sup> وجه الأرض.

والحكماء: متّصل يقبل القسمة بلا نهاية؛ إذ الوسط يحجب الطرفين فينقسم. وإذا كلّ متحيّز يمينه غير يساره، والوجه المضىء غير المظلم. ولواحد على ملتقى اثنين تُثبت<sup>٦٠٥</sup> الحركة،/[٢٥ و] وخط<sup>٦٠٦</sup> من شفع يتحرّك جزآن أعلى وأسفل من طرفيه بتساوٍ، أو من وترٍ وكلاهما أعلى. ولأنّ السريع إذا قطع جزءً فالبطيء يقطع أقلّ؛ إذ ليس لتحلّل السكنات سيّما الملازم كفي طَوْقي<sup>٦٠٧</sup> الرحي<sup>٦٠٨</sup> والفرجار ذي الشعب الثلث، والدائير<sup>٦٠٩</sup> على عقبيه، والشمس مع ظلّ الخشبة، ودلوٍ على حبل مشدود في وسط البئر مع كلاب يمدّه إلى رأسه. ومتحرّك جزءاً على متحرّك جزءاً. ولأشكال هندسية كالمربّع من ستّة عشر فالقطر كالضلع وكمثلث<sup>٦١٠</sup> كلّ ضلع<sup>٦١١</sup> منه<sup>٦١٢</sup> عشرة فالقطر<sup>٦١٣</sup> جذر مئتين. <sup>٦١٤</sup> وإذا مُدّ من جانب الخط<sup>٦١٥</sup> من الآخر

<sup>٦٠٤</sup> أ: يغمر.

<sup>٦٠٥</sup> ع: يبيّنه؛ أ: يثبت.

<sup>٦٠٦</sup> وفي تعليق ع: أي الثاني.

<sup>٦٠٧</sup> الطوق: حلّي يجعل في العنق. وكل شيء استدار فهو طَوْق كطَوْق الرّحى الذي يُدير القُطْب ونحو ذلك. والطَّوق: واحد الأطواق، وقد طَوَّقْتُهُ فتَطَوَّقَ أي ألبسته الطَّوق فلبسه، وقيل: الطَّوق ما استدار بالشيء، والجمع أطواق. أنظر:

لسان العرب لابن المنصور، ((طوق)).

<sup>٦٠٨</sup> ع: الرحي؛ أ: طرفي الرحي.

<sup>٦٠٩</sup> ع: والدابر.

<sup>٦١٠</sup> ع أ + قائم الزاوية.

<sup>٦١١</sup> ع أ: من ضليعيها.

<sup>٦١٢</sup> ع أ - منه.

<sup>٦١٣</sup> ع أ: فالوتر.

<sup>٦١٤</sup> أ: حذر ما بين.

<sup>٦١٥</sup> ع أ + فأقلّ ممّا.

أقل،<sup>٦١٦</sup> وإلا فهو مثل الضلعين. وكالدائرة؛ إذ ظاهرها أكبر<sup>٦١٧</sup> وإلا تساوت الصغيرة والكبيرة بأقل من جزء وإلا فضعفه، ولا نقسام الزاوية المستقيمة الخطّين.

ولا بُدّ من الانقسام بالوهم أو باختلاف عرضين أو بالفلك إلا لمانع. فلا تّصال الصورة، والقابل له، وللانفصال غيرهما<sup>٦١٨</sup> وهو الهيولى / [٢٥ظ] ولا مقدار لها لذاتها ولا اتّصال. فيقتضي انقسامها أخرى. قلنا: قد تنقسم<sup>٦١٩</sup> وهما لا فعلاً. وتساوي حقيقة الأجزاء ممنوع. والاتّصال الوحدة، والانفصال الكثرة. وهما عرضان.<sup>٦٢٠</sup>

ولا تنفك<sup>٦٢١</sup> صورة من هيولى<sup>٦٢٢</sup> وإلا تساوي الكلّ والجزء ولا عكسه وإلا امتنع الاقتران والوضع بعده. فليست إحداها علّة للأخرى. فحاجة الهيولى في البقاء والصورة في التعيّن. وللأجسام صورة نوعيّة للاختلاف في اللوازم. فلكلّ جسم حيّز طبيعيّ ضرورة. وهو للمركّب<sup>٦٢٣</sup> حيّز الغالب أو ما يتّفق فيه.<sup>٦٢٤</sup>

ومنه بسيط وشكله الطبيعيّ الكرة فالأفلاك<sup>٦٢٥</sup> الثابتة بالرصد تسع، تشتمل على أربع وعشرين، دلّت عليها الحركات المختلفة وعلى ترتيبها الحُجُب. فالمحيط بالكلّ المحدّد؛ لأنّ الجهة منتهى الإشارة ومقصد المتحرّك بالحصول فيه. فموجود ذو وضع ولا تنقسم وإلا فالجهة أحد جزئها فهي نهايات، وإذ لا خلاء. والملاّ المتشابه/[٢٦و] لا يكون الجزء منه مطلوباً

---

<sup>٦١٦</sup> ع أ - أقلّ.

<sup>٦١٧</sup> ع + من باطنها؛ أ: أكثر.

<sup>٦١٨</sup> ع: غيرها.

<sup>٦١٩</sup> أ: ينقسم.

<sup>٦٢٠</sup> ع: عرضيّان.

<sup>٦٢١</sup> أ: ولا ينفك.

<sup>٦٢٢</sup> ع أ: عن هيولى.

<sup>٦٢٣</sup> ع - للمركّب.

<sup>٦٢٤</sup> أ: عنه.

<sup>٦٢٥</sup> ع أ: والأفلاك.

بالطبع وجزء متروكاً. والحقيقة العلوّ والسفل فلا بدّ من كرى يحدّدهما بالقرب<sup>٦٢٦</sup> والبعد وهو واحد؛ إذ يكفي المحيط ولا يتّحد بغيره إلا القرب. وإذ أحدهما في جانب من الآخر فالتحدّد قبلهما بسيط وإلا جاز الانحلال وهو بالحركة المستقيمة والجهة<sup>٦٢٧</sup> قبلها. <sup>٦٢٨</sup> وهي شفّافة، لا حارّة ولا باردة وإلا استوليا ولا ثقيلاً ولا خفيفةً ولا رطبة ولا يابسة؛ لأنّها بمستقيمة. ولا يقبل الكون والفساد، وإلا طلب<sup>٦٢٩</sup> إحدى الصورتين غير ذلك الحيز فله جهة. ولا يتحرّك في الكمّ لعدم المكان. والمقعر كالمحدّب فكذا محدّب المحاط فمقعّره. <sup>٦٣٠</sup> وفيه مبدأ ميلٍ مستدير لاستواء الأجزاء، فلا يجب وضع، فلا لمستقيم<sup>٦٣١</sup> للتنافي. والكلّ - إن سلّم - ففي المحدّب محدّب<sup>٦٣٢</sup> به. ولا بدّ من تعيين<sup>٦٣٣</sup> الجهة والقطبين من الرجوع إلى المختار. قيل: وهو<sup>٦٣٤</sup> المحرّك للجميع إلى المغرب في اليوم بليّته دورة. وهو الفلك/[٢٦ ظ] الأعظم والأطلس والعرش وحركته الأولى. وقطباه قطبا العالم. ومنطقته معدّل النهار. وهي حيث لجميع الكواكب فيه طلوعٌ، تُلازم<sup>٦٣٥</sup> سمّت الرأس<sup>٦٣٦</sup> بخلاف الشمس فمدارها مايل عنه وهي تخلف الثوابت إلى المغرب فحركتها

<sup>٦٢٦</sup> ع: القرب.

<sup>٦٢٧</sup> ع أ: فالجهة.

<sup>٦٢٨</sup> ع: قبله.

<sup>٦٢٩</sup> ع: طلبت.

<sup>٦٣٠</sup> وفي تعليق ع: أي فكذا.

<sup>٦٣١</sup> ع: لا مستقيم.

<sup>٦٣٢</sup> ع: ومحدّب.

<sup>٦٣٣</sup> ع أ: في تعيين.

<sup>٦٣٤</sup> وفي هامش ص: أي المحدّد.

<sup>٦٣٥</sup> أ: ملازم.

<sup>٦٣٦</sup> سمّت الرأس: عند أهل الهيئة نقطة من الفلك ينتهي إليها الخطّ الخارج من مركز العالم على استقامة قامة الشّخص.

كتّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ٩٧٢\١.

إلى المشرق ويوازيه<sup>٦٣٧</sup> في الأعظم فلك البروج. ويقطع المعدل<sup>٦٣٨</sup> على نقطتين. فما يجاوزهما<sup>٦٣٩</sup> إلى الشمال الاعتدال الربيعي، وإلى الجنوب الخريفي ومنتصفهما في الشمال الانقلاب الصيفي، وفي الجنوب الشتوي. فهي أربعة أقسام. وقسموا كلاً ثلاثة متساوية، فحصل اثنا عشر قسماً تُحدِّثها<sup>٦٤٠</sup> ست دوائر سمّوها بروجاً، وابتدؤا بما يلي الاعتدال الربيعي من الشمال، وتصوّروا بما<sup>٦٤١</sup> وازاها<sup>٦٤٢</sup> من الكواكب صوراً سمّوها بها هي: الحمل والثور والجوزاء ربيعية؛ والسرطان والأسد والسنبلة صيفية؛ والميزان والعقرب والقوس خريفية؛ والجدي<sup>٦٤٣</sup> والدلو والحوت شتوية. / [٢٧و] وتوهما دائرة مارة بالأقطاب الأربعة وبالانقلابين ونظيرهما<sup>٦٤٤</sup> من المنطقة<sup>٦٤٥</sup> وقطباها الاعتدالان. ومارة بقطبي المعدل وجزء من المنطقة أو كوكب ما هي دائرة الميل وقوس منها من المعدل<sup>٦٤٦</sup> وبينه ميله. ومارة بقطبي المنطقة وجزء من المعدل أو كوكب ما وهي<sup>٦٤٧</sup> دائرة العرض وقوس منها بين المنطقة وبينه عرضُه. وفاصلة بين الظاهر والخفي من الفلك وهي الأفق. وأربعاً تمرّ بقطبيها فيهما وبقطبي المعدل وسط السماء وقطباها نقطتا المشرق والمغرب من الأفق

<sup>٦٣٧</sup> أ: وموازنه.

<sup>٦٣٨</sup> المعدل: بفتح الدال المشددة عنه أهل الهيئة هو ما وقع فيه التعديل. يقال وسط معدّل وتعديل معدّل وخاصة معدلة. *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* للتهانوي، ١٥٧٧\٢.

<sup>٦٣٩</sup> ع: تتجاوزها.

<sup>٦٤٠</sup> ع: تحدّها؛ أ: يحد بها.

<sup>٦٤١</sup> ع: لما.

<sup>٦٤٢</sup> أ: وراءها.

<sup>٦٤٣</sup> الجدي: نجم في السماء والجدي أيضاً برج غير هذا في السماء. *كتاب العين* للفراهيدي.

<sup>٦٤٤</sup> ع: ونظريهما.

<sup>٦٤٥</sup> ع — من المنطقة.

<sup>٦٤٦</sup> ع: بين المعدل.

<sup>٦٤٧</sup> ع: هي.

وبقضي هذه أوّل السموات وقطباها نقطتا الشمال والجنوب وبقضي المنطقة السميت وعرض إقليم الرؤية<sup>٦٤٨</sup> وبكوكب ما الارتفاع. وعند غايته تنطبق<sup>٦٤٩</sup> بوسط السماء.

[٤. ١. ٢. الثوابت]:

[٤. ١. ٢. ١. الأفلاك]:

ثمّ فلك الثوابت ويدور في ثلاثين<sup>٦٥٠</sup> ألف سنة. وقيل: في ست وثلاثين. ثمّ لزحل ثمّ للمشتري ثمّ للمريخ ثمّ للشمس ثمّ للزهرة [٢٧ظ] ثمّ لعطارد ثمّ للقمر. وجعل بعض المهندسين<sup>٦٥١</sup> الزهرة فوق الشمس. وكذب ابن سينا في أنّها وجدت كالشامة في وجه الشمس. ثمّ الشمس على فلك خارج المركز أو تدوير يحمله موافق. وإلا لم تختلف<sup>٦٥٢</sup> سرعتها<sup>٦٥٣</sup> وبطؤها. والقمر لسرعتها<sup>٦٥٤</sup> وبطؤه<sup>٦٥٥</sup> في جميع الأجزاء على تدوير. وللتفاوت إذا قيس<sup>٦٥٦</sup> سرعة أو لبطؤ<sup>٦٥٧</sup> إلى مثله، مركوز في خارج. وإذ غاية سرعته في تريعي<sup>٦٥٨</sup> الشمس فهو في الحضيض ويقابله الأوج. فله فلك آخر يحرك أوجهه إلى خلاف حركته ويسمى المائل. فيجتمعان<sup>٦٥٩</sup> عند المقابلة

---

<sup>٦٤٨</sup> ع + ووسط سماء الرؤية.

<sup>٦٤٩</sup> أ: ينطبق.

<sup>٦٥٠</sup> ع أ: نفي<sup>١</sup> وعشرين؛ ١ أ: نيف.

<sup>٦٥١</sup> ع + فلك.

<sup>٦٥٢</sup> أ: لم يختلف.

<sup>٦٥٣</sup> ع: على سرعتها.

<sup>٦٥٤</sup> أ: سرعته.

<sup>٦٥٥</sup> ع: وبطئه.

<sup>٦٥٦</sup> أ: أو اقيس.

<sup>٦٥٧</sup> أ: أو بطؤا.

<sup>٦٥٨</sup> التريع: جعل الشيء مربعا؛ أي ذا أربعة أجزاء، أو على شكل ذي أربع. تاج العروس للزبيدي، ((ربع)).

<sup>٦٥٩</sup> ع أ: ويجتمعان.

والاجتماع والشمس تتوسطهما<sup>٦٦٠</sup> أبدا. وليست منطقة<sup>٦٦١</sup> المائل في سطح فلك البروج لميل القمر إلى الشمال والجنوب. وإلا انخسف في كل استقبال لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فتقطعه<sup>٦٦٢</sup> بنصفين على نقطتين تسميان<sup>٦٦٣</sup> العقدتين، فما يتجاوزها إلى الشمال الرأس، وإلى الجنوب الذنب. ولهما حركة إلى المغرب لتأخر/[٢٨و] موضع الكسوفين فيهما. ومحركهما<sup>٦٦٤</sup> فلك الجوهزر<sup>٦٦٥</sup>. فله بعد العقدتين عرض يتزائد، وغايته منتصف<sup>٦٦٦</sup> ما بينهما، ثم يتناقص<sup>٦٦٧</sup>. والخمسة الباقية ترجع وتبطئ وتُسرع في جميع الأجزاء. وتجاوز الثابت إلى المشرق فهي في تدوير حامله متحرك إلى المشرق.

والزهرة وعطارد يقارنان الشمس ثم يشترقان إلى حدٍّ ثم يرجعان حتى يقارنانها<sup>٦٦٨</sup> ثم يغربان إلى حدٍّ ثم يرجعان. فمركز تدويرهما خاصّة ملازم لمركز الشمس. والبواقي رجوعها في مقابلة الشمس ويختلف بعدها الصباحي والمساءني عن الشمس. وما هو إلا لقرب تدويرهما من الأرض وبعده، فحامله خارج مركز. وذلك لعطارد في الجوزاء<sup>٦٦٩</sup> والجدى أعظم. فهو حينئذٍ أقرب إلى الأرض. فالأوج متحرك إلى المغرب فيقابلة<sup>٦٧٠</sup> في الميزان والحمل. والمحرك له هو المدير. وهما في الحمل

<sup>٦٦٠</sup> ع + في غيرها.

<sup>٦٦١</sup> ع: وليس.

<sup>٦٦٢</sup> ع: فتقطع؛ أ: فيقطع.

<sup>٦٦٣</sup> أ: يسميان.

<sup>٦٦٤</sup> ع: ومحركهما.

<sup>٦٦٥</sup> الجوهزر: عند أهل الهيئة هو العقدة أي عقدة الرأس والذنب على ما في بحر الفضائل. ويطلق أيضا على مثل القمر سمي به إذ على محيطه نقطة مسماة بالجوهزر. انظر: *كشف اصطلاحات الفنون والعلوم* للتهانوي، ٦٠١\١.

<sup>٦٦٦</sup> أ: منتصف.

<sup>٦٦٧</sup> أ: تتناقص.

<sup>٦٦٨</sup> أ: يقتربها.

<sup>٦٦٩</sup> الجوزاء: بُرج في السماء، سميت لأنها مُعترضة في جُوز السماء، أي وسطها. تاج العروس للزبيدي، ((جوز)).

<sup>٦٧٠</sup> ع: فيقارنه.

أعظم منهما في الميزان. فالمدبر خارج مركز. ويختلف بعد الشمس في الاعتدالين بالدهور عن الثوابت. فهي متحركة. والأوجات توافقها: [٢٨ظ] إمّا لاتحاد<sup>٦٧١</sup> المحرك أو التوافق.<sup>٦٧٢</sup>

وعرض زهرة شمالية<sup>٦٧٣</sup> أبداً، وعطارد جنوبية<sup>٦٧٤</sup> كأنّ النصفين يتبادلان. ولكلّ من قطريهما المارّ بالذروة والحضيض، وبالبعدين الأوسطين عرض آخر. واعترضوا: أنّها<sup>٦٧٥</sup> لا تتعيّن وبأنّه تُبطل<sup>٦٧٦</sup> هيئة القمر محاذةً ذروته لمركز<sup>٦٧٧</sup> العالم<sup>٦٧٨</sup> وتشابه حركته عنده.<sup>٦٧٩</sup> وهيئة<sup>٦٨٠</sup> مركز العالم<sup>٦٨١</sup> عطارد تشابه حركته حول مركز معدّل المسير ومحاذةً ذروته له. وإنّ عروضهما لم يتصوّر مبدؤها. ثم الحركات<sup>٦٨٢</sup> قد تكون لنطاقات<sup>٦٨٣</sup> تتحرك بنفسها أو باعتماد الكواكب عليها. والإرادية قد تختلف. كيف وأنه فرع عدم الخرق. وعندنا الكلّ للمختار.

<sup>٦٧١</sup> أ: لإيجاد.

<sup>٦٧٢</sup> ع: للتوافق.

<sup>٦٧٣</sup> ع أ: شمالي.

<sup>٦٧٤</sup> ع أ: جنوبي.

<sup>٦٧٥</sup> ع: بأنّها.

<sup>٦٧٦</sup> ع: يبطل.

<sup>٦٧٧</sup> ع: لنقطة يتوسط مركز.

<sup>٦٧٨</sup> ع + بينها وبين مركز الخارج.

<sup>٦٧٩</sup> ع: عند مركز العالم.

<sup>٦٨٠</sup> ع أ: وهيئته.

<sup>٦٨١</sup> ع أ - مركز العالم.

<sup>٦٨٢</sup> ع: الحركة.

<sup>٦٨٣</sup> ع: بنطاقات.



#### [٤. ١. ٢. ٣. الكواكب]:

والكواكب شفافة مضيئة إلا القمر؛ فإنه كمد<sup>٦٨٤</sup> نوره من الشمس لاختلافه بالقرب والبعد منها. فإذا سامت الشمس كان<sup>٦٨٥</sup> المضيء منه مُقابلاً لها دوننا، فلم نره، ثم نراه كالهلال ويتزايد<sup>٦٨٦</sup> إلى أن تقابله،<sup>٦٨٧</sup> فتصير<sup>٦٨٨</sup> الوجه<sup>٦٨٩</sup> المضيء إلينا فنراه بديراً/[٢٩و] ويتناقص إلى أن ينمح. وقد يكون بقرب العقدتين،<sup>٦٩٠</sup> الأرض<sup>٦٩١</sup> بينهما وهي أصغر من الشمس فيقع ظلها مخروطاً، فإن لم يكن له عرض انخسف كله. وإن كان بقدر مجموع نصف قطريهما فلا، وإلا فبعضه. وعند الاجتماع إن لم يكن عرض خسفها<sup>٦٩٢</sup> بقدر صفحته. وربما بقي دائرة نور عند قربها وبعده، وإن كان أقل من نصفي القطرين فبعضها، وإلا فلا. فبطل قول ابن الهيثم (ت. ٤٣٠هـ/١٠٣٨م): القمر نصفه مضيء ويدور على نفسه مع فلكه.

#### [٤. ١. ٢. ٣. العناصر]:

والعناصر أربعة: خفيف: مطلق يطلب المحيط: وهو النار حارة بالحس، يابسة لإفنائها الرطوبات، وتشكلها بسهولة للتركيب،<sup>٦٩٣</sup> وتشايح الفلك كالشهب، ومضاف، وهو الهواء

---

<sup>٦٨٤</sup> أ: كمل | كمد: الكُمد والكُمدَةُ: تغيّر اللونِ وذهاب صفائه وبقاء أثره. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((كمد)).

<sup>٦٨٥</sup> ع: يلي.

<sup>٦٨٦</sup> أ: وتزائد.

<sup>٦٨٧</sup> ع أ: يقابله.

<sup>٦٨٨</sup> ع أ: فيصير.

<sup>٦٨٩</sup> ع — الوجه.

<sup>٦٩٠</sup> أ: العقد بين.

<sup>٦٩١</sup> ع: والأرض.

<sup>٦٩٢</sup> ع: كسفها.

<sup>٦٩٣</sup> ع: للتركيب؛ أ: التركيب.

حارّ رطب وثقيل مطلق يطلب المركز، وهو الأرض باردة يابسة طبعاً،<sup>٦٩٤</sup> ومضاف، وهو الماء بارد رطب وطبيعته الجمود لبرده لكنّ الشمس تذيبه.

والأرض كروية: <sup>٦٩٥</sup> أمّا في الطول [٢٩ ظ] فلتأخّر طلوع الشمس<sup>٦٩٦</sup> على البلاد الغربيّة؛ علّم باختلاف وقت خسوف بعينه من الليل فيها،<sup>٦٩٧</sup> وأمّا في العرض: فلارتفاع قطب كلّ جانب للسالك فيه، وظهور كوكبه بخلاف العكس. وفيما بينهما لهما. وكذا الماء؛ إذ السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله،<sup>٦٩٨</sup> وإذ يعود المرمي<sup>٦٩٩</sup> كرتاً ومثله. وهي في الوسط ولا قدر لها عند الفلك: لتساوي قدر الكواكب والظاهر والخفيّ منه في الجوانب<sup>٧٠٠</sup> لا<sup>٧٠١</sup> القمر؛ إذ له اختلاف منظر بتقاطع خطّين خارجين: من مركزها والباصرة، والثاني: أقرب إلى الأفق فيزاد هابطاً<sup>٧٠٢</sup> وينقص صاعداً؛<sup>٧٠٣</sup>

ساكنة<sup>٧٠٤</sup> وقيل: هاوية أبداً.<sup>٧٠٥</sup> وقيل: دائرة إلى المشرق، فتُخَيَّل<sup>٧٠٦</sup> الحركة اليومية كراكب السفينة يراها<sup>٧٠٧</sup> ساكنة والشطّ متحرّكاً. ولا يدفعه مرور السهم وعود الحجر إلى مكانه<sup>٧٠٨</sup>

---

<sup>٦٩٤</sup> ع - طبعاً.

<sup>٦٩٥</sup> أ: كرية.

<sup>٦٩٦</sup> ع - الشمس.

<sup>٦٩٧</sup> ع: فيهما.

<sup>٦٩٨</sup> ع + وإذ يعود الماء.

<sup>٦٩٩</sup> ع: المأفوق.

<sup>٧٠٠</sup> ع - في الجوانب.

<sup>٧٠١</sup> ع: إلا.

<sup>٧٠٢</sup> ع - هابطاً.

<sup>٧٠٣</sup> ع - صاعداً.

<sup>٧٠٤</sup> ع: وساكنة.

<sup>٧٠٥</sup> ع - أبداً.

<sup>٧٠٦</sup> ع أ: فيتخيّل.

<sup>٧٠٧</sup> أ: نراها.

<sup>٧٠٨</sup> ع - وعود الحجر إلى مكانه.

لمشايعه<sup>٧٠٩</sup> الهواء. وعمدتهم أنّ فيها ميّلا مستقيما فيمنع<sup>٧١٠</sup> المستدير. وما يُوازِي المعدّل منها خطّ الاستواء. ويقطع الأفق المعدّل / [٣٠و] مطلقا، والمدارات اليوميّة فيه بنصفين، فيتساوي الليل والنهار. وفي غيره مختلفين، وأعظمها<sup>٧١١</sup> ما يلي القطب الظاهر، فالشمس في أيّ جانب كانت فنهارهم أطول. وهو تُسامت فيه، وفي المواضع التي بين المنطقتين في الدورة مرّتين فلهم ثمانية فصول، وفي التي تحت الانقلابين دفعةً لا في غيرها، وفي التي المدار الصيفي أبدّي الظهور لا تغرب دورةً يوميّة، وفي التي تسامت قطب البروج تنطبق المنطقة على الأفق، فإذا غربت<sup>٧١٢</sup> ارتفع نصفها الشرقيّ وانحطّ الغربيّ دفعةً. وفيما بينهما والقطب يكون قوس أبدّي الظهور، وآخر أبدّي الخفاء، وبينهما قوسان يطلع أحدهما مستويا ويغرب مُعوّجا، والآخر بالعكس. وفي التي تسامت قطب العالم محوره قايم على الأفق، والمعدّل يدور حوله رحويا، ويظهر نصف المنطقة فقط، فالسنة يوم وليلة. والصبح لكرة البخار<sup>٧١٣</sup> يُقبل<sup>٧١٤</sup> نور الشمس، والشفق مثله، وحرته لتكاثفه<sup>٧١٥</sup> / [٣٠ظ] في الأفق. وفي الأرض وهذا يسيل الماء إليها طبعاً، فتتكشف<sup>٧١٦</sup> التلال معاشا للنبات والحيوان عناية من الله تعالى. والحرّ الشديد يعقد الطين اللزج حجرا، وبالسيول والرياح تنحفر<sup>٧١٧</sup> الرخوة؛ فيحصل الجبل، فُمُحدّثُها ومقعرُ الهواء والماء غير كربين.<sup>٧١٨</sup>

<sup>٧٠٩</sup> أ: لمسايعه.

<sup>٧١٠</sup> ع: ليمتنع؛ أ: فيمتنع.

<sup>٧١١</sup> ع: أعظمها.

<sup>٧١٢</sup> ع: زالت.

<sup>٧١٣</sup> ع + فإثّما.

<sup>٧١٤</sup> ع أ: تقبل.

<sup>٧١٥</sup> ع: متكاثفة.

<sup>٧١٦</sup> أ: فيكشف.

<sup>٧١٧</sup> أ: يمحفر.

<sup>٧١٨</sup> أ: كرتين.

والأربعة تقبل الكون والفساد للانقلاب كالأرض ماءً بالحيل،<sup>٧١٩</sup> وعكسه في مواضع؛<sup>٧٢٠</sup> والماء هواءً بالتسخين، وعكسه في ظاهر كوزٍ في الجمد حيث لا يلاقيه؛ والنار هواءً،<sup>٧٢١</sup> وعكسه في كير الحدادين، فهيولاهما مشتركة. واختلاف الوضع من الفلك يعدّها<sup>٧٢٢</sup> للصُور والكيفيات. وهذه<sup>٧٢٣</sup> هي الأركان؛ إذ يحصل في القرع والإنبيق ماء وأرض وهواء، واجتماعها لحرارة<sup>٧٢٤</sup> قطعاً. وطبقاتها سبع: أرضية، فطينية، فنادية،<sup>٧٢٥</sup> فبخارية، فزمهريرية، فهوائية<sup>٧٢٦</sup> نارية فنادية.

#### [٤. ١. ٢. ٤. المركبات التي لها مزاج]:

المزاج: والمركبات أكثرها له مزاج. وهو كيفية متشابهة تحدث من تفاعل<sup>٧٢٧</sup> عناصر متصغرة<sup>٧٢٨</sup> / [٣١و] الأجزاء تكسر<sup>٧٢٩</sup> صورة كلِّ كيفية الآخر، وهي غير الصورة للاشتداد. ومنه معتدل حقيقي، أي<sup>٧٣٠</sup> على حاق الوسط، ولا يوجد. فالمراد ما يغلب عليه الواجب، ويعتبر في النوع والصنف والشخص والعضو، كلٌّ بالنسبة إلى الداخل والخارج. وأعدل الأنواع الإنسان، والأصناف سكان خط الاستواء. وقيل: الإقليم الرابع من أنّ الأوضاع الأرضية كالارتفاع

<sup>٧١٩</sup> ع - بالحيل.

<sup>٧٢٠</sup> في هامش ع: كعين سيهكوه وهو قرية من بلدة مراغه وماؤها ينقلب حجراً مرماً، شرح إبراهيم الحلبي.

<sup>٧٢١</sup> ع أ: والهواء ناراً.

<sup>٧٢٢</sup> ع - يعدّها.

<sup>٧٢٣</sup> وفي تعليق ع: أي: الأربعة.

<sup>٧٢٤</sup> ع - لحرارة.

<sup>٧٢٥</sup> أ: فره.

<sup>٧٢٦</sup> ع: فهوائية.

<sup>٧٢٧</sup> ع - تفاعل.

<sup>٧٢٨</sup> أ: مصغرة.

<sup>٧٢٩</sup> أ: يكسر.

<sup>٧٣٠</sup> ع - أي.

والانخفاض. ونسبة الجبل والبحر والتربة والرياح وغيرها قد توجب غيره.<sup>٧٣١</sup> وغيره: حارّ وبارد ورطب ويابس وحارّ رطب، وحارّ يابس وبارد رطب وبارد يابس. وهي باختلافها تُعدّ للصّور.

لا نفس له من المركّبات: فما لا نفس له المعادن، فمُنْطَرَقُها<sup>٧٣٢</sup> الأجساد السبعة.<sup>٧٣٣</sup> وهي من الزئبق والكبريت الكائنين من الأبخرة والأدخنة. وهما إمّا إضافيّان، ويتمّ<sup>٧٣٤</sup> الطبخ، والكبريت أبيض، فالفضّة أو أحمر فيه قوّة صبّاغة، فالذهب وإن عقده البرد قبل، فالخارصيني<sup>٧٣٥</sup> أو الكبريت رديّ محرق / [٣١ظ] فالنحاس، أو غير جيّدٍ المخالطة فالرصاص، وإمّا رديّان وقويّ التركيب فالحديد،<sup>٧٣٦</sup> أو لا فالأسرب.<sup>٧٣٧</sup> وغير منطرقها إمّا<sup>٧٣٨</sup> للّين كالزئبق أو لا. وتنحلّ<sup>٧٣٩</sup> بالرطوبة كالمّلك، أو لا كالزرنّخ.<sup>٧٤٠</sup>

المركّبات التي لها نفس: وما له نفس وهي كمال أوّل لجسم طبعيّ آليّ من حيث يتغذّى وينمو، أو يُحسّ ويتحرّك بالإرادة، أو يعقل الكليّات ويستنبط بالرأي.

<sup>٧٣١</sup> ع - قد توجب غيره.

<sup>٧٣٢</sup> : فمُنْطَرَقُها.

<sup>٧٣٣</sup> وفي هامش ع: ذهب فضة رصاص أسرب حديد نحاس خارصيني فإذا أضيف إليها الزئبق والزرنّخ فيقال لها الفلزات التسعة.

<sup>٧٣٤</sup> ع: وتم.

<sup>٧٣٥</sup> الخارصين: عنصر فلزي أبيض عدده الذري ٣٠ ووزنه الذري ٦٥. ٣٨ ينصهر عند درجّة ٤١٩ م. انظر: المعجم الوسيط للهيئة (الزئبق).

<sup>٧٣٦</sup> ع - التركيب فالحديد. | وفي تعليق ع: أي تركيب.

<sup>٧٣٧</sup> الأسرب: الرصاص. المعجم الوسيط للهيئة ((الأسرب)).

<sup>٧٣٨</sup> ع أ - اما.

<sup>٧٣٩</sup> ع أ: وينحل.

<sup>٧٤٠</sup> الزرنّخ: عنصر شبيه بالفلزات له بريق الصلب ولونه ومركباته سامة يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات. انظر: المعجم الوسيط للهيئة ((الزرنّخ)).

فالأولى النباتية: وقواها الطبيعية ويحتاج إليها في البقاء. أمّا للشخص فالغاذية تشبه<sup>٧٤١</sup> الغذاء بالمغتذي،<sup>٧٤٢</sup> والنامية تزيد في الأقطار بتناسب طبيعي إلى غاية لا كالسمن. وإمّا للنوع فالمولدة تفصل من الغذاء<sup>٧٤٣</sup> مادة المثل.<sup>٧٤٤</sup> والمصورة تفيدها في الرحم الصور والقوى.

والأربع تخدمها أربع: الجازية، تجزب المحتاج إليه؛ إذ قد يزدرد المنكوس، وبلا اختيار، ويخرج الحلّو بالقي آخرًا. والمهاضمة، تُعدّ الغذاء للجزيّة، ومراتبه أربع، ففي المعدة / [٣٢و] يصير كيلوسا<sup>٧٤٥</sup> كماء الكشك الثخين. ويتدئ في الفم لاتّصال السطحين، فتتضج<sup>٧٤٦</sup> الحنطة الممصوعة<sup>٧٤٧</sup> الدمل<sup>٧٤٨</sup> دون المطبوخة: وفي الكبد كيموسا،<sup>٧٤٩</sup> وهي الأخلاط الأربعة، فرغوته<sup>٧٥٠</sup> الصفراء، وعكسه السوداء، وغيرهما نضيجه الدم، ونّيه<sup>٧٥١</sup> البلغم. ومنها غير طبيعية في نفسها أو لمخالط: وفي العروق تميّز<sup>٧٥٢</sup> إلى ما يصلح لكلّ عضو: وفي الأعضاء يتشبه بها إلصاقا ولونا وقواما. ولكلّ فضل كالمنيّ للرابع: ولذلك يُضعّف قليله أكثر من<sup>٧٥٣</sup> كثير الدم.

<sup>٧٤١</sup> أ: نسبة.

<sup>٧٤٢</sup> أ: بالمغتذي.

<sup>٧٤٣</sup> ع: الغذاء.

<sup>٧٤٤</sup> ع - مادة المثل.

<sup>٧٤٥</sup> الكيلوس: سائل أبيض ككتلة العجين هو عصير الأطعمة المهضومة، يتجمع في المعدة قبل دخول الأمعاء. انظر: *الرائد للجبران*، ((الكيلوس)).

<sup>٧٤٦</sup> أ: فينضج.

<sup>٧٤٧</sup> ع: الممصوعة.

<sup>٧٤٨</sup> الدمل: بالضم وفتح الميم المشددة وهو بثر كبير دموي صنوبري الشكل أحمر اللون مؤلم في الابتداء. انظر: *كشف اصطلاحات الفنون والعلوم* للتهانوي، ٧٩٩\١.

<sup>٧٤٩</sup> كيموس: خلاصة الطعام الغذائية تستمدّها الأمعاء من المواد الغذائية المارة فيها. *الرائد للجبران*، ((كيموس)).

<sup>٧٥٠</sup> أ: فرغونه.

<sup>٧٥١</sup> أ: ونية.

<sup>٧٥٢</sup> ع: يتميز؛ أ: تتميز.

<sup>٧٥٣</sup> ع + استفراع.

والماسكة للغذاء ريثما تفعل فيه الهاضمة، وإلا نزل<sup>٧٥٤</sup> طبعاً. والدافع<sup>٧٥٥</sup> للفضل والمهيأ<sup>٧٥٦</sup> للعضو إليه.

والثانية<sup>٧٥٧</sup> الحيوانية: وقواها النفسانية، منها<sup>٧٥٨</sup> مدركة: إما<sup>٧٥٩</sup> ظاهرة وهي المشاعر الخمس: فالبصر،<sup>٧٦٠</sup> بانعكاس صورة المرئي<sup>٧٦١</sup> إلى الحدقة وانطباعها<sup>٧٦٢</sup> في جزء منها وهو<sup>٧٦٣</sup> زاوية مخروط قاعدتها<sup>٧٦٤</sup> / [٣٢ظ] سطح المرئي، فيرى القريب أعظم، ولا يمتنع شبح الكبير في الصغير، وينفذ في الشفاف مستقيماً، وفي مخالف الهواء منعطفاً، وينعكس من الصقيل إلى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية. وقيل: بخروج شعاع،<sup>٧٦٥</sup> ويكذبه عدم تشوشه بالرياح. والسمع، بوصول هواء إلى الصماخ لقوة في مقعره.<sup>٧٦٦</sup> والشم، في زائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي بوصول الهواء المتكثف إليه لا يتحلل<sup>٧٦٧</sup> من ذي الرائحة كفي المسك اليسير. والذوق، في العصب المفروش على اللسان بمخالطة رطوبة عذبة، وإذا تغيرت<sup>٧٦٨</sup> كذب كالممرور؛ ومن ثم ظن أن لا وجود للطعم إلا فيه. واللمس، في الجلد كله بالماسة، وقوتها

٧٥٤ أ: والإزال.

٧٥٥ ع: الدافعة.

٧٥٦ ع: المهيأ.

٧٥٧ أ: والناطقة.

٧٥٨ أ: معها.

٧٥٩ ع - منها مدركة.

٧٦٠ أ: والبصر.

٧٦١ ع: مدرة إما.

٧٦٢ أ: وانطباقها.

٧٦٣ ع: وهي.

٧٦٤ ع: قاعدته.

٧٦٥ ع - شعاع.

٧٦٦ ع - في مقعره.

٧٦٧ ع: لا بتحلل.

٧٦٨ ع: تغير.

بحسب قوّة الممانعة لغلظ الآلة. وإمّا باطنة، وهي خمس: فالخسّ المشترك، يدرك صوّر الجزئيات معاً، فيحكم منها<sup>٧٦٩</sup> ويرى<sup>٧٧٠</sup> القطرة النازلة خطأ،<sup>٧٧١</sup> والشعلة المدارة بسرعة<sup>٧٧٢</sup> كالدائرة. وهو في البطن الأوّل / [٣٣و] من الدماغ مقدّمه.<sup>٧٧٣</sup> والخيال، يحفظها وبه يعرف الغائب في مؤخّره. والوهميّة،<sup>٧٧٤</sup> تدرك المعاني الجزئية كالشاة لعداوة هذا الذئب، وهو<sup>٧٧٥</sup> في البطن الأخير مقدّمه. والحافظة، لها وهي<sup>٧٧٦</sup> في مؤخّره. والمتخيّلة، تتصرّف فيهما بالتركيب والتحليل في الدودة.<sup>٧٧٧</sup> وإذا استعملها العقل فمفكّرة. عُرفت بتعدّد الفعل ومحالّها بالآفة. والنفس، إمّا تدركها بالواسطة، وإلاّ انقسمت بتصوّر مربّع مجنّح بمربّعين.

ومنها فاعلة: إمّا باعثة فلجلب النفع شهويّة، ولدفع الضرر غضبيّة؛ وإمّا محرّكة بتمديد الأعصاب وإرخائها وهي المبدأ القريب للحركة، فالإرادة، فالشوق،<sup>٧٧٨</sup> فالتصور.

<sup>٧٦٩</sup> ع: فنحكم بها؛ + لحما؛ أ: بهما.

<sup>٧٧٠</sup> ع: نرى؛ أ: كما يرى.

<sup>٧٧١</sup> ع: خطأ.

<sup>٧٧٢</sup> وفي هامش ع: شعلة جواله.

<sup>٧٧٣</sup> ع: مقدم.

<sup>٧٧٤</sup> ع - الوهيّة.

<sup>٧٧٥</sup> ع: وهي.

<sup>٧٧٦</sup> ع - وهي.

<sup>٧٧٧</sup> أ: والدودة.

<sup>٧٧٨</sup> أ: والشوق.



والثالثة النفسائفة: ٧٧٩ وهف العفلفة؁ فباعفبار ٧٨٠ إءراكها للكلفاء؁ والءكم بالنسبة بفنها النظرفة؁ وباعفبار اسفنباف ٧٨١ الصنائع العملفة. ففءء ٧٨٢ ففها ٧٨٣ من القوفة ٧٨٤ الشوقفة هفاء انفعالفة كالضحك والبكاء والءجل والءفاء. ٧٨٥

#### [٤ . ١ . ٢ . ٥ . المركبات الفف لا مزاف لها]:

ومنها / [٣٣ظ] ما لا مزاف له. فاف ءر الشمس ففصء أءزاء: إما هوائفة ومائفة؁ وهو البخار؁ فاف ءلل ٧٨٦ المائفة صار هواء؁ وإن وصل إلى الزمهررفة ٧٨٧ عقءها سءابا؁ ففءافر فبلا ءموء المطر؁ ومعه قبل الاءفماع الفلء؁ وبعءه البرء؁ ففستءفر بالءركة وإلا فالضباب؁ وقلفله قء ٧٨٨ فكافف ٧٨٩ ببرء اللفل وهو الطل؁ وقء ففءمء وهو الصقفع؁ وإما نارفة وأرضفة وهو الءءان ففءالط السءاب ففءرقه صاعءا أو هابطا وهو الرءء؁ وقء ففشفعل ٧٩٠ فلفطفه البرق وكفففه الصاعقة؁ وقء ففصل إلى كرة النار ففءرق ٧٩١ لطففه مشفعلاف وهو الشهاب؁ أو لا وهو الذواباف وذواف الأذناف والقرون. والغلطفة فءء ٧٩٢ علاماف ءمرا وسوءا. ٧٩٣ وقء

٧٧٩ ع: الإنسانفة.

٧٨٠ أ: وباعفبار.

٧٨١ ع - اسفنباف.

٧٨٢ ع: ففءء.

٧٨٣ أ: منها.

٧٨٤ أ: فف القوفة.

٧٨٥ ع - والبكاء والءجل والءفاء.

٧٨٦ ع: ففءل.

٧٨٧ أ: إلى الزمهرفر.

٧٨٨ ع - قء.

٧٨٩ ع أ: ففكائف.

٧٩٠ أ: وقء فشفعل.

٧٩١ أ: ففءرق.

٧٩٢ ع: ففءء.

٧٩٣ أ: ءمراء أو سوءاء.

تقف<sup>٧٩٤</sup> تحت كوكب فيُديره الفلك معه، وإن اتّصل بالأرض فالحريق، وقد ينكسر حرّه ويرجع أو بمدافعة<sup>٧٩٥</sup> الفلك فيتموّج الهواء وهو الريح؛ ولذلك مبادئها في الأكثر فوقانيّة. / [٣٤و] وقد تحدث بالتخلخل والاندفاع. والزوابع<sup>٧٩٦</sup> من تدافع مختلفتي الجهة. وقد يحدث في الجوّ أجزاء رشيّة ثقيلة، كدائرة تحيط بغيّم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه، فينعكس منها ضوء<sup>٧٩٧</sup> القمر إليها، فيرى ضوءه دون شكله كما في المرآت الصغيرة وهي الهالة. وفي خلاف<sup>٧٩٨</sup> جهته الشمس قوس قزح ويتلوّن بحسب أجزاء السحاب، والبخار في الأرض ينقلب كثيره ماءً فيشققها. ومنه<sup>٧٩٩</sup> العيون إن أمدّ وهو<sup>٨٠٠</sup> الدخان، يزلزل؛ لأنّها عند تكاثف مسامّتها،<sup>٨٠١</sup> وقد يخرج<sup>٨٠٢</sup> نارا بشدّة الحركة. وحيث كبريت يصير بخاره مع الهواء الرطب دهناً، ويشتعل بأنوار الكواكب. قال المتكلّمون: الأجسام متجانسة؛ لأنّها من الجواهر. والاختلاف في أعراضها للمختار.<sup>٨٠٣</sup> ومنعه النّظام؛ لأنّها نفس الأعراض.

<sup>٧٩٤</sup> ع: يقف.

<sup>٧٩٥</sup> ع: أو يصادم.

<sup>٧٩٦</sup> ع + تحدث | الزوابع: الدّواهي. والزّويع والزّويع: ريح تدور في الأرض لا تُقصد وجهاً واحداً تحمّل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود، أُخذت من التّزيّع. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((زيع)).

<sup>٧٩٧</sup> ع + البصر إلى.

<sup>٧٩٨</sup> ع: في خلاف.

<sup>٧٩٩</sup> ع: ومن.

<sup>٨٠٠</sup> ع - هو.

<sup>٨٠١</sup> المسام: منافذ الجسم. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ١٥٢٦\٢.

<sup>٨٠٢</sup> ع: يخرجان.

<sup>٨٠٣</sup> ع + تعالى.

#### [٤. ٢. عوارض الأجسام]:

ثمّ الأجسام محدثة. وقال أرسطو: الأفلاك قديمة بذواتها وصفاتها ما عدا الأوضاع. والعناصر بموادّها دون صورها / [٣٤ظ] المشخّصة. ومن قبله محدثة بصفاتها. والذات<sup>٨٠٤</sup> قديمة مع الخلاف في إنّها جسم وأيُّ هي<sup>٨٠٥</sup> أو لا وما هي؟ وتوقّف جالينوس (ت. ٢٠٠ ق م؟). لنا: إنّها لا تخلو عن الحوادث لتجدّد الأعراض؛ وإذ لا تخلو<sup>٨٠٦</sup> عن الحركة والسكون وهما حادثان. أمّا الحركة فلائها المسبوقة<sup>٨٠٧</sup> بالغير وتنافي الأزل؛ وإذ لا توجد<sup>٨٠٨</sup> جزئياتها فيه والماهية في ضمنها؛ وإذ كلّ<sup>٨٠٩</sup> مسبوق بعدمٍ أزليّ فتجتمع<sup>٨١٠</sup> العدمات في الأزل<sup>٨١١</sup> فلا حركة<sup>٨١٢</sup>. وللتطبيق ولتفاوت المضافين<sup>٨١٣</sup> باعتبار السابق والمسبق.

وأما السكون؛ فلائّه لو قدم امتنع زواله لإسناده<sup>٨١٤</sup> إلى واجب موجب وأنّه باطل<sup>٨١٥</sup> اتفاقاً. <sup>٨١٦</sup> وإذ<sup>٨١٧</sup> لا يجب الوضع للبسائط، فالمركّبات. وأيضا فيلزم إمّا كون قديم أو قبل كلّ كونٍ كونٌ لا إلى نهاية وقد بطلا. وأيضا ففي الأزل إمّا متحرّك أو ساكن. وأيضا فموجد ولا

<sup>٨٠٤</sup> ع: والذوات.

<sup>٨٠٥</sup> ع: هو.

<sup>٨٠٦</sup> أ: وإذن لا يخلو.

<sup>٨٠٧</sup> ع: مسبوقية.

<sup>٨٠٨</sup> أ: وإذن لا يوجد.

<sup>٨٠٩</sup> أ: وإذ كلّ.

<sup>٨١٠</sup> : فيجتمع.

<sup>٨١١</sup> ع - في الأزل.

<sup>٨١٢</sup> ع: فلا.

<sup>٨١٣</sup> ع: المتضايفين.

<sup>٨١٤</sup> ع: لاستناده.

<sup>٨١٥</sup> أ: بط.

<sup>٨١٦</sup> ع: بالاتفاق.

<sup>٨١٧</sup> أ: وإذن.

يتصوّر إلا عن عدم. وأيضا ففعل<sup>٨١٨</sup> المختار. وأيضا فلا يقوم الحادث/[٣٥و] بالقديم. ولهم قدم المدّة لما مرّ، والمادّة، والفاعليّة لئلا يتسلسل. وصحّة الفناء فرع. والكراميّة: حادثة أبدية، وهي باقية ضرورة. وإذ لولاه فلا موت ولا حيوة ويمتنع عليها التداخل لذاتها، وإلا فليجز للعالم في حيز خردلة، وتلازم وحدته ووحدة مكانه ضروري. والاستدلال تنبيه. والخلاف في تسمية<sup>٨١٩</sup> بالضدّين لفظي كالصوّر عند الحكماء.

ولا يخلو عن العرض وضده كالحركة والسكون ولا تعميم فيه. وجوّزه بعض الدهريّة في الأزل، والصالحية<sup>٨٢٠</sup> فيما لا يزال، والبصرية في غير الأكوان، والبغدادية في غير الألوان. ومنع<sup>٨٢١</sup> الاختيار مشترك. ولا يلزم أضداد غير متناهية. والأبعاد متناهية خلافا للهند، وإلا فرضنا خطأ غير متناه ومتناها يوازيه ثمّ يسامته فأولها بنقطة وينقطع<sup>٨٢٢</sup> عندها وقد يفرضان<sup>٨٢٣</sup> غير متناهين<sup>٨٢٤</sup> متقاطعين. فالتخلّص/[٣٥ظ] بنقطة هي<sup>٨٢٥</sup> نهاية أو كسافي مثلث، فالانفراج بينهما غير متناه كان مساويا لهما أو مناسبا. وقد يُقسم تُرس بسة، وتُردد<sup>٨٢٦</sup> في كل.

<sup>٨١٨</sup> ع: بفعل.

<sup>٨١٩</sup> ع: في تسميتهما.

<sup>٨٢٠</sup> الصالحية: أصحاب صالح بن عمر الحاحي، والصالح، ومحمد بن شبيب، وأبو شمر، وغيلان: كلهم جمعوا بين: القدر، والإرجاء. فأما الصالح؛ فقال: الإيمان هو المعرفة بالله على الإطلاق، وهو أن للعالم صانعا فقط، والكفر هو الجهل به على الإطلاق؛ قال وقول القائل ((ثالث ثلاثة)) ليس بكفر؛ لكنه لا يظهر إلا من الكافر. وزعم: أن معرفة الله تعالى هي المحبة والخضوع له؛ ويصح ذلك مع حجة الرسول. ويصح في العقل أن يؤمن بالله، ولا يؤمن برسوله. انظر: الملل والنحل لشهرستاني، ص ١١٥.

<sup>٨٢١</sup> ع: ونفي.

<sup>٨٢٢</sup> أ: وتنقطع.

<sup>٨٢٣</sup> أ: وقد تفرضان.

<sup>٨٢٤</sup> ع: متناهية؛ أ: متناهيتين.

<sup>٨٢٥</sup> ع - هي.

<sup>٨٢٦</sup> ع: ثم يردد.

وللتطبيق. ونُعيّن<sup>٨٢٧</sup> مقطعين<sup>٨٢٨</sup> فليسا<sup>٨٢٩</sup> منتصفا.<sup>٨٣٠</sup> ومن أحدهما زائد على الآخر. ولا امتياز فيما ورآه. والتقدير<sup>٨٣١</sup> وهم، وامتناع مد<sup>٨٣٢</sup> اليد لعدم الفضاء. والحكماء:<sup>٨٣٣</sup> ولا عالم<sup>٨٣٤</sup> غيره. وإلا فالتحدّد بغير المحدّد، ويخلو الوسط كانا كَرِيَّين أم لا، ويكون لعنصر حيّزان طبيعّان. وقيل: قد يوجد لغير هاتين الجهتين<sup>٨٣٥</sup> محدّد آخر، وقد يكونان تدويريّ كرة، أو تختلف<sup>٨٣٦</sup> عناصرهما.

#### [٤. ٣. النفس المجردة]:

والنفس مجرّدة. أمّا الفلكيّة؛ فلايّ حركاتها ليست طبيعيّة وإلا فالمطلوب بالطبع مهروب عنه بالطبع، ولا قسريّة؛ لأنّها بخلافها، إراديّة ولا تخيليّة؛ إذ لا تدوم منظّمة،<sup>٨٣٧</sup> فعقليّة. ولها قوى جسمانيّة، هي مبدأ الحركات الجزئيّة. وليس لها حسّ ولا شهوة ولا غضب. وأمّا الناطقة، ووافقهم الغزالي والراغب (ت. ١١/٥ عصر ربع أوّل)، فلتعقّل<sup>٨٣٨</sup> البسيط / [٣٦و] والوجود والكلّي والضدّين، وإذ لو كان جسما أو<sup>٨٣٩</sup> جسمانيا لعقله أو لم يعقله دائما. وقال ابن الراوندي: (ت. ٣١٠هـ/٩١٣م) جزء لا يتجزّى في القلب. والنظام (ت. ٢٣١هـ/٨٤٥م):

<sup>٨٢٧</sup> ع: وتعين؛ أ: وتعين.

<sup>٨٢٨</sup> ع أ: نقطتين.

<sup>٨٢٩</sup> ع: فليستا.

<sup>٨٣٠</sup> أ: متنسفا.

<sup>٨٣١</sup> ع: والتقدر.

<sup>٨٣٢</sup> ع - مد.

<sup>٨٣٣</sup> ع أ: الحكماء.

<sup>٨٣٤</sup> ع أ: لا عالم.

<sup>٨٣٥</sup> أ: لغيرهما بين الجهتين.

<sup>٨٣٦</sup> ع: وقد تختلف؛ أ: وتختلف.

<sup>٨٣٧</sup> ع أ: منتظمة.

<sup>٨٣٨</sup> أ: فليعقل.

<sup>٨٣٩</sup> ع - جسما أو.

أجزاء لطيفة سارية في البدن. وقيل: قوّة في الدماغ. وقيل: <sup>٨٤٠</sup> في القلب. وقيل: ثلث: ففي القلب حيوانيّة، وفي الكبد نباتيّة، وفي الدماغ نفسانيّة. وقيل: الهيكل. وقيل: الأخلاط. وقيل: المزاج. وقيل: الدم. وقيل: الهواء. وهي حادثة عند المِلّيين. <sup>٨٤١</sup> فقيل: مع البدن لقوله تعالى بعد أطواره ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون، ٢٣/١٤]. وقيل: قبله لقوله <sup>٨٤٢</sup> عليه السلام: خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام. <sup>٨٤٣</sup> وأرسطو دون من قبله. وإلاّ اختلف بالنوع أو لم يتعدّد أو لزم التناسخ. وشرطه حدوث البدن فلا تناسخ. وإلاّ تعلّق ببدنٍ نفسان. <sup>٨٤٤</sup> وفيه دور. وتتعلّق به كالعاشق لتوقّف كمالاتها ولذا تمّ عليه. وأوّلًا بالروح القلبي الكائن في التجويف الأيسر من القلب / [٣٦ ظ] من لطيف الغذاء، وتفيده قوّة <sup>٨٤٥</sup> تسري <sup>٨٤٦</sup> إلى الأعضاء، فتفيد كلاً قوّةً، بما يتمّ نفعه.

#### [٤. ٤. العقل]:

والعقل. قال الحكماء: أوّل <sup>٨٤٧</sup> خلقٍ لامتناع أثّرين، وعليّة ما لا يستقلّ <sup>٨٤٨</sup> بالوجود أو التأثير؛ وإذ فاعل الجسم ليس إياه؛ إذ شرط تأثيره الوضع، ولا أحد جزئيه، ولا ما يتوقّف وجوده أو تأثيره عليه. ثم يصدر عنه باعتبار وجوده ووجوبه بالغير وإمكانه، عقل ونفس وفلك إلى

<sup>٨٤٠</sup> أ + قوّة.

<sup>٨٤١</sup> ع: المِلّيين: أ: الملتين.

<sup>٨٤٢</sup> ع - صلى الله.

<sup>٨٤٣</sup> وقال ابن حجر المكي في فتاواه الحديثية ما روي عن ابن عباس أن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بأربعة آلاف سنة وخلق الأرزاق قبل الأرواح بأربعة آلاف سنة لا أصل له، وأيضاً خبر خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام ضعيف جداً فلا يعول عليه. انظر: كشف الخفاء للعجلوني، ص ١١٣/١.

<sup>٨٤٤</sup> ع: انسان.

<sup>٨٤٥</sup> ع + بها.

<sup>٨٤٦</sup> ع: يسري.

<sup>٨٤٧</sup> ع + ما.

<sup>٨٤٨</sup> ع: ما يستقل.

العاشر، وهو العقل الفعّال. فقل: <sup>٨٤٩</sup> الاعتبار، إمّا وجوديّة فلها مصادر، أو لا فلا تصلح <sup>٨٥٠</sup> جزءً للمصدر. وإنّما ليست حادثّةً <sup>٨٥١</sup> ولا فاسدة. وأنواعها في أشخاصها جامعة لكمالاتها، عاقلة لذاتها وللكليّات، وكذا كلّ مجرّد؛ إذ يمكن أن يُعقل مع غيره فيقارنه. والممكن له واجب لا للجزئيّات.

وأما الجنّ والشیطان، <sup>٨٥٢</sup> فأجسام تشكّل بأيّ شكلٍ تشاء. <sup>٨٥٣</sup> ولطفها بمعنى الشفافيّة، فلا تجب الرؤية أو سهولة الانقسام. / [٣٧و] وقيل: النفوس الأرضيّة. وقيل: الناطقة المفارقة.

---

<sup>٨٤٩</sup> ع: قيل.

<sup>٨٥٠</sup> ع: أو لا تصلح؛ أ: أو لا فلا يصلح.

<sup>٨٥١</sup> ع أ: بحادثّة.

<sup>٨٥٢</sup> ع: والشیاطین.

<sup>٨٥٣</sup> ع: سائت؛ أ: شاء.

## [٥]. الإلهيات:

### [٥. ١. الذات]:

إنّ موجودا واجبا لذاته لوجود ممكنٍ وحادث<sup>٨٥٤</sup> من ذات وصفة<sup>٨٥٥</sup>، فله علّة وتنتهي إليه أو يدور أو يتسلسل؛ وإنّ موجودا، فإن وجب وإلا احتاج إلى علّة إلى آخره، ولأنّ علّة الكلّ خارجة وإلا أوجدت نفسها وعللها. وإذا لولاه فلا واجب بالغير، فلا موجود، وإذا لا بدّ من موجود<sup>٨٥٦</sup> مستقلّ يمتنع ارتفاع الكلّ مرّة بالنظر إلى وجوده. وينشأ من كلّ<sup>٨٥٧</sup> مذهبين متقابلين بالترديد فيهما<sup>٨٥٨</sup>. وإبطال كلّ دليل الآخر شبهةً تخلّ<sup>٨٥٩</sup> بالقُدْح في دليل الضعيف منهما أو كليهما.

ثم لا مثل له وإلا تركّب. وقال قدماء المتكلّمين: الذات مشتركة لما مرّ في الوجود. ويمتاز<sup>٨٦٠</sup> بالوجوب والحياة والعلم والقدرة التأمين<sup>٨٦١</sup> وعند أبي هاشم: بالإلهيّة حالةً خامسةً توجبها. فقليل: عارض. وبالفارق بين / [٣٧ظ] ذات الموضوع وعنوانه تنحلّ شبهة. فالحكماء: <sup>٨٦٢</sup> هو الوجود المشترك.

---

<sup>٨٥٤</sup> ع أ: أو حادث.

<sup>٨٥٥</sup> ع: أو صفة.

<sup>٨٥٦</sup> ع: من موجب؛ أ: من موجد.

<sup>٨٥٧</sup> ع أ: في كل.

<sup>٨٥٨</sup> ع: بينهما.

<sup>٨٥٩</sup> أ: تخيل.

<sup>٨٦٠</sup> ع: فيمتاز.

<sup>٨٦١</sup> أ: العامين.

<sup>٨٦٢</sup> ع أ: الحكماء.



## [٥. ٢. تنزيه الذات]:

ولا جهة له خلافا للكرامية<sup>٨٦٣</sup> والمشبّهة،<sup>٨٦٤</sup> وإلا قُدّم المكان وكان المحتاج إليه، واختصّ به لمرجّح أو خالط القاذورات،<sup>٨٦٥</sup> وللزوم حقارته أو تركّبه وحدوثه. فليس جسما خلافا للمجسّمة. ولهم تفاصيل لا يليق<sup>٨٦٦</sup> بأن تُذكر. والضرورة وهم<sup>٨٦٧</sup> والظواهر تأوّل أو تُفوّض<sup>٨٦٨</sup> ولا في زمان أيّا فُسّر. ولا يتّحد بغيره. ولا يحلّ فيه، لا لإلّنه التبعية في التحيّر؛ بل للزوم الحاجة. ولا يقوم به حادث، وإلا صحّ أزلا؛ إذ القابلية ذاتيّة، وتستدعي طرفين، وإذ صفاته<sup>٨٦٩</sup> كمال فلا يخلو عنها، وإذ<sup>٨٧٠</sup> لا يتأثّر عن غيره. واللازم أزليّة الصّحة، ولا تستلزم صحّة الأزليّة، أو تُناوب<sup>٨٧١</sup> صفاته<sup>٨٧٢</sup> بتأثيره. وكلّ سابق شرط للاحق. وجوّزه الكرامية، قالوا: والكلّ يعترف به. وإنّما هو في الإضافات وبه تندفع<sup>٨٧٣</sup> إلزاماتهم. وليس له لون ولا طعم

<sup>٨٦٣</sup> ع - الكرامية.

<sup>٨٦٤</sup> ع: للمشبّهة؛ أ: والمشبّهة | المشبّهة: اعلّموا أن المشبّهة صنفان: صنف شبهوا ذات البارئ بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى. **الفرق بين الفرق** للبعدادي، ص ٢٢٣. إن جماعة من الشيعة الغالية وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه. وأما المشبّهة الحشوية؛ أنهم أجازوا على ربهم: الملامسة، والمصافحة، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة، إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والإتحاد المحض. **الملل والنحل** للشهرستاني، ص ٨٢.

<sup>٨٦٥</sup> ع - القاذورات | القاذورات: القدر: ضد النظافة. وفي الحديث: اجتنبوا هذه القاذورة التي نهي الله عنه. قال

ابن الأثير: القاذورة ههنا الفعل القبيح والقول السيء. **لسان العرب** لابن المنظور، ((قذر)).

<sup>٨٦٦</sup> أ: لا تليق.

<sup>٨٦٧</sup> ع: وهمية.

<sup>٨٦٨</sup> ع: يفوض.

<sup>٨٦٩</sup> ع: صفاتها.

<sup>٨٧٠</sup> ع: و.

<sup>٨٧١</sup> ع: وتتناوب.

<sup>٨٧٢</sup> ع صفتها.

<sup>٨٧٣</sup> أ: يندفع.

ولا رائحة ولا ألم ولا لذة حسّية. وجوّز / [٣٨و] الحكماء العقلية بناءً على أنّه إدراك الملايم. وهو مدرك لكماله.

### [٥. ٣. توحيد الذات]:

ثمّ إنّّه واحد. فالحكماء: <sup>٨٧٤</sup> لو تعدّد الواجب. والوجوب نفسُ ماهيته لتمايزا بتعيّن وتركّبا. وإذا الوجوب يستلزم التعيّن وإلاّ لزم الدور أو جواز الانفكاك. والمتكلّمون: لو اجتمع قادران لاستند إليهما أثر، أو لزم الترجيح بلا مرجّح. وأيضا فأمكن التمانع، ولزم وقوع الضدّين أو عجزهما أو أحدهما. الثنوية: <sup>٨٧٥</sup> الواحد لا يكون خيراً شريراً، <sup>٨٧٦</sup> ومنع. والخير إن قدر على دفع الشر ولم يفعل فشرير وإلاّ فعاجز.

### [٥. ٤. الصفات الوجودية]:

ثمّ له صفات زائدة لتغايرها، وإفادة الحمل. ومنعه الحكماء وإلاّ فقابل وفاعل. والمعتزلة لما مرّ، <sup>٨٧٧</sup> وللحاجة <sup>٨٧٨</sup> والاستكمال، وهما بغير المعنى المنازع <sup>٨٧٩</sup> فيه ممنوع. منها القدرة وإلاّ قدم الحادث أو تسلسل. وتعلّقها لذاتها، ولا توجب <sup>٨٨٠</sup> قدم الأثر. قديمة وإلاّ تسلسل. واحدة؛ / [٣٨ظ] إذ نسبة الموجب إلى الأعداد واحدة. والقدرة لا تُؤثّر في القديم، غير متناهية ذاتاً؛ إذ لا كمّ، وتعلّقاً: أي لا تقف، <sup>٨٨١</sup> وإن كان المتحقّق أبداً متناهيًا.

<sup>٨٧٤</sup> أ: والحكماء.

<sup>٨٧٥</sup> الثنوية: هؤلاء: هم أصحاب الاثنين الأزليين. يزعمون أن ((النور)) و((الظلمة)) أزليان قديمان؛ بخلاف المجوس؛ فإنهم قالوا: بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر؛ والطبع؛ والحيز؛ والمكان والأجناس؛ والأبدان والأرواح. انظر: الملل والنحل لشهرستاني، ص ٢١٠.

<sup>٨٧٦</sup> أ: وشريرا.

<sup>٨٧٧</sup> وفي هامش ص: من لزوم القدماء.

<sup>٨٧٨</sup> ع - وللحاجة.

<sup>٨٧٩</sup> ع: المتنازع.

<sup>٨٨٠</sup> أ: ولا يوجب.

<sup>٨٨١</sup> ع: لا يقف.

وكذا سائر الصفات. وتعمّ الممكنات؛ إذ المقتضي لها الذات ولتعلّقها بالإمكان. والفلاسفة: <sup>٨٨٢</sup> لا يصدر عنه أثران. والمنجمون: <sup>٨٨٣</sup> الكواكب هي المدبّرات أمرا للدوران. ولا تفيد <sup>٨٨٤</sup> العلم. <sup>٨٨٥</sup> أنّي وبساطة الفلك تُبطل الأحكام، وعدمها الهيئة، وهي أصلها. الثنوية: <sup>٨٨٦</sup> لا يقدر على الشرّ وإلا فشرير. والتزم. ولا يُطلق لإيهام الغلبة وعدم التوفيق. والنظام: على القبيح؛ لأنه جهل أو سفه. وإن سلم فصارف. والبلخي: <sup>٨٨٧</sup> على مثل فعل العبد؛ لأنه <sup>٨٨٨</sup> طاعة أو معصية أو عبث. وإثما هي بالنسبة إلينا. والجباثيان: <sup>٨٨٩</sup> على عينه للتمانع. وهو بناء على تأثير قدرتنا.

ومنها العلم اتفاقا. للإتقان ضرورة، ولا تجب الملائمة <sup>٨٩٠</sup> من كلّ وجه، وللقدرة. وصدوره <sup>٨٩١</sup> [٣٩ظ] عن النائم نادرا لا يقدر. والحكماء: لتجرّده، ولحصول ماهية المجردة له. وهو

<sup>٨٨٢</sup> أ: الفلاسفة.

<sup>٨٨٣</sup> أ: المنجمون.

<sup>٨٨٤</sup> أ: ولا يفيد.

<sup>٨٨٥</sup> ع: ولا يفيد العلية.

<sup>٨٨٦</sup> ع: والثنوية.

<sup>٨٨٧</sup> أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكمي (ت. ٣١٩هـ/٩٣١م). وهو يعد من معتزلة بغداد لإخذه عن أبي الحسين الخياط ونصرته لمذهب البغداديين، وهو رئيس نبيل غزير العلم بالكلام والفقه وعلم الأدب واسع المعرفة في مذاهب الناس، وله مصنفات جليلة الفوائد كعيون المسائل وغيرها من مصنفاته وآثار جميلة في مناظرة المخالفين، واهتدى به ناس كثير في حرسان، وذكر عند أبي علي فقال: هو اعلم من استاذه. وكان أبو القاسم معروفا بالسخاء والجلود والهمة العالية وثبات القلب. وكان تولى بعض أعمال السلطان ثم تاب من ذلك واصلح، كان له الجلالة العظمى في مجالس العلماء. وتوفي سنة تسع عشرة وثلاث مئة في أيام المقتدر. انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ٨٨.

<sup>٨٨٨</sup> ع + إ.ما.

<sup>٨٨٩</sup> ع: والجباثية.

<sup>٨٩٠</sup> ع: الملازمة.

<sup>٨٩١</sup> ع - وصدوره عن النائم ولو نادرا لا يقدر.

مبدأ الكلّ لكنّه يعلمه<sup>٨٩٢</sup> كلياً؛<sup>٨٩٣</sup> لإنه كلي تقييد<sup>٨٩٤</sup> بكلي. ويعم المفهومات لما مر. وقيل: لا يعلم نفسه؛ لإنّه نسبة بين شيئين.<sup>٨٩٥</sup> ومنع ونقض<sup>٨٩٦</sup> بعلمنا. وقيل: شيئاً وإلا علم نفسه؛ إذ يُعلم علمه به أو يمكن. وقيل: غيره للزوم الكثرة، والتّزمت في الإضافة. وقيل: غير المتناهي لعدم تميّزه، ومنع في كلّ.<sup>٨٩٧</sup> وقيل: الجزئيات وإلا لزم الجهل أو التغيّر<sup>٨٩٨</sup> ومنع. وقال<sup>٨٩٩</sup> المشايخ: العلم بأنّه وُجد وسيوجد واحد. وأنكره أبو الحسين [البصري] لاختلاف المتعلّق والشرط وللانفكاك. وقيل: الكلّ وإلا علم علمه وتسلسل ولا تمتنع<sup>٩٠٠</sup> في الإضافات.<sup>٩٠١</sup>

ومنها الحيوة. فأبو<sup>٩٠٢</sup> الحسين والحكماء: صحة العلم. وقيل: صفة توجبها وإلا ترجّح بلا مرجّح. وإنّه<sup>٩٠٣</sup> مشترك. والمصحّح الذات. وتخالف غيرها بالحقيقة.

ومنها الإرادة. [٣٩ظ] فالحكماء:<sup>٩٠٤</sup> علمه بالنظام للأكمل<sup>٩٠٥</sup> وهو العناية. أبو<sup>٩٠٦</sup> الحسين: علمه بما في الفعل من نفع وهي الداعية. والنّجار: عدم الإكراه. والكعبي: في فعله

<sup>٨٩٢</sup> ع: يوجب.

<sup>٨٩٣</sup> ع - كلياً.

<sup>٨٩٤</sup> أ: يتقيد.

<sup>٨٩٥</sup> أ: سبين.

<sup>٨٩٦</sup> أ: وبعض.

<sup>٨٩٧</sup> ع - في كل.

<sup>٨٩٨</sup> ع - أو التغيّر.

<sup>٨٩٩</sup> أ: قال.

<sup>٩٠٠</sup> أ: ولا تمتنع.

<sup>٩٠١</sup> ع: إضافات.

<sup>٩٠٢</sup> أ: وأبو الحسين.

<sup>٩٠٣</sup> ع: أنه.

<sup>٩٠٤</sup> ع: الحكماء؛ أ: والحكماء.

<sup>٩٠٥</sup> ع: والأكمل.

<sup>٩٠٦</sup> ع: وأبو.

العلم وغيره الأمر. وأصحابنا: صفةٌ ثالثةٌ وإلا لم تترجح<sup>٩٠٧</sup> المقدورات وجودا ووقتا. وهي قديمة وإلا تسلسل. المعتزلة: <sup>٩٠٨</sup>حادثة قائمة بذاتها. والكرامية: في ذاته. <sup>٩٠٩</sup>

ومنها السمع والبصر. وقيل: هما علمه لمتعلقهما<sup>٩١٠</sup> حال حدوثه.

ومنها الكلام. تواتر<sup>٩١١</sup> إجماعُ الأنبياء. ولا دور؛ إذ التصديق بالمعجز. وليس بحرف ولا صوت،<sup>٩١٢</sup> يقومان بذاته كالحنابله، أو بغيره كالمعتزلة؛ بل نفسيّ مغايّر للعبارات؛ إذ لا يختلف. والعلم والإرادة؛ إذ قد يخالفهما. وأدلة الحدوث لا تنفيه؛ لأنّها للفظيّة. <sup>٩١٣</sup>والكذب يمتنع. فالمعتزلة: <sup>٩١٤</sup>لأنّه قبيح ومناف للمصلحة. وعندنا: لأنه نقص. وإذ يقدم فيمتنع الصدق. وللسمع ولا دور.

والبقاء. أثبتّه الشيخ لتحقق الوجود / [٤٠ و] بدونه ونُقِضَ بالحدوث. ونفاه القاضي والإمامان وإلا تسلسل.

وأثبت الشيخ الاستواء والوجه واليد غير الاستيلاء والوجود والقدرة. وقوم؛ الجنب والقَدَم والإصبع والكرم والتكوين. قالت الحنفية: تغاير القدرة؛ لأنّها مصحّحة. ورُدّ بأنّ الصّحة ذاتيّة.

---

<sup>٩٠٧</sup> أ: وإلا لم يترجح.

<sup>٩٠٨</sup> ع: والمعتزلة.

<sup>٩٠٩</sup> ع: بذاته تعالى؛ أ: تع.

<sup>٩١٠</sup> ع أ: بمتعلقهما.

<sup>٩١١</sup> ع + به.

<sup>٩١٢</sup> ع - بحرف ولا صوت.

<sup>٩١٣</sup> ع: للفظ.

<sup>٩١٤</sup> ع - فالمعتزلة.

[٥. ٥. فيما يجوز عليه تعالى]:

[٥. ٥. ١. في الرؤية]:

ثم يصح أن يرى في الآخرة، أي ينكشف كالبدر؛<sup>٩١٥</sup> لنحو ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [المؤمنون، ١٤٣/٧] مع إمكانه. والشيخ: إذ يرى<sup>٩١٦</sup> الجوهر والعرض فلعلّ مشتركة، وليس<sup>٩١٧</sup> الحدوث؛ إذ جزؤه عدم فهو الوجود، ويلتزم<sup>٩١٨</sup> في الكلّ، ولا يرى<sup>٩١٩</sup> عادةً. ومُنِعَ الكلّ. وسيُرى لنحو ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة، ٢٣/٧٥] ولم يرد انتظار الآلاء؛ لأنه موت أحمر، و ﴿كَأَلَّا إِهْمَمَ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين، ١٥/٨٣] ولا تجب<sup>٩٢٠</sup> الرؤية<sup>٩٢١</sup> عند الشرائط. وإلا لم يُر<sup>٩٢٢</sup> الجسم البعيد أصغر لاستواء الأجزاء فيها. ولا يؤثر تفاوت بحسب<sup>٩٢٣</sup> ضلعي المثلث وعموده، وإلا فلو بعد بقدره لم ير. / [٤٠ ظ] و ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام، ١٠٣/٦] أي لا تحيط به أو جزئي. والتمدح إن سلّم<sup>٩٢٤</sup> فبالممكن؛ إذ لا مدح فيه<sup>٩٢٥</sup> للمعدوم. واستعظام<sup>٩٢٦</sup> طلبها من اليهود؛ لأنه تعنت. وإلا منعهم موسى. و ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف، ١٤٣/٧] ليس

<sup>٩١٥</sup> ع - في الآخرة، أي ينكشف كالبدر.

<sup>٩١٦</sup> ع: نرى.

<sup>٩١٧</sup> ع: وليست.

<sup>٩١٨</sup> ع: ويلزم.

<sup>٩١٩</sup> ع: ولا.

<sup>٩٢٠</sup> ع: وتجب.

<sup>٩٢١</sup> ع أ - الرؤية.

<sup>٩٢٢</sup> ع: نرى.

<sup>٩٢٣</sup> ع - بحسب.

<sup>٩٢٤</sup> ع أ: وإن سلم.

<sup>٩٢٥</sup> ع - فيه.

<sup>٩٢٦</sup> ع أ: واستعظامه.

للتأييد. ٩٢٧ ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى، ٥١/٤٢] ليس فيه نفيها. ولا مواجهةً خلافا للكرامية. والضرورة تمنع كفي الأصل.

[٥. ٥. ٢. في حقيقته تعالى]:

ولا تعقل<sup>٩٢٨</sup> حقيقته، بل سُلُوبٌ وإضافات. لا يمنع<sup>٩٢٩</sup> الشوكة. الحكماء يمتنع؛ إذ ليست بديهية ولا مركبة فتُحد<sup>٩٣٠</sup> ومنع الحصر.

[٥. ٦. أفعال الله وأفعال العباد]:

[٥. ٦. ١. أفعال العباد الاختيارية بقدرة الله وحدها]:

ثمّ فعل العبد بقدرة الله. القاضي: ٩٣١ أصله لا كونه طاعة ومعصية. أبو الحسين<sup>٩٣٢</sup> والحكماء: بقدرة يخلقها الله<sup>٩٣٣</sup> في العبد. الأستاذ: بمجموع<sup>٩٣٤</sup> القدرتين. المعتزلة: ٩٣٥ بقدرة العبد. لنا: شمول قدرته وجهل العبد بتفاصيله وإنه لو كان بمرجح منا يتسلسل. ولهم<sup>٩٣٦</sup> الضرورة، وهي بوجود القدرة وإن لم تُؤثر، والتكليف.

---

<sup>٩٢٧</sup> وفي هامش ع: ونفي لن لا بأبدي.

<sup>٩٢٨</sup> أ: ولا يعقل. | وفي هامش ع: حقيقة الحق لم تعرف بعالمنا لكن ترددهم في واد رضوانه، النونية للحنفية.

<sup>٩٢٩</sup> أ: لا تمنع.

<sup>٩٣٠</sup> أ: فيحد.

<sup>٩٣١</sup> ع: والقاضي.

<sup>٩٣٢</sup> ع - أبو الحسين؛ ع + وامام الحرمين.

<sup>٩٣٣</sup> ع أ + تعالى.

<sup>٩٣٤</sup> أ: مجموع.

<sup>٩٣٥</sup> ع: والمعتزلة.

<sup>٩٣٦</sup> المعتزلة، سلك النظام، ٢٢٨ ب.

ويلزمهم<sup>٩٣٧</sup> فيما علم الله<sup>٩٣٨</sup> عدمه، وأراد، وأخير<sup>٩٣٩</sup> به،<sup>٩٤٠</sup> وفي إيمان<sup>٩٤١</sup> أبي لهب؛ إذ يستلزم إيمانه / [٤١و] بأنه لا يؤمن، وعند استواء الداعية ورجحانها، وفي المعرفة؛ إذ هو تكليف بالحاصل أو للغافل. وأمّا<sup>٩٤٢</sup> الظواهر فمتعارضة.

#### [٥. ٦. ٢. التوليد]:

فقالوا: بالتوليد. وهو أن يوجب فعلٌ لفاعله فعلاً آخر. وينافي المباشرة. وجوّزه أبو هاشم في فعل الله وقسموه إلى ما في الابتداء فقط. وفيه وفي الدوام.

واختلفوا في الموت وفي الطعوم والألوان؛ تحدث<sup>٩٤٣</sup> بالطبخ والضرب، وفي الألم: أ هو من الوها؛ إذ هو بقدرة أم لا كما في الإبرة وزبانة العقرب، وفي إمكانه من الله بلا وهأ.<sup>٩٤٤</sup> ثم إنهم أولوا الطبع والختم والأكنة<sup>٩٤٥</sup> بالتسمية، أو بسمة<sup>٩٤٦</sup> تعرفها الملائكة، أو بمنع اللطف الإخلاص،<sup>٩٤٧</sup> ويدفعها ذكر الله إياها في معرض امتناع الإيمان؛ والتوفيق والهداية بالدعوة. وبمنعه الإجماع على الاختلاف فيه<sup>٩٤٨</sup> والدعاء والحمد.<sup>٩٤٩</sup>

<sup>٩٣٧</sup> ع: ويلزمهم.

<sup>٩٣٨</sup> أ + تع.

<sup>٩٣٩</sup> أ: وأخيرا.

<sup>٩٤٠</sup> ع - أ - به.

<sup>٩٤١</sup> ع: كفى إيمان.

<sup>٩٤٢</sup> ع: فأما.

<sup>٩٤٣</sup> أ: يحدث.

<sup>٩٤٤</sup> ع: بالوها؛ أ: بلا وهاء.

<sup>٩٤٥</sup> لعله يشير إلى هذه الآيات ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء، ١٥٥/٤]، ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة، ٧/٢]، ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الأنعام، ٢٥/٦].

<sup>٩٤٦</sup> أ: أو تسمية.

<sup>٩٤٧</sup> ع: أو الإخلاص.

<sup>٩٤٨</sup> ع: فيهما.

<sup>٩٤٩</sup> ع: والمدح.



قالوا: والمقتول ميت<sup>٩٥٠</sup> لا بأجله، فلو لم يُقتل عاش، وإلا لم يُدَمِّ القاتل فالموت مقدور دون ضده. وقيل: [٤١ظ] يموت إن لم يخالف العادة كفي المعارك.

وفسروا الرزق؛ ما<sup>٩٥١</sup> بحلال وبما لا منَع من الانتفاع به. فمن أكل الحرام عمره فالله لم يرزقه. وجعلوا السعر<sup>٩٥٢</sup> والغلاء والرخص مباشرة للعبد أو متولدا<sup>٩٥٣</sup> من فعل الله هذا.

وهو مرید للكائنات؛ لأنّه خالقها بلا إكراه. والمعتزلة: <sup>٩٥٤</sup> للمأمور به. وليس الأمر بخلاف المراد سفها كالمختبر. والمعتذر من ضرب عبده بعصيانته والملجأ إليه. ولا يلزم كون الكفر طاعة؛ لأنّها غير الأمر، ولا الرضا به؛ لأنّه بقضائه لا قضاؤه، ولا يلزم تكليف ما لا يطاق لوجود القدرة.

### [٥. ٦. ٣. الحسن والقبح]:

وقال الحكماء: الشرّ بالعرض. ثمّ لا قبيح من الله وهو منّا ما نُهي عنه شرعا للجبر. والتخلّف في كذب مُنجي نبيٍّ ومتوعّد بالقتل ظلما. والمعتزلة: لذات فعله أو لصفته. وقد تُدرك<sup>٩٥٥</sup> ضرورة أو نظرا أو لا. ولا نزاع في صفة الكمال والنقص والملائمة والمنافرة. وما يدّعي فيه الضرورة منها، وما أجمع عليه فلمدرك آخر [٤٢و] كالكذب وخلق المعجزة<sup>٩٥٦</sup> للكاذب مع أنّ الإلزام مشترك<sup>٩٥٧</sup> بل في تعلّق المدح والثواب أو الذم والعقاب. فلا حكم قبل الشرع.

---

<sup>٩٥٠</sup> أ: متاب.

<sup>٩٥١</sup> ع أ - ما.

<sup>٩٥٢</sup> ع - السعر.

<sup>٩٥٣</sup> ع: وقيل متولّد.

<sup>٩٥٤</sup> ع - المعتزلة.

<sup>٩٥٥</sup> أ: وقد يدرك.

<sup>٩٥٦</sup> أ: المعجز.

<sup>٩٥٧</sup> ع - كالكذب وخلق المعجزة للكاذب مع أنّ الإلزام مشترك.

ولهم فيما لا حكم فيه بعينه الحظر، لأنه تصرف<sup>٩٥٨</sup> في ملك الغير بلا إذنه، والإباحة؛ إذ<sup>٩٥٩</sup> لا يضر المالك كالأستقلال بجدار الغير، والاقتباس من ناره. وإذ خلقه والمنتفع به فالحكمة<sup>٩٦٠</sup> إباحته، والوقف بمعنى لا حكم أو لا نعلم.

[٥. ٦. ٤. وجوب على الله]:

ولا يجب على الله شيء؛ إذ لا حاكم عليه. وأوجب المعتزلة اللطف، وهو ما يُقَرَّب إلى الطاعة، ويلزمهم<sup>٩٦١</sup> ما لا يتناهي؛ والثواب على الطاعة مع أنها لا تكافي النعم السابقة؛ والعقاب مع أنه حقّه والإسقاط فضل؛ والأصلح في الدنيا، ويُكذِّبه الكافر الفقير؛ والعوض على الإيلاء لا جزاءً، ومن المكلف بما<sup>٩٦٢</sup> يستحقّه، وإن عدُّه فالصرف.

فهل يجب في الآخرة، ويدوم، ويحبط؟<sup>٩٦٣</sup> وهل يجوز ابتداء؟ وعلى الجواز، فهل يولم للعوض؟، وعلى المنع يولم لعوض زائد لطفاً له / [٤٢ ظ] وعبرةً لغيره؟ واختلفوا في البهائم. وهل عوضها<sup>٩٦٤</sup> في الجنة؟ وهل يخلق<sup>٩٦٥</sup> فيها عقلاً لتعقل<sup>٩٦٦</sup> أنه جزاء؟ وقيل: لا ألم لها وللصبيان.

---

<sup>٩٥٨</sup> أ: يصرف.

<sup>٩٥٩</sup> ع - إذ.

<sup>٩٦٠</sup> أ: والحكمة.

<sup>٩٦١</sup> أ: ويلزمهم.

<sup>٩٦٢</sup> ع أ: مما.

<sup>٩٦٣</sup> أ: ويحبط.

<sup>٩٦٤</sup> ع - هل.

<sup>٩٦٥</sup> ع: هل.

<sup>٩٦٦</sup> أ: تخلق.

<sup>٩٦٧</sup> أ: ليعقل.

**[٥. ٦. ٥. تكليف ما لا يطاق]:**

فُجُوز<sup>٩٦٨</sup> تكليف ما لا يطاق، ويجوز بما علم<sup>٩٦٩</sup> عدمه إجماعاً. ولم يقع بالممتنع لذاته. وقيل: لا يجوز؛ إذ لا يعقل وقوعه فلا يُطلب. ولا يناقض تصوّره منفيّاً أو بالتشبيه. والنزاع فيما لا يتعلّق<sup>٩٧٠</sup> به قدرتنا عادةً، فلا يرد إيمان أبي لهب.

**[٥. ٦. ٦. إن أفعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض إليه]:**

ثم لا غاية لفعله خلافاً للمعتزلة. وإلا فمستكمل ولو يقع<sup>٩٧١</sup> الغير؛<sup>٩٧٢</sup> وإذ لا خارج عنه. وإن سمّي عبثاً التزامه. قالوا: وهي في التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم؛ إذ التفضّل به قبيح. وإن سلّم فممن ينتفع ويتضرّر. ويمكن بأسهل.

**[٥. ٧. أسماء الله]:**

ثم الاسم غير التسمية وغير المسمّى عند قوم، ونفسه عند آخرين. والشيخ: نفسه كالله أو غيره كالرازق<sup>٩٧٣</sup> أو لا كالعليم. وقد يؤخذ من الذات ففرع تعقلها، ومن الجزء فيمتنع ومن الوصف حقيقياً أو إضافياً أو سلبياً، ومن الفعل. / [٤٣و] ويتركّب ثنائياً<sup>٩٧٤</sup> وأكثر. والتسمية توقيفية.

---

<sup>٩٦٨</sup> ع أ: فيجوز.

<sup>٩٦٩</sup> ع + الله.

<sup>٩٧٠</sup> ع: لا تتعلّق.

<sup>٩٧١</sup> أ: ولو ينفع.

<sup>٩٧٢</sup> ع - ولو يقع الغير.

<sup>٩٧٣</sup> ع: كالرازق.

<sup>٩٧٤</sup> أ: تباينا.

## [٦. السمعيات: ٩٧٥]

[٦. ١. النبوة]:

[٦. ١. ١. معنى النبي]:

النبي: لغة؛ الطريق، والمُنْبِئ والمرتفع. وعرفاء؛ من قال له الله: أرسلْتُكَ. ونحوه. والحكماء: مَطَّلَع على الغيب، تطيعه<sup>٩٧٦</sup> هيولى العناصر، يرى الملائكة مصوَّرةً، ويسمع كلامهم وحيا<sup>٩٧٧</sup> ولمثله، تنقاد الهمم المختلفة فيتمّ التعاون، وينتظم<sup>٩٧٨</sup> المعاش والمعاد، فيجب عقلا.

[٦. ١. ٢. حقيقة المعجزة]:

والمعجزة: ما قصد به إظهار صدق<sup>٩٧٩</sup> المدّعي؛ أنّه رسول الله. وشرطه أن يكون فعلا لله أو قائما مقامه خارقا للعادة ولو مقدورا للنبيّ، يتعذّر<sup>٩٨٠</sup> معارضته ظاهرا مع دعوى النبوة موافقا<sup>٩٨١</sup> لها، غير مكذّب<sup>٩٨٢</sup> لها. ولا بأس بمن يحيي<sup>٩٨٣</sup> فيكذّب، ولو مات عقيبه مقارنا أو متأخرا. والمتقدّم كرامات ككلام<sup>٩٨٤</sup> عسى<sup>٩٨٥</sup>. وقال القاضي: كان نبيا ل ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [المريم، ٣٠/١٩]. وقد يوجد<sup>٩٨٦</sup> الله الشرائط في الطفل. وهو فعل المختار. الفلاسفة: إمّا

٩٧٥ ع أ: النبوات.

٩٧٦ أ: بطبعه.

٩٧٧ ع - وحيا.

٩٧٨ ع + أمر.

٩٧٩ ع: طرق.

٩٨٠ ع: تتعذر؛ أ: بتعذر.

٩٨١ أ: موافقة.

٩٨٢ أ: مكذبة.

٩٨٣ أ: يحيي.

٩٨٤ ع: كلام.

٩٨٥ ع + عليه السلام.

٩٨٦ ع: أوجد.

ترك كالقوت برهه<sup>٩٨٧</sup> لانجذاب النفس إلى عالم القدس،<sup>٩٨٨</sup> فتنكف عن التحليل كفي المرض؛ أو قول / [٤٣ ظ] كالإخبار عن الغيب بأن يقع له في اليقظة<sup>٩٨٩</sup> كالرؤيا؛ أو فعل لا تقي به مُنة بأن تتصرف<sup>٩٩٠</sup> نفسه لقوتها<sup>٩٩١</sup> في مادة للعناصر<sup>٩٩٢</sup> سيما فيما يناسب مزاجه كفي بدنه.

### [٦. ١. ٣. إثبات نبوة محمد ص.]:

ويثبت نبوة محمد الدعوى والمعجزات<sup>٩٩٣</sup> على وفقها. وأظهرها القرآن تحدى به ولم يعارض، وإلا نُقل. والاحتمالات ضرورية الانتفاء. وأخر<sup>٩٩٤</sup> تواتر المشترك بينهما. وإنه تصديق عادة لا آناً نقيس بالشاهد. ويؤكد أحواله وإخبار الأنبياء عنه. قال البراهمة: العقل كافٍ؛ إذ ما قُبِح ترك وما حُسِن فعل وإلا أُتبع الحاجة للاحتياط. وإن سُلِم حكم العقل فالشرع يفصل ما يعطيه ويعطي<sup>٩٩٥</sup> ما يقصر عنه؛ وإذ العقول متفاوتة متخالفة ممتنة بالشهوة والغضب، فلا بد من شرع عام من<sup>٩٩٦</sup> يُنقاد له الكل. وقيل: في الشرائع ما لا يوافق الحكمة. قلنا: ممنوع؛ بل يقصر عنه العقل ولا حكم له.

وقيل: تجويز خرق العادة سفسطة. / [٤٤ و] ومنع ومشارك. السمنية: التواتر لا يفيد العلم؛ إذ يجوز الكذب على كل، وكذا<sup>٩٩٧</sup> الكل؛ وإذ كل طبقة كما قبلها بواحد قطعاً. قلنا: يُفيده

---

<sup>٩٨٧</sup> برهه: جميعاً: الحين الطويل من الدهر، وقيل: الزمان. يقال: أقمت عنده برهه من الدهر. ابن السكيت: أقمت عنده برهه وبرهه أي مدة طويلة من الزمان. انظر: لسان العرب لابن المنصور، ((بره)).

<sup>٩٨٨</sup> ع - ألى عالم القدس.

<sup>٩٨٩</sup> أ: في النقطة.

<sup>٩٩٠</sup> أ: تتصرف.

<sup>٩٩١</sup> ع: بقوتها.

<sup>٩٩٢</sup> ع: العناصر.

<sup>٩٩٣</sup> ع أ: والمعجزة.

<sup>٩٩٤</sup> ع: وآخر.

<sup>٩٩٥</sup> ع - يعطي.

<sup>٩٩٦</sup> ع - من.

<sup>٩٩٧</sup> ع: فكذا.

ضرورة للعلم<sup>٩٩٨</sup> بالبلاد النائية والأشخاص الماضية. اليهود: <sup>٩٩٩</sup> لا نسخ لإثمه بدءا. ولعله لمصلحة بدت؛ إن وجبت، ولأن موسى<sup>١٠٠٠</sup> نفاه؛ إذ لو أثبتته تواتر، وإلا لم يتكرر دينه. ولعله لم يتواتر لقلة الدواعي أو النقلة.

#### [٦. ١. ٤. عصمة الأنبياء والملائكة]:

والأنبياء معصومون عن الكفر والضلال والخطأ في الفتوى والحكم إجماعا. وجوز الفضيلية: <sup>١٠٠١</sup> المعصية، وإثما كفر عندهم؛ والرافضة: إظهاره تقيّة، ويُفرضي إلى إخفاء الدعوة؛ والحشوية: <sup>١٠٠٢</sup> الكبائر عمدا. وقوم: سهوا والصغائر عمدا؛ وأصحابنا: الصغائر سهوا ويُنبّهون. وقيل: الوحي. تمنع الكبائر والإصرار إلا نادرا؛ والمعتزلة ما يُنقّر؛ والرافضة: مطلقا. لنا: لو أذنبوا حرّم إتباعهم، ورُدّت شهادتهم، ووجب زجرهم، وضوعف عذابهم، / [٤٤ ظ] ولم ينالوا<sup>١٠٠٣</sup> عهده، وكانوا من حزب الشيطان، ولم يكونوا مخلصين. والقصص الموهمة: قبل الوحي أو ترك<sup>١٠٠٤</sup> الأولى أو صغائر أو لها محامل أو تأوّل. <sup>١٠٠٥</sup>

وإثما ملكة يمتنع<sup>١٠٠٦</sup> الفجور. وهي بالعلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، وتتأكد بتتابع الوحي والاعتراض بالسهو وترك الأولى. وقيل: امتناع الذنب لخاصية في نفسه أو بدنه. ويُكذّبه

<sup>٩٩٨</sup> ع + الضروري.

<sup>٩٩٩</sup> ع أ: واليهود.

<sup>١٠٠٠</sup> أ: عم.

<sup>١٠٠١</sup> الفضيلية: فرقة من الخوارج. يقولون: إن كل معصية صغرت أو كبرت، فهي شرك، وإن صغائر المعاصي مثل كبائرها؛ ويقولون كذلك: إنه لا يكفر عندهم من قال بضرب من الحق، وهو يضرر غيره، نحو أن يقول: لا إله إلا الله، وهو يريد قول النصارى، أي الذي له الولد والزوجة. أنظر: موسوعة الفرق الإسلامية لمحمد جواد مشكور، ص ٤٠٨. <sup>١٠٠٢</sup> انظر إلى حاشية ٤٠٠.

<sup>١٠٠٣</sup> أ: ولما ينالوا.

<sup>١٠٠٤</sup> ع: ترك.

<sup>١٠٠٥</sup> ع: فتأوّل.

<sup>١٠٠٦</sup> أ: تمتنع.

المدح والتكليف و ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الكهف، ١٨/١١٠]. وعصمة الملائكة لنا فيها: قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءُ﴾ [البقرة، ٣٠/٢]، فيه غيبة وعجب ورجم بالظن وإنكار على الله؛ وإن إبليس منهم للاستثناء وتناول الأمر. وللمثبت ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم، ٦٦/٦]، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء، ٢١/٢٠]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل، ٥٠/١٦].

#### ٦. ١. ٥. تفضيل الأنبياء على الملائكة:

وفضّلهم على الملائكة العلوّية أكثر أصحابنا والشيعة؛ لـ ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة، ٣٤/٢] و﴿كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء، ١٧/٦٢] ينفي<sup>١٠٠٧</sup> الاحتمالات / [٤٥و] ولـ ﴿عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة، ٣١/٢] مع ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [الزمر، ٩/٣٩] ، وإذ عبادتهم أشق ولإنها<sup>١٠٠٨</sup> مع الشهوة والغضب، ولأنه ركب من طبيعة بهيمية وعقل ملكي، ومن غلب طبيعته فهو شر من البهائم ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف، ١٧٩/٧] ، فمن غلب عقله فهو خير من الملائكة. والحكماء والمعتزلة و[أبو عبد الله] الحلبي (ت. ٤٠٣هـ/١٠١٢م) عكسوا: لإلّهم أرواح علوية مبرئة قوية نورانية، ولنحو ﴿لَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام، ٥٠/٦]، ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَلَكِينَ﴾ [الأعراف، ٢٠/٧]، ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء، ١٧٢/٤]، ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء، ٢١/١٩]، ولأنّ المعلّم والرسول أفضل، ولا طراد تقديم ذكر.

<sup>١٠٠٧</sup> أ: بنفي.

<sup>١٠٠٨</sup> ع أ: لأنها.

## [٦. ١. ٦. كرامات الأولياء]:

والكرامات جائزة لقصة مريم وآصف وأصحاب الكهف. ولم يكن معجزاً لفقد شرطه. ومنعها الحليني والمعتزلة غير أبي الحسين. وإنما يتميز<sup>١٠٠٩</sup> عن المعجز<sup>١٠١٠</sup> بالتحدي.

## [٦. ٢. ٦. المعاد]:

## [٦. ٢. ١. إعادة المعدوم]:

ثم تجوز إعادة المعدوم؛ إذ لا يمتنع لذاته ولوازمه. والوجود واحد فلا يرد أنّ العود أخصّ، وإلاّ جاز الانقلاب/[٤٥ ظ] من الامتناع إلى الوجوب؛ بل أهونُ عليه، ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [المطففين، ٨٣/١٥]؛ إذ استفاد ملكة. ومنعه الحكماء والكرامية ضرورة؛ ولأنّه لا يمتاز عن مثله المستأنف معه. ومُنِع كالمبتدأ معه. ويتميزان بالهوية؛ ولأنّه يُعاد بوقته فمبتدأ. ومُنِع؛ إذ الوقت ليس من الشخصات. وإن أنكرت لم يُلزمي جوابك؛ لأنّي غير القايل؛ كيف والمبتدأ ما لم يُعد وقته.

## [٦. ٢. ٢. وحشر الأجساد]:

أثبتته المليون للعلم والقدرة وخبر الصادق. والمعاد<sup>١٠١١</sup> الأجزاء الأصلية التي لا تبدّل. فلا يرد أكل<sup>١٠١٢</sup> إنسانٍ إنساناً. ولا يجب الغرض. ولا يتعيّن الإلذاذ. ومنع<sup>١٠١٣</sup> أنّه دفع الألم، أو الأخروية مشابهة صورة لا حقيقة. ولم يثبت إعدام الأجزاء. والتفريق إهلاك. وقال الحكماء: والنفس<sup>١٠١٤</sup> لا تفتنى وإلاّ فللبسيط قوة وفعل. وهي إمّا جاهلة، فتألم به أبداً أو لها هيئات

<sup>١٠٠٩</sup> ع: تتميز.

<sup>١٠١٠</sup> ع: عن المعجزة.

<sup>١٠١١</sup> أ: وتعاد.

<sup>١٠١٢</sup> ع: لكل.

<sup>١٠١٣</sup> أ: ومنع.

<sup>١٠١٤</sup> ع أ: النفس.



ردیئة، فیالی أن تزول، ١٠١٥ أو لا ١٠١٦ فتلند ١٠١٧ بکمالها. وقیل: الکاملة، [٤٦و] وأما الناقصة، فتردد فی الأبدان: فالإنسانیة نسخ، والحيوانیة مسخ، والنباتیة رسخ، والجمادیة فسخ، والمتصاعدة قد تلخص وقد تتعلق ببعض السمویات.

### [٦. ٢. ٣. الجنة والنار هل هما مخلوقتان؟]:

والجنة والنار مخلوقتان عندنا ١٠١٨ والجبائی وأبی الحسین لقصة آدم ول ﴿أَعِدَّتْ﴾ [البقرة، ٢/٢٤]. وأنكره أكثر المعتزلة، فعباد ١٠١٩ عقلاً وأبو هاشم سمعاً. ويجوز الخرق و ١٠٢٠ عالم آخر. و ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا﴾ [الرعد، ١٣/٣٥] أي بدلاً. و ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص، ٢٨/٨٨] أي فی حد ذاته أو يُعدمان آناً. و ﴿عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ﴾ [آل عمران، ٣/١٣٣] أي ١٠٢١ كعرضها ١٠٢٢ للامتناع والتصريح.

### [٦. ٢. ٤. فروع للمعتزلة على أصلهم فی حکم الأصل]:

ثم أوجبت البصريّة الثواب؛ إذ التكاليف الشاقّة لنفعنا لانتفاء سائر الأقسام، ومنع الغرض؛ ١٠٢٣ والمعتزلة والخوارج عقاب صاحب الكبيرة لئلا يلزم الخلف فی وعيده. ولا يُعطي

---

١٠١٥ أ: أن يزول.

١٠١٦ ع - أو لا.

١٠١٧ أ: فيتلند.

١٠١٨ ع - عندنا.

١٠١٩ أ: فعناد | عباد بن سليمان الصيمري (ت. ٢٥٠هـ/٨٦٤م). وله كتب معروفة وبلغ مبلغاً عظيماً وكان من أصحاب هشام الفوطي، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم. انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ٧٧.

١٠٢٠ ع + يجوز.

١٠٢١ ع - وكل شيء هالك أي في حد ذاته أو يُعدمان آناً. وعرضها السموات أي.

١٠٢٢ ع: وكعرض.

١٠٢٣ أ: العرض.

الوجوب ولا تسوية<sup>١٠٢٤</sup> ولا إغراء. قالوا: ونخلد<sup>١٠٢٥</sup> ل ﴿خَالِدِينَ ١٠٢٦﴾ فِيهَا ﴿البقرة، ١٦٢/٢﴾ وهو المكث الطويل.

## [٦. ٢. ٥. تقرير مذهب أصحابنا في الثواب والعقاب]:

و ﴿مَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر، ٥٢/١٥] أي الكاملون في الفجور. ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ [العنبر، ٤٢/٨٠] / [٤٦ ظ] أو يخص<sup>١٠٢٧</sup> بآيات الله تدل على اختصاص العذاب بالكفار. وبه قال مقاتل [بن سليمان] (ت. ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م) والمرجئة. وقال أصحابنا: الثواب فضلٌ وعِد به فيفي<sup>١٠٢٨</sup>؛ إذ الخلف نقص، والعقاب عدلٌ وأُعد به، والعفو فضل، ويخلد الكافر إجماعاً. وتناهي القوة الجسمانية ممنوع. ودوام الإحراق لا تنافي<sup>١٠٢٩</sup> الحياة؛ إذ لا تشترط<sup>١٠٣٠</sup> البنية والاعتدال، أو يخلق<sup>١٠٣١</sup> فيه قوة كالسمندر<sup>١٠٣٢</sup>. وفناء الرطوبة بالنار<sup>١٠٣٣</sup> غير واجب أو تبدل<sup>١٠٣٤</sup>. وكذا المبالغ في اجتهاده خلافاً للجاحظ (ت. ٢٥٥ هـ / ٨٦٩ م) والعنبري (ت. ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م). ولا يُخلد غيره لقوله ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزال، ٧/٩٩]، وقال عليه السلام من قال لا إله إلا الله دخل الجنة<sup>١٠٣٥</sup>. واستحقاقه للعقاب ومنافاته للثواب ممنوعان.

<sup>١٠٢٤</sup> ع أ: تقرير.

<sup>١٠٢٥</sup> ع - ونخلد.

<sup>١٠٢٦</sup> ع: خالداً.

<sup>١٠٢٧</sup> أ: أو تخص.

<sup>١٠٢٨</sup> ع + به.

<sup>١٠٢٩</sup> أ: لا ينافي.

<sup>١٠٣٠</sup> أ: إذ لا يشترط.

<sup>١٠٣١</sup> ع: إذ يخلق.

<sup>١٠٣٢</sup> سمندر: دابة برمائية يقال إنها تفرز مادة تطفئ النار. الرائد للجبران، ((السمندر)).

<sup>١٠٣٣</sup> ع - فناء الرطوبة بالنار.

<sup>١٠٣٤</sup> ع: أو ببدل.

<sup>١٠٣٥</sup> المعجم الكبير للطبراني، ٦/١٥٠؛ المستدرک للحاكم، ٤/٢٧٩.

## [٦. ٢. ٦. الإحباط]:

فبطل الإحباط<sup>١٠٣٦</sup> كجمهور المعتزلة أو بقدره كأبي عليّ (ت. ٣٠٣ هـ / ٩١٦ م) [الجبائي] وبالموازنة كابنه [أبو هاشم] وإلا وجدا مع العدم أو عاد المغلوب غالبا. واتفقوا أنه لا يتساوي للثواب<sup>١٠٣٧</sup> والعقاب وإلا انتفيا. فالجبائي: عقلا وابنه: سمعا. وقد يُثاب<sup>١٠٣٨</sup> / [٤٧ و] وجهته راجحة، إذ الحسنة<sup>١٠٣٩</sup> بعشر أمثالها<sup>١٠٤٠</sup> وسبعمئة ويضاعف، ولعموم رحمته<sup>١٠٤١</sup> وخصوص غصبه<sup>١٠٤٢</sup>. وهو عفو بالإجماع. فللكبائر قبل التوبة خلافا للمعتزلة؛ إذ غيرهم يجب<sup>١٠٤٣</sup> عقابه أو يمتنع عندهم؛ ولقوله<sup>١٠٤٤</sup> ﴿وَيَغْفِرُ ١٠٤٥ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء، ٤٨/٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر، ٥٣/٣٩]، ﴿وَيَغْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة، ١٥/٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [فصلت، ٤٣/٤١].

والشفاعة لهم للحديث ول ﴿اسْتَغْفِرْ لِدُنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المحمد، ١٩/٤٧]. وقالوا<sup>١٠٤٦</sup> لزيادة الثواب ل ﴿لَا تَحْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة، ٤٨/٢]. ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة، ١٢٣/٢]. ولا عموم له أعيانا وأزمانا.

<sup>١٠٣٦</sup> أ: الإحتياط.

<sup>١٠٣٧</sup> ع أ: الثواب.

<sup>١٠٣٨</sup> ع + ومن جهته.

<sup>١٠٣٩</sup> ع - إذ الحسنة.

<sup>١٠٤٠</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام، ١٦٠/٦].

<sup>١٠٤١</sup> أ: الرحمة.

<sup>١٠٤٢</sup> ع - ولعموم رحمته وخصوص غصبه؛ أ: الغضب.

<sup>١٠٤٣</sup> ع أ: لا يجب.

<sup>١٠٤٤</sup> أ: تع.

<sup>١٠٤٥</sup> ع: ويغفر.

<sup>١٠٤٦</sup> ع: قالوا.

### [٦. ٢. ٧. التوبة]:

والتوبة ندم على معصية من حيث هي معصية مع عزم ألا يعود لمثله<sup>١٠٤٧</sup> إذا قدر<sup>١٠٤٨</sup> ومنعها أبو هاشم في الزاني المجبوب<sup>١٠٤٩</sup> ونُقِضَ بمرضٍ مُخِيف. ولا يجب الخروج عن المظلمة، وألا يعاود، وأن يستديم الندم خلافا للمعتزلة. وفي الموقت<sup>١٠٥٠</sup> والمفصل<sup>١٠٥١</sup> خلاف. وأوجبوا [٤٧ظ] على الله قبولها. والظاهر أنها طاعة للأمر.

### [٦. ٢. ٨. عذاب القبر]:

وعذاب القبر حق<sup>١٠٥٢</sup> ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الغافر، ٤٠/٤٦]. ﴿أَمَتْنَا<sup>١٠٥٣</sup> اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [الغافر، ٤٠/١١] وأما<sup>١٠٥٤</sup> ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان، ٤٤/٥٦]؛ فلاهل الجنة أي فيها فلا ينقطع نعيمهم. وكذا سائر السمعيّات مما أخبر به الصادق. وهو ممكن.

### [٦. ٣. حقيقة الإيمان والكفر]:

والإيمان، لغة: التصديق، وشرعا: تصديق الرسل فيما علّم مجيئه به ضرورة؛ لاقتترانه بالعمل الصالح وضدّه، ونحو ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة، ٥٨/٢٢]. الكرامية: الكلمتان؛

<sup>١٠٤٧</sup> ع: إليها؛ أ: إليه.

<sup>١٠٤٨</sup> ع - إذا قدر.

<sup>١٠٤٩</sup> المَجْبُوبُ: الحَصِيُّ الذي قد اسْتُؤْصِلَ ذَكَرُهُ وَخُصِيَاهُ. لسان العرب لابن المنصور، ((جيب)).

<sup>١٠٥٠</sup> ع: وفي الموقته.

<sup>١٠٥١</sup> ع: والمفضلة.

<sup>١٠٥٢</sup> ع: تقوم الساعة.

<sup>١٠٥٣</sup> ع: ولأمتنا.

<sup>١٠٥٤</sup> وفي هامش ع: أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين الإمامة قبل القبر ثم الإحياء فيه بكيفية لا نعلم كما هي ثم الإمامة فيه تعد سؤال منكرو ونكير ثم الإحياء للحشر. وقيل: الإمامة الثانية ما وقعت في الحديث إذا أدخل الله المؤمنين الجنة اماتهم إمامة وهذا ضعيف بل وإله الحق الأول. كما في الشرح للحلي.

تواتر القناعة بهما. ويلزمهم كفر مَنْ منعه عنهما مانع. المعتزلة وبعض الخوارج: الأعمال. وأكثر السلف: الثلاثة؛ لقوله: ١٠٥٥ الإيمان بضع وسبعون شعبة. ١٠٥٦ والمراد شعبه قطعاً. وهل يزيد وينقص؟ قيل: فرع ذلك. والحق نعم، ولو التصديق؛ لتفاوته قوةً وتفصيلاً. وعليه النصوص. / [٤٨و] والكفر خلافه. وقال الخوارج: كل معصية. والمعتزلة: ما دلّ على الجهل بالله ورسوله، وإلا فمُنقسمٌ إلى ما يخرج إلى منزلة بين المنزلتين كالزنا، ١٠٥٧ وغيره ككشف العورة.

---

١٠٥٥ أ: عم.

١٠٥٦ صحيح البخاري، إيمان ٣؛ صحيح مسلم، إيمان ٥٧.

١٠٥٧ ع — كالزنا.

## [٦. ٤. الإمامة]:

ثمّ الإمامة. قيل: رئاسة عامّة في الدين والدنيا. ويرد النبوة فهي خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتّباعه على كافّة الأمّة. ١٠٥٨

## [٦. ٤. ١. وجوب نصب الإمام]:

ويجب النصب<sup>١٠٥٩</sup> سمعاً؛ لأنّه دفع ضررٍ مظنون، فيجب إجماعاً وضرره أقلّ، ومرجوح. والمعتزلة والزيدية: عقلاً؛ لأنّه مقطوع الأصل. ومنع الكبرى. والإماميّة والإسماعليّة: على الله لأنّه لطف. وإن سلّم فبظاهر قاهر. ولم يوجبه الخوارج؛ لأنّه يثير الفتنة. ١٠٦٠ ومنهم من فصل بين حال الأمن والفتنة على مذهبين. ويندفع<sup>١٠٦١</sup> بتقديم الأعلم فالأورع فالأسنّ.

## [٦. ٤. ٢. شروط الإمامة]:

وأهلها مجتهد في الأصول والفروع، ذو رأيٍ، شجاعٌ. وقيل: لا تُشترط: ١٠٦٢ لأنّه ١٠٦٣ لم توجد. ١٠٦٤ نعم، عدلٌ عاقلٌ/[٤٨ ظ] بالغ ذكرٍ حرٍّ إجماعاً، قُرَيْشِيٌّ للحديث ١٠٦٥ أجمعوا عنه. ١٠٦٦ ومنعه ١٠٦٧ الخوارج وبعض المعتزلة: لقوله السمع والطاعة ولو عبدا حبشياً. ١٠٦٨

---

١٠٥٨ ع أ: الأمم.

١٠٥٩ ع + علينا.

١٠٦٠ أ: الغنية.

١٠٦١ أ: وتندفع.

١٠٦٢ ع أ: لا يشترط.

١٠٦٣ ع: لأنّها.

١٠٦٤ أ: لم يوجد.

١٠٦٥ المعجم الكبير للطبراني، ١/٢٥٢؛ المستدرک للحاكم، ٤/٨٥.

١٠٦٦ ع: عليه.

١٠٦٧ ع: ومنعوا.

١٠٦٨ صحيح البخاري، جهاد ١٠٨، سنن ابن ماجه، جهاد ٤٠.

ولا تُشترط الهاشميّة خلافاً للشيعة، ولا العلم لجميع مسایل الدين<sup>١٠٦٩</sup> للإماميّة، ولا المعجزة<sup>١٠٧٠</sup> للغلاة لخلافة أبي بكر. <sup>١٠٧١</sup> ولا يجب له ما ذكر اتفاقاً، ولا العصمة لذلك. وشَرَطها الإماميّة والإسماعيليّة؛ إذ الحاجة للتعليم أو لجواز<sup>١٠٧٢</sup> الخطاء ومُنْع، ول ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة، ١٢٤/٢]. وتوجب<sup>١٠٧٣</sup> العدالة.

#### [٦. ٤. ٣. فيما يثبت به الإمامة]:

وإنّما تثبت بالنص ولو من السابق وبالإجماع اتفاقاً،<sup>١٠٧٤</sup> وبالبيعة مع الاستيلاء.<sup>١٠٧٥</sup> ومنعها الشيعة. وهي علامة لنيابة الله ورسوله نصبها. فلا يرد أنّهم لا تصرّف لهم في الغير كالشاهد والحاكم. ومنع عدم انعقاد القضاء بهما سيّما عند عدم الإمام. وإذا قدّم الأفضل فلا فتنة. وقال الزيدية: بخروج فاطميّ عالم بالسيف. فيتعدّد.

#### [٦. ٤. ٤. الإمام الحقّ بعد رسول الله ص ومباحث أخرى في الإمامة]:

والإمام<sup>١٠٧٦</sup> بعد رسول الله<sup>١٠٧٧</sup> / [٤٩و] أبو بكر، خلافاً للشيعة لعدم النصّ الجليّ، وإلّا تواتر. ومنع به كما منع الأنصار بآحاد<sup>١٠٧٨</sup>. والإجماع على غيره اتفاقاً. وقضاء عادة الرسول

<sup>١٠٦٩</sup> ع + خلافا.

<sup>١٠٧٠</sup> ع + خلافا.

<sup>١٠٧١</sup> ع + رضي الله تعالى عنه.

<sup>١٠٧٢</sup> ع: ولجواز.

<sup>١٠٧٣</sup> أ: ويوجب.

<sup>١٠٧٤</sup> ع: بالإجماع.

<sup>١٠٧٥</sup> أ: الاستيلاء.

<sup>١٠٧٦</sup> ع + الحق.

<sup>١٠٧٧</sup> أ: صلح.

<sup>١٠٧٨</sup> لعله يشير إلى هذا الحديث النبوي ((الأئمة من قريش)). المسند للحنبل، ١٢٩/٣-١٨٣.

بالنصّ فيه كعليّ المدينة لخروجه<sup>١٠٧٩</sup> وللشفقة<sup>١٠٨٠</sup> حتّى علّمهم آداب الاستنجاء ممنوع، وللإجماع على أحد الثلاثة<sup>١٠٨١</sup> ولم ينازعه<sup>١٠٨٢</sup> كمعاوية<sup>١٠٨٣</sup> وينفيه العصمة والعادة. والظواهر كـ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة، ٥/٥٥] وآية المباهلة<sup>١٠٨٤</sup> وخبر الغدير والطير<sup>١٠٨٥</sup> معارضة بنحو ليستخلفنكم،<sup>١٠٨٦</sup> الخلافة<sup>١٠٨٧</sup> بعدي ثلاثون،<sup>١٠٨٨</sup> اقتدوا باللذين<sup>١٠٨٩</sup> من بعدي أبي بكر وعمر<sup>١٠٩٠</sup> وبه ثبت<sup>١٠٩١</sup> وبالإجماع. الإمامة<sup>١٠٩٢</sup> لعمر ونصّ<sup>١٠٩٣</sup> أبي بكر، ولعثمان وعليّ وبالبيعة.

والأفضل أي الأكثر ثواباً عند الله على الترتيب. وعند الشيعة عليّ، ومحاربوه كفرّة، وفي مخالفه<sup>١٠٩٤</sup> خلافت، والمسئلة ظنية، والنصوص متعارضة. ولهم في سوق الإمامة بعده<sup>١٠٩٥</sup> في

١٠٧٩ ع - بالنصّ فيه كعليّ المدينة لخروجه.

١٠٨٠ ع: والشفقة.

١٠٨١ وفي تعليق ع: ابي بكر وعلي والعباس كما في الشرح للحلي.

١٠٨٢ وفي تعليق ع: ولم يكن أبو بكر على الحق لنزعه علي والعباس.

١٠٨٣ وفي تعليق ع: أي: كما وقع النزاع عليه.

١٠٨٤ الآية المباهلة: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران، ٦١/٣].

١٠٨٥ مسلم، فضائل صحابة ٣٦؛ مسند ٢٨١/٤ - ١٠٥٢.

١٠٨٦ أ: ليستخلفنهم | لعله يشير إلى قوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور، ٥٥/٢٤]؛ وقال الضحاك في كتاب النقاش: هذه الآية تتضمن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي لأنهم أهل الإيمان وعمل الصالحات، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الخلافة بعدي ثلاثون سنة». تفسير ابن عطية، ١٩٣/٤.

١٠٨٧ أ + من.

١٠٨٨ المسند للحنبل، ٢٢٠/٥ - ٢٢١.

١٠٨٩ أ: بالدين.

١٠٩٠ المستدرک للحاكم، ٧٩/٣؛ سنن الترمذي، مناقب ٣٨٠٥.

١٠٩١ أ: يثبت. | وفي تعليق ع: أي: أمانة ابي بكر.

١٠٩٢ ع: والإمامة.

١٠٩٣ ع أ: بنص.

١٠٩٤ أ: وفي مخالفته.

١٠٩٥ ع أ - بعده.



أولاده تشعب. وقيل: لا تجوز إمامة المفضول لإِنَّه قبيح عقلا. وقيل: يجوز؛/[٤٩ ظ] إذ لعله أصلح. وقيل: لا ما لم تُثر ١٠٩٦ الفتن. ويجب تعظيم الكل، ١٠٩٧ والكف عنهم؛ لأنَّ الله أثني عليهم ورضي عنهم، والرسول أحبهم. دلَّ عليه الكتاب ١٠٩٨ والحديث. ١٠٩٩ وما أثرهم لا تُنكر. وللمطاعن والفتن محامل. وأنكرها الهشامية ١١٠٠ مكابرة. ومنهم من سكت عنها. فإن أراد أنه لا يعنيه ١١٠١ فلا بأس به. والعمرية ١١٠٢ خطأوا الفريقين. والواصلية ١١٠٣ أحدهما. الجمهور: ١١٠٤ هم قتل عثمان ومحاربوا علي لإمامتهما.

١٠٩٦ أ: لم يثر.

١٠٩٧ وفي تعليق ع: الصحابة كله.

١٠٩٨ لعل المراد من هذه الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة، ١٠/١٠٠].

١٠٩٩ لعل المراد هذا الحديث النبوي ((خير الناس قرني))، صحيح البخاري، شهادات ٩؛ سنن الترمذي، فتن ٤٥. ١١٠٠ الهشامية: هؤلاء فرقان، فرقة تنسب إلى هشام بن حكم الرافضي، والفرقة الثنية تنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي. وكلتا الفرقتين قد ضمنت إلى حيرتها في الإمامة ضاللتها في التجسيم، وبدعتها في التشبيه. ذكر قول هشام بن الحكم: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، ولم يثبت طولا غير الطويل، ولا عرضا غير العريض، وقال: ليس ذهابه في جهة الطول أزيد على ذهابه في جهة العرض، وزعم أيضا أنه نور ساطع يتألأ كالسبيكة الصافية من الفضة، وكاللؤلؤ المستديرة من جميع جوانبها. . انظر: الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ٦٥.

١١٠١ أ: لا يعينه.

١١٠٢ أ: العمروية | العمرية: هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم، وكان جده من سني كابل وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا وقد شارك عمرو واصلا في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين وفي ردهما شهادة رجلين. انظر: الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ١٢٠؛ أتباع عمرو بن عبيد. ومن قولهم: إن شهادة طلحة والزبير غير مقبولة بوجه ما. انظر: اعتقادات فرق المسلمين للرازي، ص ٤٠.

١١٠٣ الواصلية: هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال رأس المعتزلة وداعيتهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني، وغيلان الدمشقي. وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين المنزلتي الكفر والإيمان. الفرق بين الفرق للبعدادي، ص ١١٨؛ أتباع واصل بن عطاء الغزال، وهو أول من قال إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق ولا مشرك. ومن مذهبهم أن عليا وطلحة رض لو شهدا في شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة. وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة. انظر: اعتقادات فرق المسلمين للرازي، ص ٤٠.

١١٠٤ ع: والجمهور.

والأمر بالمعروفِ الواجبِ والنهي عن المنكر الحرام من فروض الكفايات. وهو من الفروع عندنا. وإنما يجب إذا ظنَّ القبول، وأنه لا يُثير فتنة<sup>١١٠٥</sup> بلا تحسس؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبُوا﴾ [الحجرات، ١٢/٤٩]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ [النور، ١٩/٢٤]، وأسوة بالرسول. ١١٠٦

جعلنا الله ممن اتبع الهدى واهتدى به فهدى. إنه وليّ الهداية.



---

<sup>١١٠٥</sup> ع أ: الفتنة.

<sup>١١٠٦</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب، ٢١/٣٣].